الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي نور بشير البيض
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير

مذكرة ضمن متطلبات لنيل شهادة مـــاستر في شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد نقدي بنكي
بعنوان

فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر

- **إعداد الطلبة:**
- صعدلي خديجة
- داداو عبد الوهاب

- **تحت إشراف :**
- ا.د. بن علال بلقاسم

لجنة المناقشة

الأستاذ: د. معروف الجلالي.....المركز الجامعي نور البشير البيض.....رَئيسا
الأستاذ: د. بن علال بلقاسم..... المركز الجامعي نور البشير البيض.....مشرفا و مُقَرِّرا
الأستاذ: د. حفيظ إلياس.....المركز الجامعي نور البشير البيض.....مُناقشا

السنـــة الجامعيـــة: 2022 – 2023

بسم الله الرحمن

الرحيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى": لئن شكرتم لأزيدنكم"

نبدأ شكرنا لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل آو بلوغ هذه الدرجة وأقول:

"اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى"

أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف "بن علال بلقاسم " الذي أطرنا وأشرف على إتمام هذا العمل وتابعنا بآرائه السديدة وإرشاداته القيمة ونصائحه المفيدة، حفظه الله وأطال في عمره وجزاه عنا خير الجزاء كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا ولوبحرف واحد في إنجاز هذا العمل

كما اتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى جميع كل من علمنا حرفا من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي جزاكم االله ألف خير.

إهداء

من قال أنا لها "نالها"... وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

ما ضاع جهد الامس في يوم سدى والله يجزي الحسن بالإحسان

إلى الايادي الطاهرة التي أزالت من طريقي أشواك الفشل

إلى من ساندوني عند ضعفي وساقوني بالحب

إليكم عائلتي

إلى من كانت قوتي حين تسلل الضعف في لحظات التعب إلى قلبي، الداعم الاول لي "أختي"

وإلى زوجها وابنها ملاكي "مُحَمَّد فرات" أطال الله في عمره

من جمعني بهم أجمل الصدف في الحياة فكانوا خير الرفقة ونعم الاصدقاء إلى أصدقائي.

وفي الاخير أهدي عملي هذا إلى من زرع الاشواك في طريقي وقطع عني سبل الحياة لكني وصلت

فاللهم اجعله نهاية خير لبداية طريق أعظم.

الطالبة صعدلي خديجة.

اهداء

الى اعز الناس و اقربهم على قلبي الى والدتي العزيزة ووالدي العزيز

اللذان كانا عونا و سندا لي و كان لدعائهم المبارك اعظم الاثر في تسيير البحث في تسيير

سفينة البحث حتى ترسو على هذه الصورة.

الى اخواتي و اخواتي الذين حرما مني طيلة الفترة التي قضيتها في اعداد هذا البحث .

الى من ساندوني و خطو معي خطواتي و سرت الى الصعاب ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث

لولا تشجيعهم المستمر لي.

الى اساتذتي من الطور الابتدائي الى الجامعي و اهل الفضل علي الذين غمروني

بالحب و التقدير و النصيحة و التوجيه و الارشاد .

الى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع :سائلا الله العلي القدير ان ينفعنا به و يمدنا بتوفيقه .

الطالب : داداو عبدالوهاب

قائمة الفهارس

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول و الأشكال	
المقدمة	أ– هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و البطالة	02
المبحث الاول: دراسة نظرية حول السياسة النقدية	03
المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية	03
الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية	03
الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية	04
الفرع الثالث: السياسة النقدية من خلال الفكر الاقتصادي	06
المطلب الثاني: أدوات و أهداف السياسة النقدية	14
الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية	20
الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية	20
المطلب الثالث: البنك المركزي واستقلاليته في تنفيذ السياسة النقدية	21
الفرع الاول: مفهوم البنك المركزي ووظائفه	24
الفرع الثاني: مفهوم و مؤشرات البنك المركزي	25
الفرع الثالث: فعالية السياسة النقدية	28

المبحث الثاني: دراسة نظرية حول البطالة	29
المطلب الأول: ماهية البطالة	29
الفرع الأول: تعريف البطالة	29
الفرع الثاني: أنواع البطالة	31
الفرع الثالث: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي	33
المطلب الثاني: قياس حجم البطالة، أسبابها و تأثيرها	39
الفرع الأول: قياس حجم البطالة	39
الفرع الثاني: أسباب البطالة	40
الفرع الثالث: تأثيره البطالة	42
المطلب الثالث: علاقة البطالة بنظريات السياسة النقدية و كيفية علاجها في الدول النامية	45
الفرع الأول: نظريات علاقة البطالة بالسياسة النقدية	45
الفرع الثاني: وسائل و كيفية علاج البطالة	46
الفرع الثالث: نماذج عن معالجة أزمة البطالة في بعض الدول النامية	50
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	58
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	58
المطلب الثاني: التحليل و المقارنة بين الدراسات السابقة	62
المطلب الثالث: الدراسات الحالية	65
خلاصة الفصل الأول	67
الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر	68

المبحث الاول: السياسة النقدية في الجزائر	70
المطلب الأول: إدارة السياسة النقدية في الجزائر	70
المطلب الثاني: قانون النقد و القرض في الجزائر	71
المطلب الثالث: الأمر 11-03	75
المطلب الرابع: تعديلات قانون النقد و القرض بعد الأمر 11-03	78
المبحث الثاني: تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر	83
المطلب الأول: تطور حجم البطالة في الجزائر	83
المطلب الثاني: سياسة التشغيل المعتمد في الجزائر	90
المطلب الثالث: الأهداف السياسية النقدية و الآليات المطبقة لتحقيقها في البطالة في الجزائر	97
المطلب الرابع: تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل	108
خلاصة الفصل	111
الخاتمة العامة	112
قائمة المصادر و المراجع	

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية	06
02	مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول من خلال معايير محددة	27
03	المقارنة بين الدراسات السابقة	61
04	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001_2022	84
05	نسبة البطالة بين فئة الذكور و فئة الإناث	88
06	أثر تغير أسعار الفائدة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2022	100
07	أثر تغير معدل الاحتياطي الاجباري على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001–2023	102
08	تأثير معدل إعادة الخصم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2023:	105
09	تأثير تغير الكتلة النقدية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2023.	107
10	تطور نسبة التشغيل في الجزائر خلال فترة 2001_2019	109

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض النقود في التحليل الكينزي.	11
02	توضيح العاطلون عن العمل	31
03	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	34
04	الفجوة الانكماشية	36
05	تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001–2023	85

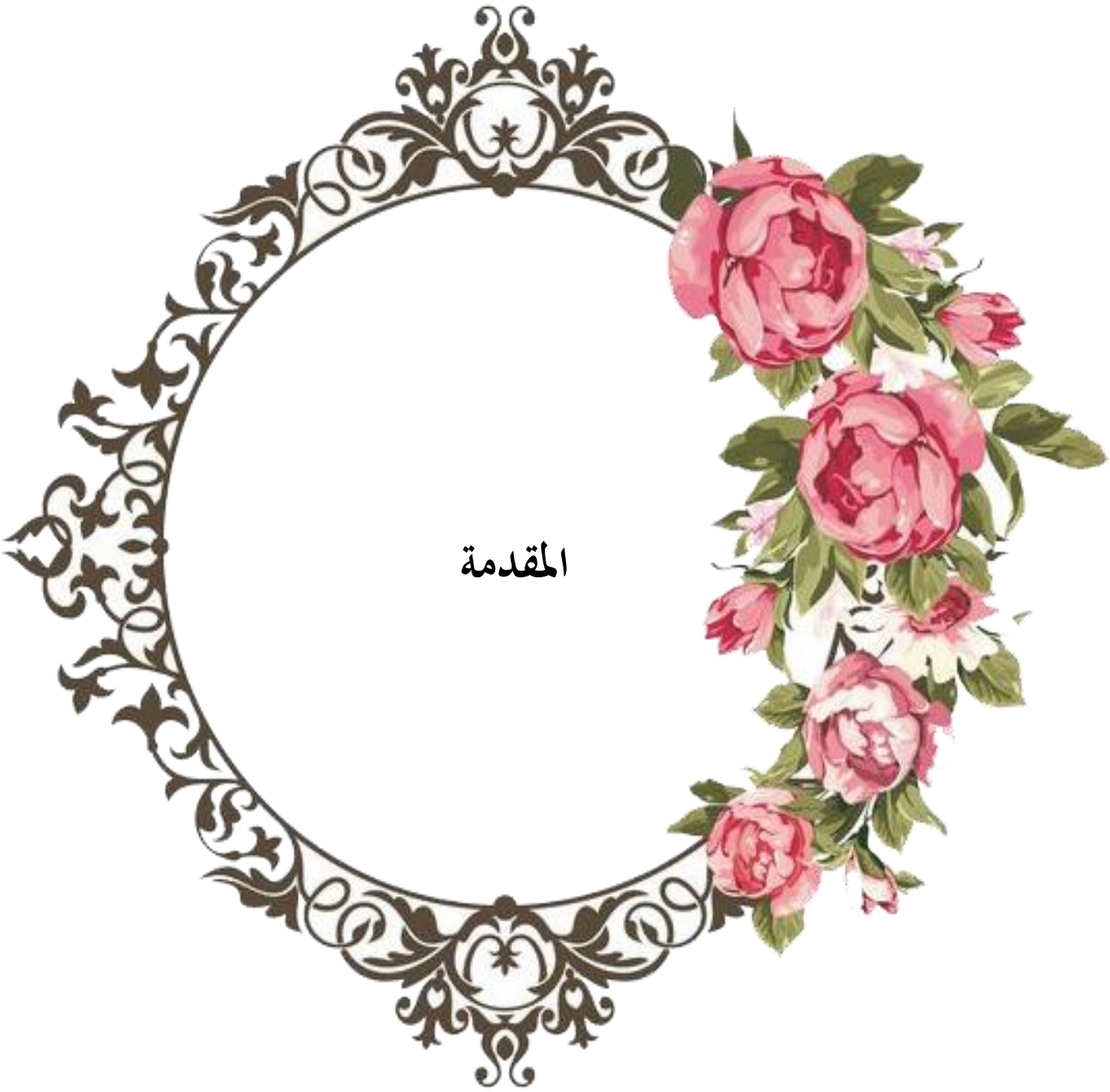

المقدمة

المقدمة العامة.

نظرا للتغيرات والتطورات المتسارعة و الصدمات المتلاحقة التي شهدها العالم والتي أدت إلى ظهور مشاكل وأزمات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل تتمثل في كل من الكساد، البطالة والتضخم وغيرها، مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدت مدارس مختلفة عملت على تشخيص هذه الازمات وإيجاد حلول وطرق لعلاجها، ومن بين هذه المشاكل نجد ظاهرة البطالة التي أصبحت الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية وهو الامر الذي دفع بالسلطة الجزائرية إلى ضرورة تفعيل السياسة النقدية لضبط معدلات البطالة وتحكم فيه.

وتعد السياسة النقدية من أهم الركائز اعتمادا لنجاح اقتصاديات الدول، والقلب النابض لسياسات الاقتصادية الكلية وهي من أهم الادوات الخاصة لها وذلك من أجل تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، ونجاحها مرتبط بمجموعة من الشروط الهيكلية مثل تطور النظام المالي ومدى خبرته في إداه السيولة النقدية وذلك بالمحافظة على ثبات الأسعار و استقرار قيمة النقود في الاسواق الداخلية للاقتصاد الوطني، إضافة الى المحافظة على مستوى التشغيل والتخفيف من حدة البطالة والتضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ولعل أهميتها تكمن في مدى تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي تتعلق بحياة الأفراد و التي من بينها البطالة، والتي تعد من أهم الاهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقه نظرا لارتباطها بتقدم والتنمية في معظم الدول سواء كانت متقدمة أو سائرة في طريق النمو.

وفي الجزائر ترتبط السياسة النقدية بالتطور الذي شهده الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالانتقال من الاقتصاد المخطط والموجه إلى اقتصاد السوق بناءا على قانون النقد والقرض 90-10 لسنة 1990، حيث ساهم بشكل واضح وكبير في تغيير مسار السياسة النقدية أين اعتمدت الحكومة بعد ذلك إلى على السياسة النقديــة التوســعية تماشيا مع البرامج التي اتبعتها من أجل التأثير على مستويات التشغيل وضبط معدلات البطالة

عند مستويات مقبولة عن طريق استخدام أدواتهـــــا غير المباشرة للتأثير على سعر الفائدة ومن ثم الاستثمار هذا الأخير الذي يؤثر على البطالة بتخفيض منها وبموجب هذه الإصلاحات أصبحت السياسة النقدية تتصدر هيكل السياسة الاقتصادية الكلية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وبالخصوص البطالة.

1- الإشكالية العامة:

من خلال ماسبق تتضح معالم الإشكالية التي نريد معالجتها وهي:

مامدى فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2023؟

وعلى إثر هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بالسياسة النقدية وفيما تتمثل أدواتها ؟

2- هل توجد علاقة بين أدوات السياسة النقدية و معدل البطالة في الجزائر ؟

3_هل اتخذت الجزائر الاجراءات والتدابير الازمة لمعالجة البطالة والحد منها؟ وماهي ؟

4- هل تؤثر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر على معدل البطالة ؟

2- فرضيات الدراسة:

كإجابة أولية على الاسئلة المطروحة نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

- ساهمت السياسة النقدية في دعم التشغيل في الجزائر من خلال اتباع اليات معينة لتحقيق اهدافها و القضاء على البطالة .

– هدف السياسة النقدية في الجزائر هو تحقيق الاستقرار في الاسعار كهدف نهائي لها للقضاء على التضخم.

3– أهداف الدراسة:

إن الهدف الاساسي للتطرق لأي موضوع هو الوصول إلى أهداف محددة ومسطرة مسبقا ولهذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي:

– معرفة أهداف السياسة النقدية و فعاليتيها في تحقيق أهدافها.

– معرفة آليات السياسة النقدية للحد من البطالة في الجزائر.

– بما أن الجزائر تعاني من أزمة البطالة فمعالجتها والحد منها يساعدها على التقدم و الازدهار.

4– أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في الإجابة على التساؤلات المتضمنة في الإشكالية بالإضافة إلى كونها تسلط الضوء لإبراز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة وتعطينا الحلول المناسبة من أجل تخفيض هذه الظاهرة السلبية في المجتمع كون الدراسة تدرس علاقة بين موضوعين حيويين هما السياسة النقدية والبطالة. وكونها دراسة حديثة.

5– حدود الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وأخرى زمانية:

الإطار المكاني : تم اجراء هذه الدراسة على الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: تم تحديد فترة الدراسة من 2001 إلى غاية 2023.

6- المنهج المتبع لدراسة:

بغية الالمام والاحاطة بكافة جوانب الموضوع لتحليل مختلف أبعاده، والاجابة على الاشكالية المطروحة، ارتأينا اختيار المنهج الوصفي لأنه يمكننا توضيح جوانب الدراسة النظرية والذي يهتم بالإحاطة بمختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والبطالة وهذا بالنسبة للفصل الاول، أما الفصل الثاني الخاص بالدراسة التطبيقية فاعتمدنا على المنهج التحليلي في دراسة الحالة، لتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية وعلاقة البطالة بها.

7- صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي تلقينها خلال دراستنا هي:

- اختلاف الارقام الاحصائية تضاربها من مصدر إلى مخرجاة معدلات البطالة، مما يؤدي إرباك الطالب واختلاف النتائج المتوصل إليها، خاصة فيما يتعلق بالنسب المئوية من سنة إلى أخرى وأنها هي من يبنى عليها التحليل.
- صعوبة الحصول على المعلومات وتشعب الموضوع وشموله على عدة عناصر مترابطة، الامر الذي حتم علينا عدم التطرق إلى بعضها رغم أهميتها.

8-تقسيمات الدراسة:

لأجل تحقيق هدف موضوع الدراسة واختيار صحة الفرضيات تم تقسيم هيكلة موضوع البحث إلى فصلين رئيسيين يتضمن الفصل الاول الاطار المفاهيمي للسياسة النقدية والبطالة ويتضمن على ثلاثة مباحث المبحث الاول وتم فيه استعراض الاطار النظري للسياسة النقدية وذلك من خلال تحديد ماهية السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها واستقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية، أما المبحث الثاني فهو عبارة دراسة نظرية للبطالة

يتضمن ماهية البطالة و قياس حجم البطالة أسبابها وتأثيرها وكذلك علاقة البطالة بنظريات السياسة النقدية وكيفية علاجها في الدول النامية، وأخيرا عرض دراسات السابقة وتحليلها مقارنة بدراسة الحالة.

أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى جانب التطبيقي الذي كان بعنوان دراسة تطبيقية لحالة الجزائر، انقسم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الاول بعنوان السياسة النقدية في الجزائر، أما المبحث الثاني يتضمن تقييم فعالية السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و البطالة

مقدمة الفصل:

تعد السياسة النقدية إحدى إجراءات سياسات التي تتخذها الدول من أجل مكافحة المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها و من بينها مشكلة البطالة التي تخلف آثار اقتصادية سلبية على المجتمعات ، كما تعد هذه الأخيرة من أسباب عدم الاستقرار ، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى ضرورة تفعيل السياسة النقدية لضبط معدل البطالة والتحكم فيه بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من خلال هذا الفصل ارتأينا أن نبين في المبحث الأول السياسة النقدية من خلال المنظور الاقتصادي، وإلى مفهوم السياسة النقدية ، كما سنتطرق إلى الأدوات المباشرة والغير مباشرة التي يطبقها البنك المركزي وهو المؤسسة المالية المشرفة وكذلك الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها واستقلالية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية وفعاليتها أما في المبحث الثاني فسنتطرق فيه لأهم المفاهيم المتعلقة بالبطالة والنظريات المفسرة لهذه الأخيرة وكذا أهم أنواعها، أما المبحث الثالث فسنتناول فيه إستراتيجية السياسة النقدية في الحد من البطالة وفعاليتها وكذلك علاقتها بالبطالة. أما المبحث الثالث سنتحدث فيه عن الدراسات السابقة التي سنعتمد عليها في دراستنا هذه.

المبحث الاول: دراسة نظرية حول السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي العام وتعتبر إحدى أهم ركائز السياسة الاقتصادية ويتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة من خلال التخطيط لها من قبل البنك المركزي.

المطلب الاول: ماهية السياسة النقدية.

سنحاول من خلال هذا الطلب تطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأنواعها ومن ثم إلى السياسة النقدية خلال الفكر الاقتصادي.

الفرع الاول: تعريف السياسة النقدية.

اختلفت وتنوعت مفاهيم وتعاريف السياسة النقدية, إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها , ولهذا سنذكر عدت مفاهيم لها وهي:

التعريف الاول:

السياسة النقدية " حيث يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية إلى مجموعة الأدوات التي تتحكم في المعروض النقدي حتى تتفق وحجم ما يعرض من سلع وخدمات لتحقق الاستقرار في الاسعار" [1]

التعريف الثاني:

تعرف السياسة النقدية على " تعرف السياسة النقدية على أنها تلك الإجراءات التي تستخدماها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع "[2]

[1] منى كمال، **الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية** 1 , باحثة اقتصاديه جامعة لندن 2010 , economist.researche@Gmail.com E-mail

[2] مفيد عبد اللاوي، "**محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** " حسب برامج وزارة التعليم والبحث العلمي. ر. الإيداع 2007 ص 63

التعريف الثالث:

السياسة النقدية هي "الإجراءات والتدبير العملية التي تقوم بها السلطة النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي ، لمواجهة تحديات اقتصادية قائمة أو التحوط ضد وقوع تحديات محتملة. "[1]

التعريف الرابع:

السياسة النقدية تعرف بكونها "مجموعة التدابير التي تتبانها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة والائتمان الممنوح من البنوك لتحقيق بعض الاهداف الاقتصادية الكلية ومن أهمها ضمان تحقيق الاستقرار السعري, وحفز النمو الاقتصادي والتشغيل "[2]

ومن خلال التعريفات التي ذكرت سابقا نستنتج أن السياسة النقدية هي ما تتبعه السلطة النقدية (البنك المركزي) من إجراءات وتدابير بغرض التأثير (التحكم) والرقابة في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية.

الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية.

تتمثل أنواع السياسة النقدية التي تنتهجها البنوك المركزية إلى نوعين أساسين وهما " سياسة نقدية توسعية "و"سياسة نقدية انكماشية ".[3]

السياسة النقدية الانكماشية: تعتبر هذه السياسة أن زيادة حجم النقود المتوفرة في الأسواق سيؤدي حتما الى رفع اجمالي القدرة الشرائية للناس ما يعني خطر لجوء التجار الي رفع أسعارهم ما قد يصل الى مستويات أعلى من معدل الزيادة في السيولة المتوفرة للاستهلاك الى حدود تؤثر سلبا في مسار النمو الاقتصادي من خلال تراجع في الطلب على استهلاك السلع والخدمات المعروضة. وبالتالي يدعو أصحاب هذا إلى الحد من كمية الأموال المتوفرّ

[1] أحمد شفيق الشاذلي, "**قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الإقتصاد الحقيقي** " 2017, أبوظبي الإمارات العربية المتحدة, العدد 39 ,ص 2

[2] مُحَّد إدريس, "**السياسة النقدية" سلسة كتيبات تعريفية** , العدد 17 , صندوق النقد العربي 2021 ص12

[3] ندى الناشف "**السياسات الاقتصادية : مقاربة عمالية** " ، مشروع " تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية" ، منظمة العمل الدولية 2014 ص 11

في السوق من خلال السلطات المالية التي يطالبونها بامتصاص "الفائض" من النقود من خلال اعتماد سياسات الحد من النقود المتوفرة للاستعمال في الاقتصاد ولتحقيق هذا الهدف تلجأ الى رفع أسعار الفوائد ما يدفع القطاع الخاص (شركات + أفراد) الى شراء سندات الخزينة أو شهادات الإيداع التي تصدرها السلطات المالية عوضا عن الاستثمار المباشر في العملية الاقتصادية ؛ خاصة أن معدل الفائدة يفوق معدل الاستثمارات. وبدورها تقوم الحكومات بتخزين هذه النقود وتستعملها للتدخل في تحديد أسعار الصرف للعملة الوطنية بالمقارنة مع بقية العالم .و يعرف هذا الإجراء " بتعقيم الكتلة النقدية" أي تحييدها عن الاستثمار ات التي تطور القاعدة الإنتاجية للاقتصاد.

السياسة النقدية التوسعية: وهي التي ترتكز بشكل رئيسي على زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثمار في زيادة انتاجية الاقتصاد وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ما يؤدي الى رفع مستويات الاستهلاك العام. تلجأ الحكومات إلى هذه السياسة خلال فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو. ويطالب أصحاب هذا التوجه من الاقتصاديين السلطات المالية باعتماد سياسة تفاعلية معاكسة للدورة الاقتصادية، أي أن تلعب الدولة دور المحفز للعملية الإنتاجية بشكل عام وتحديد خلال فترات الركود والتراجع في معدلات النمو. يحصل هذا من خلال تخفيض الفوائد على السندات الحكومية أو اعتماد إعفاءات ضريبية أو تقديم تسهيلات للقطاعات المنتجة للوظائف للحصول على رؤوس الأموال بكلفة منخفضة.[1]

[1] ندى الناشف ، **مرجع سابق**، ص 12 ،13

– جدول 01: يبين الفرق بين السياسة النقدية التوسعية والسياسة النقدية الانكماشية

السياسة النقدية	
توسعية	إنكماشية
– زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة . – تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية. – إمكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة . – معدلات تضخم غير مثبتة بطريقة مفتعلة . – دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية .	تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق من خلال رفع أسعار الفوائد. تعقيم السيولة من خلال زيادة احتياط البنوك المركزية من الكتلة النقدية. معدلات تضخم منخفضة جدا، ذات كلفة مرتفعة على الخزينة العامة. اقتصار دور الدولة على التحكم بسوق المال .

المصدر: ندى الناشف، السياسات الاقتصادية: مقاربة عمالية مشروع " تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية" ،منظمة العمل الدولية 2014 ، ص 13

الفرع الثالث: السياسة النقدية من خلال الفكر الاقتصادي.

يعتقد الكثير من الاقتصاديين، أن السياسة النقدية قادرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة كل التقلبات في النقود، خاصة وأن هناك فريق منهم لا يزال يعتقد بعدم فعاليتها، كما نلاحظ أن السياسة النقدية تطورت ومرت بعدة مراحل كما أولى لها اهتماما كبيرا من قبل علماء المالية ورواد النظريات الاقتصادية والباحثين المتخصصين، والمهتمين بعلوم المالية والسياسات الاقتصادية العامة، نظرا للدور الذي تلعبه في المجتمعات و الاقتصاديات القومية ، فلقد مرت السياسة النقدية بعدة مراحل إلى أن وصلت إلى ما هي عليه في الوقت الحالي، وهذا ما سنقوم بتحليله، حيث سنتعرف على أهم المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة.

في هذا الفرع سنتطرق إلى أهم المدارس التي مرت بها السياسة النقدية وهي المدرسة الكلاسيكية، الكينزية والنقدوية.

أولا: السياسة النقدية في النظريات الكلاسيكية.

إن النظرية الحيادية للنقود التي عليها الفكر الكلاسيكي جعلت منها عنصر محايد ليس له أدنى تأثير على النشاط الاقتصادي، حيث اقتصر دورها على مجرد وسيط.

في عملية التبادل ، وأنه في النهاية المطاف المنتجات تتبادل مقابل المنتجات ولا تشكل النقود ضمن هذا المنظور سوى جسر يتم من خلاله تبادل السلع، وهو ما أشار إليه الاقتصادي جون بابيست ساي "في قانون المنافذ "وأكده إ.فيشر (1911)

في قوله :"ينتمي مجال الإنتاج والتداول بالكامل إلى المجال الطبيعي ومجال التقنية الصناعية ، ولا يرتبط أي من هذه العناصر بكمية النقود المتداولة. "

ومن بين افتراضيات التحليل الكلاسيكي :

- ✓ الإيمان بالحرية الاقتصادية بمعنى عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.
- ✓ حدوث التوازن عند مستوى التشغيل الكامل واستبعاد حدوث بطالة، استنادا على قانون SAY للمنافذ.
- ✓ تسود المنافسة التامة مختلفة الأسواق.
- ✓ تمتع الأفراد بالرشاد وعدم خضوعهم لظاهرة الخداع النقدي ، كون قرارتهم تبني على أساس الأجر الحقيقي لا على أساس المستوى المطلق للأسعار ومعدل الأجر النقدي.
- ✓ ثبات سرعة دوران النقد.

✓ تقلبات أسعار الفائدة ، الأمر الذي يجعل المنظمون يستثمرون ادخار العائلات وعليه تحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، محافظة على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل كون سعر الفائدة يتناسب طرديا مع الادخار وعكسيا مع الاستثمار.

وعلى هذا الأساس وضعت صياغة أولى للنظرية النقدية مايعرف باسم نظرية المعاملات لفيشر، بعدها تم إعادة صياغتها من طرف ألفريد مارشال "Alfred Marshal " والمعروفة بمعادلة كمبريدج cambridge في الأدبيات الاقتصادية.

– نظرية فيشر Fischer:

تتجسد معادلة التبادل لفيشر في دراسة العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ومن خلال معادلته تأكد أنه توجد علاقة طردية بين كل من كمية النقد المعروضة والمستوى العام للأسعار، والصيغة الرياضية التي توضح هذه العلاقة يمكن كتابتها كما يلي:

$MV=PT$ (1) حيث:

M كمية النقود في التداول.

V سرعة تداول (دوران) النقد.

P المستوى العام للأسعار.

T حجم المعاملات (التبادل) الذي يجري في زمن ما.

ولربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمانية معينة أصبحت المعادلة كتالي: $PY=MV$ لهذا أعتبر الكلاسيك ان السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الاجور الحقيقة ومعدلات الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ويتضح من كل هذا أن الفكر

الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الاساسية للنظرية النقدية، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على مستوى العام للأسعار، وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم المستوى العام للأسعار من خلال سيطرا على كمية الكتلة النقدية.[1]

ثانيا: السياسة النقدية في النظريات الكينزية.

لقد ظل الفكر الكلاسيكي ساندا ومقبولا من جانب الاقتصاديين حتى بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، ثم جاءت أزمة الكساد الدولي الكبير 1929-1932 وما نتج عنها من أثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود (النظرية النقدية الكلاسيكية) على معالجة الأزمة بشكل فعال.

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلولا مقترحة لحل تلك المشكلة لازمة، ولقد وجه كينز اهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بأن حياد الدولة في ظل هذه الظروف لم يعد مقبولا، ومن ثم فلابد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمة حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل والإنفاق من خلال تعادل كمية النقود وبين الطلب على النقود، بالإضافة إلى أن التوازن بين الاستثمار والادخار (توازن سوق السلع) مع التوازن في السوق النقدي يحقق التوازن الاقتصادي العام.[2] ومن هنا تستند النظرية الكينزية في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية:

- ✓ تحليل المعطيات في المدى القصير.
- ✓ الطلب هو الذي يخلق العرض.

[1] [1] بن مصطفى ريم ،"**أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية** دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980 __2018" مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتورة في العلوم المالية والمحاسبة جامعة أبو بكر بلقايد _تلمسان 2021_ 2022 ص36 .

[2] "سياسة النقدية في الفكر الاقتصادي" **منتديات جواهر ستار التعليمية** : قسم البحوث منتدى الطلبات والبحوث الدراسية 2015 www.4egy.**net**

- ✓ تحليله يعتبر تحليل كلي، فحسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد كالاستثمار والادخار والطلب والعرض الإجماليين.
- ✓ النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية فقط التي سعرها معدل فائدة، لذلك فتحليل كينز نقدي لا يفصل بين الجانبيين النقدي والحقيقي.
- ✓ المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف، كما أن المعلومات لا تنتقل بكفاية بسبب احتكارها من طرف البعض.
- ✓ يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة (عكس الكلاسيك) ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد.

1. ففي حالة الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز في الميزانية عن طريق زيادة النفقات بهدف تنشيط الطلب الكلي الفعال، وذلك بتخفيض الضرائب على الاستهلاك والأرباح وبالتالي تشجيع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، ويمكن تغطية هذا العجز في الميزانية العامة عن طريق الإصدار النقدي (الذي يتكفل به البنك المركزي) أي زيادة كمية النقود.

حسب كينز فإن زيادة كمية النقود تحكم بصفة أساسية المستوى العام للأسعار وهذا عند مستوى التشغيل الكامل، وهنا تتحقق النظرية الكلاسيكية مع النظرية الكينزية ولكن ليس الغرض أو الاحتمال الوحيد لأن التشغيل الكامل لا يتحقق بصفة دائمة ومن ثم فإن ما دام الاقتصاد لم يصل بعد إلى حالة التشغيل الكامل إن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة في مستويات الناتج الوطني والتشغيل، وذلك وفقا لميكانيزم معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة وهذا الانخفاض يكون بمثابة حافز في تشجيع الاستثمارات ومن ثم زيادة التشغيل والناتج.

2. أما في حالة التضخم فقد اقترح كينز إحداث سياسة المالية عن طريق تخفيض النفقات بغرض تخفيض الإنفاق الكلي، حيث يرى أن الاستقرار الاقتصادي يحدث عندما يتساوى الإنفاق الكلي مع الناتج الكلي، أو يتساوى التغير بينهما.

من خلال هذا نلاحظ اهتمام كينز بالسياسة المالية أكثر من السياسة النقدية و أكد فعاليتها في كونها مساعدة للسياسة النقدية، وهذا ما ميزه عن النظرية الكلاسيكية، كما أن كينز يرى أن أولى الأولويات هي التشغيل[1].

الشكل رقم01 : عرض النقود في التحليل الكينزي.

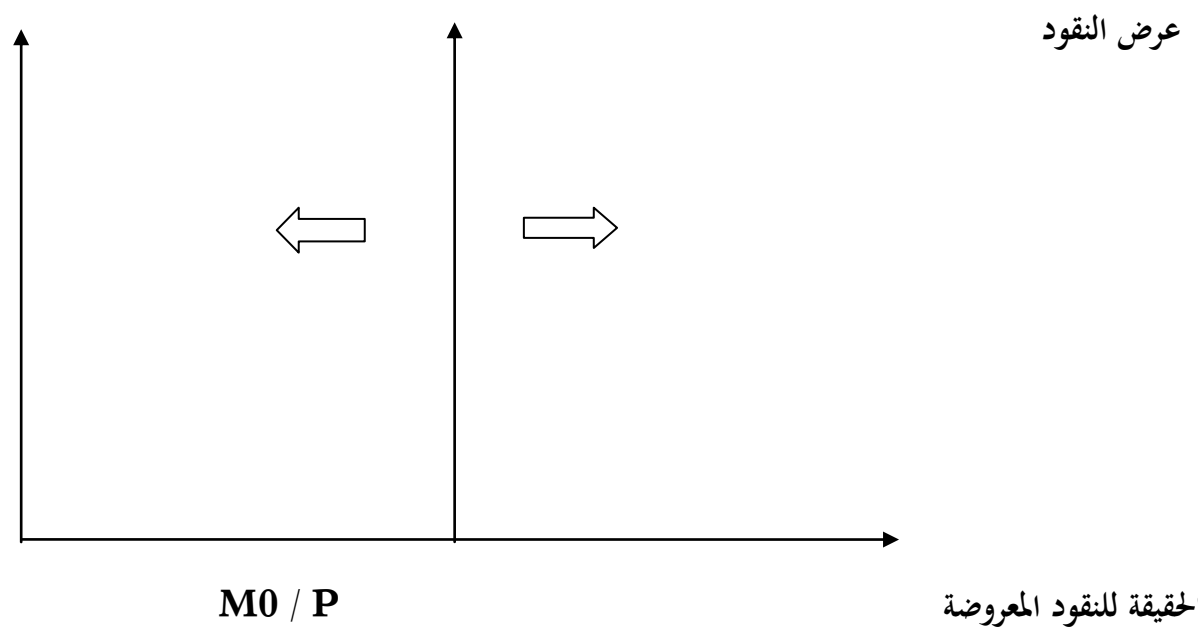

المصدر : بنابي فتيحة، "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي _دراسة نظرية «مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية 2009/2008، ص81.

[1] عمران وليد "**دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر_**" مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة أم البواقي 2013_2014 ص 20

ثالثا: السياسة النقدية في الفكر الحديث.

أعادت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان صياغة النظرية الكمية في صورة حديثة يطلق عليها الأن "النظرية الكمية الحديثة" وهي تؤكد على أهمية السياسة النقدية.

يرى النقديون أنه إذا كان الاقتصاد يعمل تحت مستوى التشغيل الكامل عند زيادة عرض النقود، فإن ذلك يؤثر على الدخل والإنفاق الكلي. ولكن مع زيادة الدخل سيزيد الطلب على النقود، حتى تتساوى مع العرض الجديد، وإن كان عند مستوى أعلى من الدخل، وعند الاقتراب من التشغيل الشامل، فإن زيادة عرض النقود لا يظهر أثره إلا في ارتفاع مستوى الأسعار، كما في النظرية الكمية ومن ثم فإن ظاهرة التضخم ظاهرة نقدية مصدرها نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج نتيجة إفراط البنك المركزي في الإصدار النقدي. ومن هنا افترق عن الكلاسيك في فرضية الشغيل الكامل.

يرى فريدمان أن ضبط معدل التغير في عرض النقود بما يتناسب مع معدل التغير الاتجاهي في الدخل الحقيقي، مع الأخذ في الاعتبار معدل التغير الاتجاهي في السرعة دوران النقود أو الطلب عليها، شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومن ثم الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وهذا يسمح بنمو عرض النقود بما يكفي احتياجات الاقتصاد إذا ما زاد الدخل القومي . فالنقديون يرون أن تنظيم كمية النقود هو وحده الذي يمكن أن يمارس أثرا كليا في الاقتصاد وهذا يعني عودة إلى الاهتمام بالسياسة النقدية.

يقول فريدمان :"إن نظرية كمية النقود من الوهلة الأولى نظرية عن الطلب عن النقود، وليس نظرية عن الناتج أو الدخل النقدي أو مستوى الأسعار ، وأي حالة تتصل بهذه المتغيرات تتطلب بعض الخصائص عن ظروف عرض النقود."[1]

كما يرى أيضا أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتواجب دراسة وتحليل فكرة الثروة ، والتي تمثل

[1] يوسف كمال محمد، **المصرفية الإسلامية "السياسة النقدية "** ، الطبعة الثانية للكتاب الطبعة الأولى لدار النشر للجامعات مزيدة ومنقحة 1996 ص 51

القيمة الرأسمالية لجميع مصادر الدخل ، أي جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين أو عائد معين وتنحصر فيما يلي:

- ✓ النقود فعند إيداعها في البنوك تحقق عائد (سعر الفائدة). غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها، أي فيما توفره من راحة وأمان لحائزها في شكل عائد غير نقدي .
- ✓ السندات والأصول النقدية : والتي تدير عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الإسمية وهو سعر الفائدة السنوي المقرر عليها .
- ✓ الأسهم أو الأصول المالية: التي يتمثل عائدها في الأرباح السنوية.
- ✓ رأس المال المادي أو الأصول الطبيعية : المتمثلة في الآلات والمعدات، ويتوقف العائد على تحديد معدلات الإهتلاك أي تقدير أثمانها.
- ✓ رأس المال البشري: حيث لا يمكن تقديره بأسعار السوق، وبذلك فقد أدخله فريدمان عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري، ويمكن التعبير عن الطلب عن النقود بالدالة التالية:

$$M=F\ (\ W\ .y.p.ro.ra.1/p^{*}\ dp/\ dr\ .h\ /k\ .v\ )$$

حيث:

W : الثروة

P : المستوى العام للأسعار

Y : الدخل

Ro : سعر الفائدة

Ra : أرباح الأسهم

P/1-dp/dI : عوائد الأصول الطبيعية

K/H : نسبة العائد البشري

V : الذوق

من هنا كان الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كثر يرى أن الزيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاثة اتجاهات وهي:

– **أثر السيولة** : زيادة عرض النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة.

– **أثر الإنتاج** : بحيث يؤدي زيادة الطلب والإنتاج إلى ارتفاع سعر الفائدة .

– أثر التوقعات للأسعار : حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لا لانخفاضها، لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نضرا لعدم قدرتهم في إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه . لذلك يجب تركيز على إدارة عرض النقود.

إلى جانب السياسة النقدية يمكن استخدام السياسة المالية للتأثير على كمية النقود وذلك من خلال وسائلها المختلفة المتمثلة في السياسة الضريبة أو القروض العامة[1].

المطلب الثاني: أدوات وأهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كالنمو الاقتصادي، العمالة الكاملة وغيرها باستخدام مجموعة من الأدوات، وعليه سنتناول في هذا المطلب أدوات السياسة النقدية وهذا من خلال الفرع الاول، وفي الفرع الثاني سنتطرق من خلال إلى اهداف السياسة النقدية.

[1] سنوسي علي ، **مرجع سابق** ص 126 و127

الفرع الأول: أدوات السياسة النقدية.

إن تحقيق أهداف السياسة النقدية، يتطلب الاعتمادي على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل هذه الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من اقتصاد إلى أخر إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وكذا قوة ومتانة الاقتصاد ، ومن بين هذه نجد : الأدوات الكمية والأدوات النوعية.[1]

أولا: الأدوات الكمية (الأدوات الغير مباشرة).

يدخل تحت هذا أنوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها لها على قوى السوق، ويقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة، وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى السوق بأن تلعب دورا هاما في هذا الشأن. وتتمثل فيما يلي :(سعر الخصم، سياسة السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي الإلزامي ، الاحتفاظ بودائع لدى البنك المركزي مقابل عائد، والتعامل في الودائع الحكومية، وبيع وشراء العملات الأجنبية....إلخ ، إلا أننا في هذه الورقة سنلتزم بالتقسيم الذي أوردته بعض الأبحاث الصادرة عن صندوق النقد الدولي في هذا الشأن، كما سنذكر بعض التفاصيل الخاصة بالأنواع الثلاثة الأولى من الأدوات التي تم ذكرها وهي:

1) عمليات السوق المفتوحة:

ويقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع أذونات الخزانة والسندات الحكومية، أو المضمونة من الحكومة، والأوراق المالية بصفة عامة، قصيرة أو طويلة الأجل، سواء مباشرة أو من خلال سوق رأس المال، وذلك بالتعامل مع البنوك والأفراد والشركات.

اما الأهداف المنتظر تحققها من جراء استخدام هذه الأداة فتتحدد في بعدين أساسيين هما:

[1] السياسة النقدية ، **اقتصاد_ أون لاين** **economieonline@gmail.com** تاريخ الاطلاع 2023/03/02 ص2

أولا: التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتمشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة.

ثانيا: محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال، بحيث يتم تحركها بطريقة منسقة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، للتأثير على تكلفة منح الائتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة.

ثالثا: محاولة التغلب على أية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي والناتجة عن عوامل السوق.[1]

وتعني أيضا دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية من أسهم وسندات. [2]

2) سياسة إعادة معدل الخصم:

معدل الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي ما قبل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة تقص السيولة.

وتقضي هذه السياسة بأن يرفع البنك معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان بغية مواجهة الاوضاع التضخمية ، وبالتالي يلجأ البنك المركزي إلى الحد من الائتمان لدى البنوك التجارية[3] .

وتسمى أيضا سياسة سعر الفائدة، ويعتمد البنك المركزي من خلالها إلى الرفع أو الخفض في سعر الفائدة من أجل التأثير في حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، وتنبثق هذه السياسة من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير لمنح التمويل. فعندما يرغب البنك المركزي في تدعيم القدرة الائتمانية للبنوك التجارية يخفض من معدل إعادة

[1] حسين كامل فهمي، "**أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي**" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب _جدة 2006 ص15

[2] مفيد عبد اللاوي، **مرجع تم ذكره سابقا** ، ص 64

[3] مفيد عبداللاوي ، **مرجع سابق** ص 64

الخصم وعلى العكس، يرفع البنك المركزي من هذا المعدل عندما يرغب في الحد من طاقة البنوك على منح الائتمان ، وتدفع البنوك التجارية فائدة عندما تطلب التمويل من البنك المركزي (مقابل رهن سندات حكومية أو غيرها). ويزداد طلبها هذا على إعادة التمويل من البنك المركزي كلما كان معدل الفائدة منخفضا (مع افتراض وجود طلب تمويل من الاقتصاد). وهو ما يؤدي إلى زيادة أرصدتها السائلة ، وبالتالي قدرتها على منح الائتمان.

لقد برزت سياسة سعر الخصم خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، حيث بلغت قروض المصارف التجارية من البنك المركزي في الولايات المتحدة نحو 30 بالمئة من احتياطاتها. أما اليوم فإن قروض المصارف من البنك المركزي أصبحت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة تتراوح بين 2-3 بالمئة من جملة الاحتياطات.

ولذلك فغن بعض الاقتصاديين يرى أن هذه السياسة أضحت قليلة الأهمية ومحدودة الأثر، خاصة بعد العقد الثالث من القرن العشرين. والسبب في ذلك تناقض خصم الأوراق التجارية نتيجة تناقض أهمية هذه الأوراق كصورة من صور الائتمان ، وكذا ما أصبحت عليه البنوك من ضخامة في الحجم وكبر في الموارد بما يقلل من لجوئها إلى البنك المركزي أو السوق النقدية للحصول على موارد نقدية إضافية.[1]

3) نسبة الاحتياطي الإلزامي:

تتبلور فكرة تغيير نسبة الاحتياطي كأداة للسياسة النقدية في مطالبة السلطات النقدية للبنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل، وتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من إجمالي أرصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك التجاري، وقد يتسع ذلك القدر ليشمل نسبة إضافية من أرصدة الحسابات والودائع لأجل لدى هذه البنوك، وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو خفضا) بما يؤدي إلى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطيات الفائضة لدى البنوك التجارية ، وبالتالي إلى نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك

[1] رحيم حسين، **"النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي "**، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان _شارع الملك الحسين_ الأردن ، ص190_191

على الإقراض ومنح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذلك الطلب على القروض بغرض الاستثمار على سبيل المثال يترتب على تعمد البنك المركزي رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الجارية تغير قدرة البنوك التجارية على استغلال أرصدة هذه الحسابات، وهي أرصدة غير مكلفة بطبيعتها، في تحقيق الإيرادات السهلة. كما أن رفع نسبة الاحتياطي على الحسابات الاستثمارية يؤدي هو الأخر إلى زيادة التكلفة على البنوك لضياع فرصة تحقيق أرباح كان من الممكن تحقيقها. ويؤدي ذلك في مجموعة إلى تأثر حجم التكاليف لدى البنوك بصفة عامة واضطرارها إما إلى رفع سعر الفائدة المدينة على القروض الممنوحة للمستثمرين، أو إلى خفض سعر الفائدة الدائنة على الودائع المحتفظ بها لديها. ويؤثر ذلك كله على حجم المتغيرات الكلية في الدولة كالاستثمار والادخار.[1]

ثانيا: الأدوات الكيفية (الأدوات المباشرة).

إلى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان يستخدم البنك المركزي أدوات كيفية للتأثير في نوعية هذا الائتمان، وللحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، ومن الأدوات المباشرة استعمالا نجد :

1-تأطير القروض:

تستخدم هذه الاداة في الفترة تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز. في حالة وجود التضخم تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيريه إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن، أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات.

_السياسة الانتقالية للقروض:

ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للإقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه

[1] حسين فهمي كامل، مرجع تم ذكره سابقا ص 17

القطاعات.

فالهدف الأساسي من إستعمال السياسة الإنتقائية للقرض هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الإقتصادية والإستخدامات المرغوبة ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :

_إقرار معدل خصم مفضل.

_إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.

_إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.

_تغيير مدة إستحقاق القرض ومعدل الفائدة.

3_التعليمات المباشرة:

تتمثل هذه الأساليب فاعلة إضافية للسياسات السابقة الذكر، ومن الأدوات التي تندرج تحت هذه التعليمات ما يلي[1]:

1_الإقناع الأدبي :

وهي الحالة التي يقوم بها البنك المركزي بإقناع البنوك التجارية بإتباع سياسة معينة دون لجوئه إلى إصدار أوامر وتعليمات رسمية، وتتوقف هذه السياسة على مدى قدرة البنك المركزي في الإقناع ومدى تقبل البنوك التجارية بالتعامل معه وثقتها في إجراءاته[2]، ويأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالا متعددة منها :

أ_الرقابة الكمية : وهو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي .

ب_ الرقابة النوعية: وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الإئتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان والتحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية .

2_التعليمات المباشرة :

وهي التعليمات التي يصدرها البنك المركزي ويلزم بها البنوك لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية.

3_الرقابة:

وتتم عن طريق الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي للبنوك وهذا الإجراء خاصية لازمة للنظام المصرفي الإسلامي.

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني،" فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة فرحات عباس سطيف، 2012_2013 ص 25

[2] مفيد عبداللاوي، مرجع تم ذكره سابقا، ص 65

4_الجزاءات:

هو أخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه.[1]

الفرع الثاني : أهداف السياسة النقدية.

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عديدة تمس جوانب مختلفة. فمن ناحية تهدف إلى التأثير على عرض النقود لإيجاد التوسع والانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع فالهدف من زيادة القوة الشرائية هو تنشيط الطلب الاستهلاكي والاستثماري وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج[2].

وتعتبر السياسة النقدية جزء من النظرية الاقتصادية المعاصرة تهدف في الواقع إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر بعضا منها :

1_التدخل المباشر والفوري في تحديد العرض من النقود وكذا وسائل الائتمان من خلال التأثير في كمية النقود المتداولة عبر مجموعة إجراءات وأدوات، كأن يتدخل البنك المركزي في رفع تكلفة القروض الممنوحة للجهاز المصرفي باستخدامه لألية سعر الخصم، ورفع نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على البنوك التجارية وغيرها من الوسائل المستخدمة. ويقصد بهذا الهدف استقرار سعر العملة.

2_التأثير في مستوى القوة الشرائية في الاتجاهين التضخمي والانكماشي بمعنى تحقيق مستويات مقبولة من هذه القوة وكذلك تتميز بنوع من الإستقرارية لتحقيق را بين طرفين من الفئة الاجتماعية على مستوى الاقتصاد .

3_السعي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة أساسا في رفع معدلات الإنتاج وتحقيق مستوى مقبول من الاستثمار ضمانا لتحقيق عال من التشغيل في إطار الاقتصادي الوطني ويقصد بهذا الهدف تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة) .

4_مراقبة وحصر كل الظواهر التضخمية من إطار الاقتصاد الوطني، ونقصد بهذه الظواهر هي كل زيادة في كمية النقود المتداولة التي تتسبب في زيادة المستوى العام للأسعار. [3]

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني ، مرجع تم ذكره سابقا ص 26

[2] بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004 ،ط2 ، ص 113 .

[3] خبابه عبدا لله، الاقتصاد المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة، ص195

المطلب الثالث: البنك المركزي واستقلاليته في تنفيذ السياسة النقدية.

باعتبار البنك المركزي أهم مؤسسة في الجهاز المصرفي وذلك بسبب وظائفه التي يقوم بها من خلال إشرافه على شؤون النقد والائتمان، بكونه السلطة النقدية في الدولة حيث يسعى إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية التي هي بدورها تسعى إلى تحقيق الاهداف الاقتصادية للدولة، ويرى العديد من المفكرين الاقتصاديين بضرورة منح البنك المركزي استقلاليته التامة وعزله عن أي ضغط حكومي قد يؤثر على نشاطه وسياسته لضمان مصداقية وشفافية السياسة النقدية في فعاليتها في تحقيق أهدافها[1].

ومن هنا سنتطرق إلى مفهوم البنك المركزي ووظائفه في الفرع الاول، مفهوم ومؤشرات استقلالية البنك المركزي في الفرع الثاني، أما الفرع الثالث تناولنا فيه فعالية السياسة النقدية.

الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي ووظائفه.

أولا : مفهوم البنك المركزي :

للمصارف عدت مفاهيم وتعاريف مختلفة وذلك تبعا لاختلاف اهمية و وظيفة تلك المصارف، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت تسمية (نظام الاحتياط الفيدرالي) وفي الهند أطلق عليه تسمية البنك الاحتياطي في حين في فرنسا أطلق عليه تسمية بنك فرنسا وفي بعض دول أطلق عليه مؤسسة النقد وعلى الرغم من اختلاف تسميات إلى أن الاسم الغالب هو البنك المركزي.

فقد قدم بعض الاقتصاديين تعاريف ومفاهيم مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم التعاريف الشائعة للمصارف المركزية نذكر منها ما يلي:

1. عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها " هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد". وأكد فيرا سميث في تعريفها على إصدار النقد.
2. وعرفه (A.Day) بأنه "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ بأن داي أهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي . بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

[1] أ. سمير يحياوي وط.د. ليلى معمري،"أثر إستقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر." مجلة التنمة والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017 ص57.

تعريف ساموبلسون (Samualson) ليركز على وظيفة أخرى للمصارف بإعتباره البنك المركزي " هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود ". [1]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بأن البنك المركزي مؤسسة نقدية يقع في قمة هرم الجهاز المصرفي وذلك من خلال إصدار النقود القانونية، ويشرف على مراقبة كمية النقود وإستعمالها بصورة لتسهيل وتنفيذ السياسة النقدية، والذي يقوم هو بوضعها أو تفرضه عليه الدولة، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي من خلال إدارته للسياسة النقدية.

3. عرفت فيرا سميث (Vera Smith) البنوك المركزية بأنها " هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد". وأكد فيرا سميث في تعريفها على إصدار النقد.
4. وعرفه (A. Day) بأنه "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ بأن داي أهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي . بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.
5. تعريف ساموبلسون (Samualson) ليركز على وظيفة أخرى للمصارف باعتباره البنك المركزي " هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود ". [2]

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج بأن البنك المركزي مؤسسة نقدية يقع في قمة هرم الجهاز المصرفي وذلك من خلال إصدار النقود القانونية، ويشرف على مراقبة كمية النقود واستعمالها بصورة لتسهيل وتنفيذ السياسة النقدية، والذي يقوم هو بوضعها أو تفرضه عليه الدولة، ويهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمصرفي من خلال إدارته للسياسة النقدية.

[1] د. زكريا الدوري و د.يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية "، رقم الكتاب 69، الطبعة 2005 ، www.books.google.dz

[2] د. زكريا الدوري و د.يسرى السامرائي، **"البنوك المركزية والسياسات النقدية "**، رقم الكتاب 69، الطبعة 2005 ، www.books.google.dz

ثانيا : وظائف البنك المركزي:

تتلخص وظائف البنك المركزي الأساسية في الرقابة على البنوك التجارية وتنظيم الائتمان بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية، ورقابة البنك المركزي على البنوك التجارية تتم من خلال علاقته بهذه البنوك، وسنتعرض فيما يلي أهم الوظائف:

1_ وظيفة احتكار إصدار العمل الوطنية:

يعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة لها من قبل الحكومة بحق إصدار العملة الوطنية المتداولة ، وهذ المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، وهذه الوظيفة من أول الوظائف التي ارتبطت بمبررات إنشائه وذلك للأسباب التالية نذكر منها :

- ✓ تاريخيا كانت البنوك التجارية تقوم بالإصدار النقدي، أي كل بنك يقوم بإصدار النقود حيث كانت النقود مرتبطة بالذهب، ولكن فقدت إرادتها وذلك بسبب رغبة الأفراد في استبدالها بالذهب.
- ✓ حق إصدار النقود يمنح البنك المركزي القدرة على إدارة عرض النقد في الاقتصاد.
- ✓ إذا منح حق الإصدار لأكثر من جهة واحدة، ربما سيكون هناك فائض من كمية النقود أكثر من حاجة الاقتصاد وهذا له أثار سلبية على النشاط الاقتصادي.
- ✓ حق إصدار النقود يتيح للبنك المركزي الفرصة من أجل ممارسة تأثيره على النشاط المصرفي وخاصة في مجال خلق نقود الودائع، كما أن حصر الإصدار النقدي في جهة واحدة يوفر درجة من الهيبة والنفوذ أعلى من حالة السماح لأكثر من جهة بعملية إصدار النقود القانونية.

2-وظيفة البنك المركزي كبنك البنوك:

وتتمثل هذه الوظيفة في ما يلي:

- ✓ الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبعض المؤسسات المالية كشركات التأمين، وذلك في حساباتها الجارية المتواجدة لدى البنك المركزي.
- ✓ المقرض الأخير للبنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى في حالة لجوئها إليه عند الحاجة إلى السيولة لمواجهة طلبات المودعين، وخاصة الجمهور اصحاب الودائع الجارية، وذلك من خلال تقديم قروض مباشرة إليها أو عن طريق إعادة الخصم الأوراق المالية المقدمة له من طرفها.
- ✓ تنظيم عمليات المقاصة والتسوية المالية بين البنوك التجارية.
- ✓ الإشراف والرقابة على أعمال البنوك التجارية وخاصة على الائتمان وتوجيهه على حسب متطلبات الظروف الاقتصادية.[1]

3-وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):

يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية وتتلخص خدماته فيما يلي:

- ✓ يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية جديدة مضمونة بالسندات.
- ✓ مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض من أموالها لديه وتسديد (القروض نيابة عن الحكومة).
- ✓ مراقبة الائتمان كما ونوعا وتوجيهه وجهة تتفق في تنفيذ سياسة نقدية مرغوب فيها.
- ✓ ادارة احتياطات البلد من العملات الأجنبية ومراقبة أحوال التجارة الخارجية، بغرض المساهمة في تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي.[2]

[1] د. بن علال بلقاسم، "**مطبوعات دروس في مقياس اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال** "، مركز الجامي نور البشير البيض، ص65

[2] د. زناقي سيد أحمد ، **مرجع تم ذكره سابقا** ص52

الفرع الثاني: مفهوم ومؤشرات استقلالية البنك المركزي.

التطورات الاقتصادية والمالية في أواخر السبعينات وبدايات الثمانيات إلى الاهتمام بموضوع استقلالية البنك المركزي، وهذا بسبب عدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول.

أولا: مفهوم استقلالية البنك المركزي

لاستقلالية البنك المركزي عدت مفاهيم وذلك بسبب التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه مما يؤدي إلى زيادة حدة الأزمات المالية، وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

–المفهوم الأول للاستقلالية البنك :" وتعنى صلاحية البنك المركزي في تنفيذ أهدافه ووظائفه المنوطة به قانونا دون تدخل سياسي أو حكومي في تنفيذ هذه السياسات ، والاستقلالية على نحو المتقدم هي استقلالية في التشغيل والتنفيذ وهي ليست غاية في حد ذاتها وإنما أداة لتحقيق الهدف الرئيسي للبنك المركزي ألا وهو استقرار الأسعار وغير ذلك من أهداف أخرى اناطه المشروع بتحقيقها ".[1]

–المفهوم الثاني : يقصد باستقلالية البنك المركزي أن يكون البنك مفوضا بالعمل على تحقيق الأهداف المناطة به، وأن يكون بالتالي مستقلا عن الدولة في إدارة السياسة النقدية. واستقلالية البنوك المركزية ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار السعري وتجنب تعارض الأهداف، وتعمل على توفير قدرا أكبر من الشفافية، وتساعد على مسائلة البنك المركزي عن مدى نجاحها في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تعتبر من أهم العوامل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي[2].

[1] بوكرة كميلية، **"تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية _دراسة حالة الجزائر"** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي _أم البواقي _الجزائر، 2009_2010 ، ص 113

[2] مُحَّد إدريس، **مرجع تم ذكره سابقا** ص 28

ومن هنا نستنتج بأن من يتولى إدارة السياسة النقدية هو البنك المركزي بحيث هو من يتحكم في العرض نقدي في المجتمع من خلال تأثيره على العديد من المتغيرات التي تسيطر على قدرة البنوك في منح ائتمانها وزيادة على ذلك فهو يتحكم في الإصدار النقدي الجديد.

ثانيا: مؤشراتها

هناك مجموعة من المعايير التي يمكن قياس استقلالية البنوك المركزية من خلالها ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

– **أولا:** مدى سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية، ومدى حدود التدخل الحكومي في ذلك ومن هو صاحب القرار النهائي في حالة وجود خلاف بين البنك المركزي والحكومة بشأن هذه السياسة.

– **ثانيا:** مدى التزام البنك المركزي بنمو العجز في الإنفاق الحكومي، وكذلك مدى التزامه بشراء أدوات دين حكومية بشكل مباشر (سوق الإصدار الأول)، ومدى التزامه بمنح تسهيلات ائتمانية للحكومة وهيئاتها ومؤسساتها.

– **ثالثا:** مدى سلطة الحكومة في تعيين وعزل موظفي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها، ومدة ولايتهم، ومعدل استقرارهم في وظائفهم ومدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس، وما إذا كان هناك تمثيل هل للحضور والاستمتاع أم يمتد إلى حق التصويت والمشاركة والاعتراض عن اتخاذ القرارات.

– **رابعا:** المكانة الخاصة بهدف المحافظة على استقرار الأسعار وقيمة العمالة كهدف السياسة النقدية، وما إذا كان هو الهدف الوحيد، أم هو الهدف الأول والرئيسي مع أهداف أخرى، بعبارة أخرى هل يكون لهدف المحافظة على استقرار الأسعار الأولية والغلبة في حالة تعارضه مع الأهداف الأخرى أيا كانت درجة إلحاحها (مدى قدرة البنك على تنفيذ ذلك)، أم أنه يتساوى في الأهمية مع بقية الأهداف.

– **خامسا** : مدى خضوع البنك المركزي للمحاسبة والمسائلة أمام الهيئات الأخرى.[1]

الجدول رقم 02 : مدى استقلالية البنوك المركزية في أكبر ثماني دول من خلال معايير محددة .

الدول	المهام والأهداف	صلاحيات مطلقة وكاملة في المجال النقدي	إدارة أدوات السياسة النقدية	إستقلالية ميزانية البنك
الو م أ	متعددة	مقسمة	نعم	نعم
ألمانيا	واحد	نعم	نعم	نعم
اليابان	متعددة	مقسمة	مقسمة	لا
المملكة المتحدة	لا	لا	مقسمة	لا
بلجيكا	لا	لا	مقسمة	لا
هولندا	واحد	مقسمة	نعم	لا
فرنسا	لا	لا	مقسمة	نعم
إيطاليا	لا	لا	نعم	نعم

المصدر: حسينة شملول ، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة)، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر ، 2001) ص 97

كما هو مبين في الجدول أعلاه فإذا أخذنا مثلا "البندز بنك"، في ألمانيا والذي يعتبر البنك المركزي الأكثر استقلالية في العالم ، فهو يملك خبرة قاطعة وعامة في المجال النقدي (فهو ليس مجبرا على الأخذ بعين الاعتبار سياسة الحكومة)، واما بالنسبة للاستقلالية المالية فإننا نلاحظ بأن موازنات البنوك المركزية لبعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإيطاليا فعلا مستقلة، بينما نلاحظ العكس في اليابان وبلجيكا وفرنسا ونيوزلندا وتجدر الإشارة إلى أنه يعتمد في قياس درجة استقلالية البنك المركزي ما على دراسة معقمة لقوانينها أولا، ثم على تقاليد

[1] جعفري جهان و حريدي بشرى، "**أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990_2017)** " مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة قالمة ، 2018_2017، ص 42

تاريخية حيث تعتبر درجة الحرية التي يتمتع بها البنك المركزي في تغيير معدلات الفائدة معيارا أساسيا لقياس مدى استقلاله عن السلطات العمومية.[1]

الفرع الثالث : فعالية السياسة النقدية.

ويقصد بفعالية السياسة النقدية مدى تمكن البنك المركزي من خلال الإجراءات المتخذة والأدوات المستخدمة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، والتي أهمها معدل التضخم المستهدف، معدل نمو اقتصادي جيد، معدل تشغيل جيد و تحقيق التوازن الخارجي.[2]

فإن هذه الاخيرة تنحصر في مدى إمكانية استخدام ادواتها لتحقيق الغرض أو الهدف من استخدام هذه الأدوات، كذلك ترتبط أيضا بمدى التوفيق أو اختيار الوقت الملائم لاستخدام أدواتها في معالجة الأوضاع الاقتصادية والنقدية الغير مرغوب فيها.

هناك عدد من العوامل تستند إليها السياسة النقدية و التي تزيد من فعاليتها و أهم هذه العوامل هي كالتالي:

- ✓ أن تهدف السياسة النقدية التأثير على الحجم المتاح من الائتمان، وعلى تكلفته وشروط منحه وليس وفقا لرغبات الحكومة أو رجال الأعمال من أجل تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ أن تكون السياسة النقدية مباشرة و دقيقة و سهلة الفهم وغير مفصلة.
- ✓ أن لا تتأثر السلطة النقدية بالشكوك التي تثار حول فعالية بعض أدوات السياسة النقدية.
- ✓ أن تكون السياسة النقدية فورية وأن يتم تطبيق القاعدة الإجراء النقدي المناسب في الوقت المناسب.

[1] حسينة شملول ، **"أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر ، 2001) ص 97

- ✓ يتبع تدخل المصرف المركزي حالا ودون إبطاء أن يغير المصرف المركزي سياسته حالما تتغير الظروف و الأوضاع الاقتصادية و النقدية.[1]

المبحث الثاني: دراسة نظرية حول البطالة

البطالة ظاهرة وجدت في اغلب المجتمعات في السابق و الحاضر تسعى الكثير من الدول الى دراسة البطالة و تحليل اسبابها ونتائجها و خاصة الدول النامية التي تسود فيها هذه الظاهرة بشكل اكبر و اوسع. تحاول جاهدة القضاء على هذه المشكلة عن طريق وضع خطط و برامج مدروسة لمحاربة هذه الظاهرة و التقدم في الاقتصاد لأنها تعتبر من المشكلات الاقتصادية و لتحقيق ذلك يحتاج الى تدقيق علمي و دراسات عميقة ذلك نتيجة لتعدد التعريفات لمفهوم هذه الظاهرة و تنوعها.

المطلب الاول: ماهية البطالة.

البطالة ازمة اقتصادية تعتبر من المفاهيم و المواضيع التي تهدد العالم أخذت أهمية كبرى في المجتمعات سابقا و مستقبلا من حيث الدراسات و التحاليل من طرف العلماء و الباحثين عن حلول لمحاربتها ، لكن لهذه الظاهرة انواع تختلف عن بعضها البعض و لكل دولة مقدار حجمها.

الفرع الاول: تعريف البطالة.

تختلف و تتعدد تعاريف البطالة و من بين اهم هذه التعاريف :

التعريف الاول: البطالة هي الشخص العاطل عن العمل ، و لا يشمل الاشخاص الذين هم خارج قوة العمل مثلا بسبب المرض او التقدم في السن ، انما يشير هذا المصطلح الى الاشخاص الذين يبحثون بجد عن العمل لكن لا يجدونه. [2]

[1] أوكليلي إلهام، "مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة حالة الجزائر "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة تلمسان، 2016 _2017 ، ص 67

[2] د. مصطفى عراقي، **قسم النحو و الصرف و العروض بالكلية ، نظرة واقعية و حلول عملية** ، جامعة القاهرة ،كلية دار العلوم، سنة 2009 ، ص06

التعريف الثاني: مكتب العمل الدولي:يعرف مكتب العمل الدولي ان العاطلين عن العمل انهم كل الافراد البالغين في السن الذي يسمح لهم بالعمل و بدون عمل ، بالإضافة الى ذلك نجدهم مستعدين للعمل و يبحثون عنه و يبحثون عنه. [1]

التعريف الثالث: المفهوم الرسمي للبطالة: تتمثل البطالة وفق للمفهوم الرسمي في ان حجم البطالة هي تلك الفجوة الموجودة بين الكمية المعروضة من العمل في سوق العمل مع الكمية المطلوبة منه عند مستوى معين من الاجور ، أي الفرق بين حجم العمل المعروض و حجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الاجور السائدة.[2]

التعريف الرابع: المفهوم العلمي : تعرف البطالة وفق هذا المفهوم بأنها الحالة التي تكون فيها قوة العمل ضعيفة أي عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل او استخدام غير امثل لهذه القوة فحتما ستؤدي الى نقصان في حجم الناتج الفعلي الى درجة يكون فيها اقل من الناتج المحتمل.[3]

التعريف الخامس: وينظر الى مفهوم البطالة لدى البعض من علماء الاقتصاد: [4]

على انها عدم الاستخدام الامثل للطاقات او الخدمات المعروضة في السوق من طرف الافراد الذي يكون له تأثير كبير من ناحية الانظمة التي تفرضها الدول و يكون التقيد بها واجب و حتى انه يتأثر بقرارات اصحاب العمل و العمال، حيث نجد ان هذه القرارات تتلاقى في سوق العمل الذ يكون اعتماده على العرض و الطلب مع قرارات الذين هم في امس الحاجة الى خدمات هؤلاء الافراد بها ، بحيث يمكن تقسيم البطالة الى مجموعتين.

---

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، **تحليل البطالة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية العدد 58** ، ديسمبر كانون الاول 2006، ص 03.

[2] مسعودي زكرياء ، **تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل دراسة تحليلية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة ، تخصص العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة قصدي مرباح ورقلة** ، 2018 – 2019 ، ص 04.

[3] نفس المرجع السابق ص 05

[4] الاستاذ وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حولة البطالة مقدمة الى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، كلية الادارة و الاقتصاد ص 08

- بطالة بسبب عجز الفرد مثلا التقدم في السن او المرض .

– وجود بطالة تتصل اوضاعها بالوضاع الاقتصادية او الاجتماعية او سياسية بذلك يكون من الصعب على اصحاب العمل من توفير فرص العمل و بطالة بسبب ضعف او تدهور سوق العمل بالرغم من وجود مجالات العمل.

– من خلال هذا الشكل نوضح من هم العاطلين عن العمل

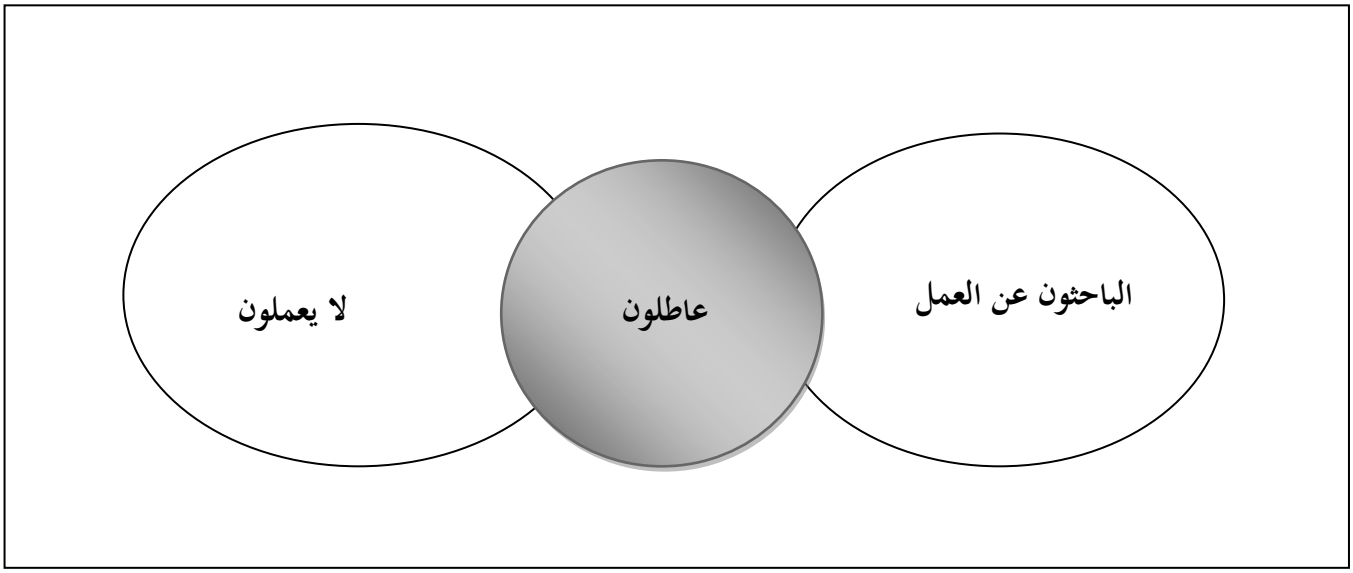

الشكل رقم 02:توضيح العاطلون عن العمل

المصدر : **د. رمزي زكي**، (1998) **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لا خطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ص 15**

الفرع الثاني: أنواع البطالة

البطالة الظاهرة: و يقصد بهذا النوع وجود اشخاص مستعدين للعمل و قادرين عليه و راغبين فيه و عن مستوى الاجر السائد و لكن دون جدوى كما تتباين في سوق العمل في فائض العرض بالطلب عليه.[1]

البطالة المقنعة: و هي الحالة التي يكون فيها عدد العمال كبير لدرجة انه يفوق الحاجة الفعلية للعمل او وجود فائض بالنسبة للعمالة ، في هذا النوع من البطالة لا نستطيع ان نقول ان العمال لا يشغلون بالعكس هم يعملون

[1] د. طارق عبد الرؤوف عامر ، **اسباب و ابعاد البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها**، مكتبة طريق العلم ص 24.

و يتقاضون اجورهم من الناحية الظاهرة ، لكن من الناحية الفعلية يمكن القول انهم لا يعملون ولا يضيفون شيئا للإنتاج.[1]

البطالة الاجبارية : هذا النوع من البطالة يسود البلدان الصناعية في فترة الكساد الدوري ، وتعني الحالة التي يكون فيها العامل متوقف عن عمله بغير ارادته و يعود السبب في ذلك عن طريق تسريح اصحاب العمل لعمالهم لسبب ما او يمكن توقف العامل بسب الطرد بالرغم من انه راغب في العمل وقادر عليه و قابل على مستوى الاجر السائد .[2]

البطالة الموسمية بطالة تحدث في بعض الصناعات بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف المناخية او التغيرات الدورية.[3]

البطالة الاحتكاكية : هي عبارة عن بطالة يتوقف فيها العامل عن العمل مؤقتا لأسباب شخصية مثلا للبحث عن وظيفة اخرا او الانتقال من وظيفة لأخرى و يمكن ان يكون التوقف مؤقتا في سبيل الدراسة. [4]

البطالة الهيكلية يقصد بها نوع من التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي يمكن ان تكون هذه التغيرات بسبب :

- ✓ التغير في سوق العمل .
- ✓ تغيير اساسي في الفن التكنولوجي المستخدم.
- ✓ تغيير في هيكل المنتجات .

[1] نفس **المرجع السابق** ص 25 .

[2] د. رمزي زكي، (1998) ، **الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل اخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة** ، ص 30 .

[3] د. زيد بن محمد الرماني ، **البطالة . العمالة . العمارة . من منظور الاقتصاد الاسلامي** ، عضو هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، دار طويق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى1422 هـ/2001م ، ص 15.

[4] د. وليد ناجي الحيالي **سبق ذكره** ص 12.

و تؤدي الى ايجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظف المتاحة و مؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين في العمل. [1]

البطالة الدورية : و هي البطالة الناجمة عن تقلب في الاقتصاد حيث عندما يكون الطلب في الاقتصاد منخفضا يؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة بسبب فقدان جزء من القوة العامة لوظائفها ولكي تنخفض نسبة البطالة في الاقتصاد من الضروري وجود طلب كلي مرتفع.[2]

الفرع الثالث : تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

النظرية الكلاسيكية : إن تحليل النظرية الكلاسيكية لمشكلة البطالة هو تحليل على المدى الطويل ، حيث تستند النظرية الكلاسيكية في موضوع العمالة و الاستخدام على التفاعل التلقائي بين القوى المحددة للعرض من العمال و القوى المحددة للطلب عليهم ، حيث يتحدد المستوى التوازني للإنتاج و من ثم حجم العمالة المستخدمة من خلال:[3]

- ✓ دالة الانتاج ومنها يمكن اشتقاق دالة الطلب على العمال.
- ✓ دالة العرض من العمل.

[1] د. رمزي زكي **سبق ذكره** ص 27.

[2] اعداد حسين عبد المطلب الاسرج ، باحث اقتصادي مدير ادارة بوزارة التجارة و الصناعة المصرية ، **اشكالية البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي** ، عمل القاهرة امتداد شارع رسيس ابراج وزارة المالية مبنى وزارة التجارة و الصناعة البرج الخامس الدور الرابع حجرة رقم 9 ، يناير 2014 ص 05

[3] سليم عقون ، **قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة** ، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، تخصص تقنيات الكمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، السنة الجامعية 2010/2009 ص 56.

الشكل رقم) 03 (توازن سوق العمل عند الكلاسيك

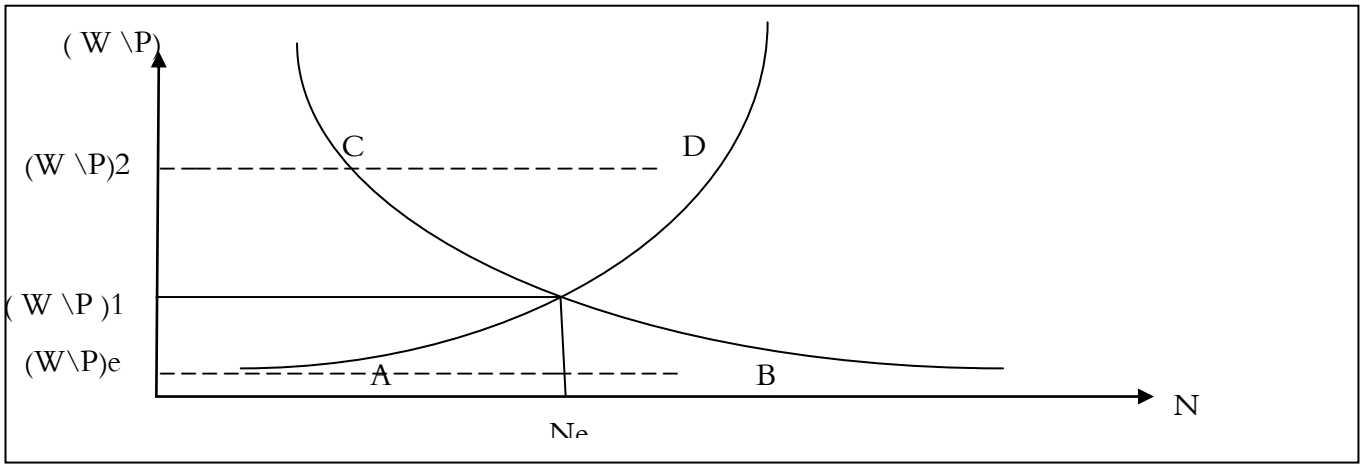

المصدر : د. عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ، الطبعة الخامسة ، سنة 2005ص44.

تفسير النظرية الكلاسيكية :

نلاحظ من الشكل اعلاه انه عند معدل الاجر الحقيقي(W \P) فان الطلب على العمل يكون اكبر من عرض العمل و هذا يعني ان سوق العمل يعاني من نقص كبير في عدد العمال القادرين و الراغبين على العمل و يقدر هذا النقص بالمسافة (AB) . و هذا ما يؤدي الى تنافس المنتجين في الحصول على العمال مما يؤدي الى رفع اجورهم النقدية و هذا يؤدي في النهاية الى رفع معدل الاجر الحقيقي (بافتراض ان الاسعار تبقى ثابتة) .

اما اذا كان معدل الاجر الحقيقي السائد في السوق هو (W \P)2 فنلاحظ ان عرض العمل يكون اكبر من الطلب عليه و هذا ما يؤدي الى خلق فائض في العمل أي بطالة و يقدر هذا الفائض او البطالة بالمسافة (CD) .

و من اجل توظيف هذا الفائض في العمل أي من اجل القضاء على البطالة لابد من العمال ان يقبلوا تخفيض اجورهم النقدية (بافتراض دائما ان الاسعار تبقى ثابتة) و بذلك ينخفض معدل الاجر الحقيقي و هكذا نلاحظ ان هناك نقطة واحدة فقط يتم فيها تعادل الطلب على العمل مع العرض تتمثل في نقطة تقاطع منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه و تسمى هذه النقطة بنقطة التوازن .

و بواسطة هذه النقطة يتم تحديد كل من معدل الاجر الحقيقي في التوازن (W\P)e و حجم العمل في التوازن (Ne) .

و مما تجدر ملاحظته هو ان حجم العمل في التوازن في النموذج الكلاسيكي هو نفسه حجم الاستخدام التام كما ان معدل الاجر الحقيقي في التوازن يمثل في الوقت ذاته معدل الاجر الحقيقي في حالة الاستخدام التام و هذا لان أي شخص يقدر و يرغب في العمل يمكن له الحصول على وظيفة عند معدل الاجر السائد و الشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل فهو عاطل عن العمل بمحض ارادته أي ان البطالة السائدة عند ذلك المعدل تكون بطالة ارادية. [1]

تفسير النظرية الكينزية:

- ✓ لم يتفق كينز مع النظرية الكلاسيكية حيث يرى ان الطلب على العمل لا يتأثر على الاجور بالارتفاع او الانخفاض وقد نادى الى خلق مجالات استثمارية جديدة تساهم في زيادة الطلب الكلي الفعال .
- ✓ ضرورة تدخل الدولة لرفع مستوى إجمالي للطلب الفعال لضمان التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.[2]
- ✓ اقر بوجود بطالة دائمة و حتمية عند مستوى معين أطلق عليهما معدل البطالة الطبيعي (البطالة الإجبارية.
- ✓ يرى كينز ان الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي ، و من اجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع هذا الطلب. [3]
- ✓ الاهتمام بالنظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام الجزئي.
- ✓ افتراض كينز بان الاسعار تخضع للجمود.

[1] د. عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، **ديوان المطبوعات الجامعية** ، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ، الطبعة الخامسة ، سنة 2005 ، ص 45.

[2] طارق عبدالرؤوف ، مُحَمَّد عامر ايهاب عيسى المصري ، **البطالة مفهومها اسبابها خصائصها اتجاهات غريبة و عالمية** ، دار المنهل للنشر و التوزيع ، 2017 ص 20.

[3] د. رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص 302.

الشكل رقم 04 : الفجوة الانكماشية

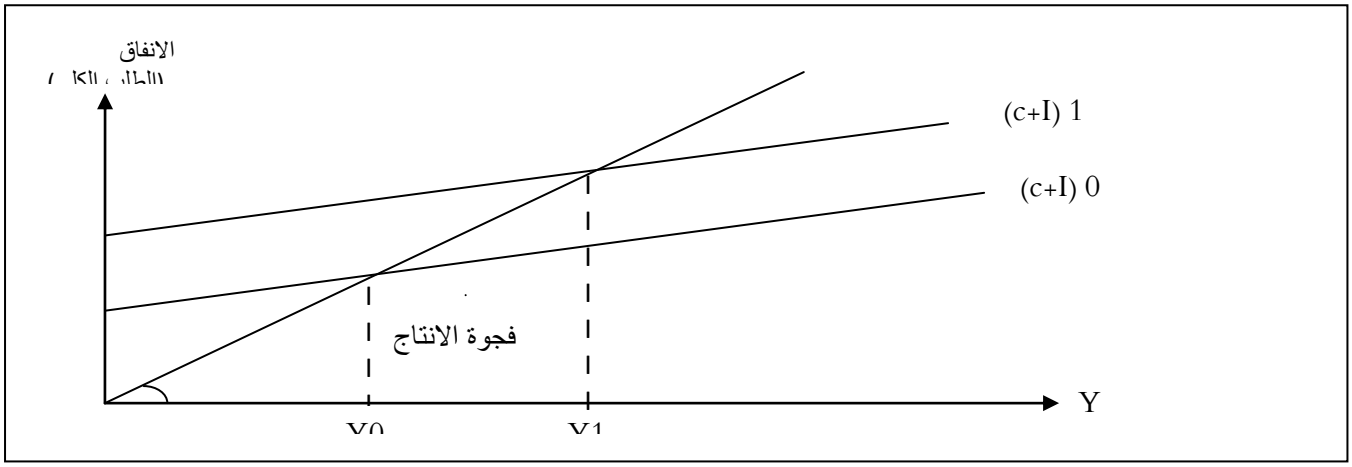

المصدر : د. عمر الصخري، التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ، الطبعة الخامسة ، سنة 2005 ص 95.

يبين الشكل اعلاه انه اذا كان الطلب الكلي يبلغ $0(c+I)$ مثلا و يكون اقل لا يستطيع تشغيل جميع الموارد المتاحة فسيكون الناتج الوطني في التوازن $y0$ اقل من الدخل او الناتج الوطني الحقيقي الذي لا يمكن الوصول اليه الا عن طريق استخدام جميع الموارد المتاحة للمجتمع ، لكن في هذه الحالة تكون هناك فجوة في الانتاج تقدر ب $(Y0Y1)$ مما يؤدي الى ظهور فجوة انكماشية تقدر بالمسافة (AB) ، و الفجوة الانكماشية تبين ذلك المقدار من الانفاق التلقائي الضروري لإعادة الاقتصاد الى حالة التوظيف او الاستخدام التام. [1]

و يمكن حسابها باستخدام العلاقة التالية :

الفجوة الانكماشية = فجوة الانتاج / المضاعف

تفسير النظريات الحديثة.

[1] د. عمر الصخري ، مرجع سبق ذكره ، ص 96.

اولا) نظرية البحث عن العمل:

انتقدت نظرية البحث عن العمل النظرية الكلاسيكية المتعلقة بتوفر المعلومات الكاملة عن سوق العمل فهي تبين مدى صعوبة الحصول على هذه المعلومات التي تدفع الافراد الى محاولات اكتشاف المؤسسات التي تعرض مناصب للعمل وتركهم لمناصبهم الحالية.

تتمثل فرضيات هذه النظرية في:

- ✓ التفرغ الكامل للإفراد لجميع المعلومات اللازمة .
- ✓ الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة.
- ✓ هناك حد ادنى للأجر و لن يقبل الباحث الحصول على اقل منه و يقبل اجر اعلى منه.

من خلال فرضيات النظرية فان البطالة الموجودة في سوق العمل هي بطالة اختيارية بسبب عزوف الافراد عن مناصب العمل المتوفرة نتيجة سعيهم لجمع معلومات تخص السوق. [1]

نظرية الاختلال:

ظهرت هذه النظرية على يد الكتاب الفرنسيين J.C Benassy و E.Malinvaud حيث انها ترتكز على سوقين في تحليلها للبطالة و هما سوق السلع و سوق العمل ، تفرض جمود الاسعار و الاجور في الاجل القصير سبب ذلك عجزها عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المراد مما يؤدي الى الاختلال في سوق العمل المتمثل في وجود فائض في عرض العمل و قلة الطلب عليه و هذا يؤدي إلى ظهور بطالة اجبارية.

تسعى ايضا الى دراسة اسباب البطالة عن طريق دراسة العلاقة بين سوق العمل و سوق السلع اذ ينتج عنه نوعين من البطالة تتمثل في ما يلي:

[1] ا. دحماني رضا ، د .زايد مراد. **ملة البشائر الاقتصادية** المجلد الرابع العدد 3 ، جدلية البطالة و النمو الاقتصادي حسب قانون اوكن لواقع الاقتصاد الجزائر، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1991-2015 ، ص 33-34.

- ✓ النوع الاول يتميز بوجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه نتيجة وجود فائض في الانتاج مما يؤدي الى توقف اصحاب العمل عن تشغيل عمالة اضافية.
- ✓ النوع الثاني في هذه الحالة تقترن البطالة بوجود نقص في عرض السلع مقابل الطلب عليها و تكون اسباب البطالة في ارتفاع معدل الاجور الحقيقية للعمال مما يدفع المستخدمين الى عدم زيادة كل من عرض السلع و مستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات و هو ما يتطابق للتحليل الكلاسيكي. [1]

ثالثا: نظرية تجزئة سوق العمل.

تهدف هذه النظرية الى البحث عن اسباب ارتفاع معدلات البطالة ، و تبني هذه النظرية ان قوة العمل تتعرض لنوع من التجزئة على اساس المستوى التعليمي و النوع و السن و ذلك من خلال دراسات الاقتصاديان Piore و Doeringer .

وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق ، يختلفان من حيث الخصائص والوظائف المرتبطة بكل منهما على النحو التالي : [2]

سوق اولي:

يتميز هذا السوق بالاستقرار الوظيفي و التنظيم الجيد ، إذ يشمل مناصب عمل دائمة و مرضية للعمال من حيث العمل و من حيث الاجور المرتفعة في ظل ظروف جيدة ، ونجد في السوق الاولي رؤوس اموال كثيفة و كبيرة و فئة عمالة ماهرة تحرص الاحتفاظ بها.

[1] زكريا جرفي . **اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر** ، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2018 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2019 – 2020 ، جامعة بسكرة ، ص 16 – 17.

[2] سليم عقون، **مرجع سبق ذكره** ، ص 29.

سوق ثانوي:

يمتلك الخصائص العكسية للسوق الأولى:

- ✓ أجور منخفضة.
- ✓ حركية عالية لليد العاملة.
- ✓ علاقات العمل فيه فردية تسودها أحكام تعسفية.
- ✓ مناصب عمل محدودة الآفاق مع تعرض أغلب العمال إلى البطالة.
- ✓ إذ تستخدم أساليب إنتاجية كثيفة العمل.

المطلب الثاني : قياس حجم البطالة اسبابها و تأثيرها

البطالة ظاهرة عالمية تعاني منها كل الشعوب باختلاف اجناسهم ، اذ تعتبر من اخطر المشكلات التي تهدد العنصر البشري و سببا رئيسيا في انخفاض مستوى المعيشي للأفراد ، ان حجم البطالة يتغير من دولة لأخرى و نسبة العاطلين في أي مجتمع تعتبر مقياس هام لمستوى الصحة النفسية التي يعيشها السكان.

الفرع الاول: قياس حجم البطالة.

لحساب معدل البطالة على المستوى الدقيق يكون ذلك باستعمال معدل البطالة كمؤشر حقيقي لنستطيع تقييم هذه الظاهرة أي: [1]

معدل البطالة = (عدد العاطلين / قوة العمل) × 100.

[1] المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، ص 04.

الفرع الثاني: اسباب البطالة.

البطالة مشكلة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و تعليمية أي ان البطالة مسؤولية مشتركة بين كافة القطاعات و ليست مسؤولية جهاز معينو لذلك تنوعت و تعددت اسبابها كما يلي: [1]

- ✓ الزيادة الهائلة في معدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الحياة وارتفاع متوسط الاعمار .
- ✓ التطور التكنولوجي السريع و المتلاحق.
- ✓ قصور الموارد المالية و الاقتصادية عن فتح مجالات عمل جديدة.
- ✓ الاقبال الشديد و زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي نظرا لمجانية التعليم و تعظيم الشهادة الجامعية . الزيادة المطردة في اعداد الخارجيين بمعدلات متضاعفة.
- ✓ الخلل و الفجوة في عدم التنسيق بين سياسات التعليم واحتياجات التنمية و سوق العمل و خطط التنمية.
- ✓ التوقف عن سياسة تعيين الخريجين حتى في بعض الكليات التي كان يتم تعيين خرجيها الزاميا مثل كلية التربية.
- ✓ اصبحت نوعيات العمل المطلوبة تتطلب مهارات معينة مثل اللغة و الكمبيوتر و هي لا تتوافر لدى اغلب خريجي الجامعة .
- ✓ احتلال التكنولوجيا محل الانسان.
- ✓ تطبيق اتفاقية الجات و سياسة الخصخصة و معايير الجودة و المنافسة الدولية زادت من صعوبة العمل.
- ✓ عزوف الكثير من المتعلمين و الخريجين عن العمل اليدوي و تفضيل العمل المكتبي.
- ✓ التوسع الشديد في سياسة القبول في التعليم رغم قصور الامكانيات.

[1] د. طارق عبد الرؤوف عامر، **اسباب و ابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها** ، مكتبة طريق العلم ، ص 20 ص 21 ص 22.

- ✓ ارتفاع نسبة الامية بسبب التسرب و الانقطاع عن التعليم.
- ✓ سوء سياسة التوظيف الحكومي التي ادت الى التضخم الداري و البطالة المقنعة دون مراعات متطلبات الوظيفة و سوق العمل.
- ✓ اندثار بعض الحرف و الصناعات التقليدية القديمة.
- ✓ تشغيل الصبية وعمالة الاطفال نظرا لقلة اجورهم وسهولة قيادتهم و السيطرة عليهم مع الهروب من قوانين التأمينات الاجتماعية لعمالة الاطفال.
- ✓ الهجرة الداخلية و الخارجية الغير مخططة.
- ✓ جمود سوق العمل و عدم نموه و ضعف مساهمة القطاع الخارجي في فتح اسواق عمل جديدة.
- ✓ زيادة اعباء الديون الخارجية و الداخلية التي تؤدي الى ازمات اقتصادية تظهر في انكماش النشاط الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع الاجور. [1]
- ✓ زحف العمالة الاجنبية و هجرية العمالة المحلية المؤهلة. [2]
- ✓ اختيار بعض الافراد للبطالة بسبب وجود تعويضات للعاطلين عن العمل في بعض البلدان.
- ✓ زيادة نسب التضخم.
- ✓ ارتفاع الاسعار و ضعف القدرة الشرائية.
- ✓ تراجع الصادرات

[1] د. سامي مظهر القطنجي ، **مشكلة البطالة و علاجها في الفقه الاسلامي** ، الطبعة الثانية مزيدة و منقحة ، السنة 2013 ص 12 .
[2] نفس المرجع السابق ص 13.

- ✓ انخفاض الانتاج الامر الذي يؤدي الى الاستغناء عن العمال كحل سريع دون دراسة الاسباب الحقيقية لهذا الانخفاض. [1]
- ✓ تعويم قيمة العملات.

الفرع الثالث: تأثير البطالة.

الآثار الاجتماعية:

إن الآثار الاجتماعية لا تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية، و التي نوجزها فيما يلي: [2]

- ✓ البطالة تؤدي الى عالم الجريمة يعود سبب ذلك الى عدم القدرة للعاطل عن اشباع حاجاته بالطرق القانونية
- ✓ التشرد و الانحراف الاخلاقي للأطفال وتفشي العنف العائلي و حالات الانتحار.
- ✓ لبطالة الأولياء تأثير سلبي على التحصيل الدراسي للأبناء.
- ✓ الهجرة الغير شرعية للشباب بسبب زيادة حجم الفقر.
- ✓ التأثير السلبي على الشباب من ناحية الاستقرار و تأسيس اسرة.
- ✓ ان كثيرا من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة إنما ترتبط بانعدام الدخل نتيجة البطالة مما يدعو للاستدانة المستمرة و الارتباك الأسري الشديد و ربما تصدع الأسرة ، فكثير من المشاكل الأسرية كالهروب من المسؤولية و الطلاق تنشأ كنتيجة مباشرة للتعطل عن العمل.
- ✓ تؤدي الزيادة في البطالة الى الانخفاض في معدل مستوى المعيشة مما تؤدي الى الحرمان من اشباع الحاجات الضرورية بسبب الدخل الذي لا يكفي لتلبية حاجاته.

[1] نفس المرجع السابق ص 13.

[2] قنيدرة سمية ، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة** ، دراسة ميدانية بولاية قسنطينة 2010 ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية ، ص 28 ص 29.

الآثار الاقتصادية:

تتعدد الاثار الاقتصادية التي تنجم عن البطالة من انعدام الامن الاقتصادي وانخفاض الناتج المحلي و دخل الفرد و حجم الانتاجية و ظهور الفقر بين افراد المجتمع و حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة ننجز هذه الاثار على النحو التالي: [1]

تؤدي البطالة الى افتقاد وانعدام الامن الاقتصادي :

ان العمل هو احد مصدر الدخل الاساسي ، فالشخص الذي يعمل يستطيع ان يلبي احتياجاته الضرورية التي تتمثل في المأكل و المشرب و الملبس و غيرها ، و يستطيع تحويل الانسان من انسان فقير الى انسان في حالة استقرار اجتماعي و اقتصادي ، الا ان المجتمع الذي تكون فيه معدلات بطالة مرتفعة يعتبر من المجتمعات الفقيرة و غير منتجة وانعدام فيها الامن الاقتصادي.

فالبطالة تعد احد العوامل الاساسية لاختلال الامن الاقتصادي و يكون ذلك من خلال العاطلين عن العمل لا يملكون المال لتلبية احتياجاتهم و لا يستطيعون تسديد اعبائهم فيضطرون الى ممارسة انشطة غير مشروعة لكسب المال و تلبية احتياجاتهم ولهذا فانعدام الامن الاقتصادي يؤدي الى الزيادة في نسبة العاطلين عن العمل.

انخفاض متوسط دخل الفرد و معدل نموه:

ان ارتفاع متوسط الدخل الفردي هو تلك الزيادة التي تصاحب التقدم و التغير في اساليب الانتاج ، فاذا كان متوسط دخل الفرد منخفض عن مستوى معين يعد من الفقراء و يعتبر من الدول المتخلفة، و اذا كان دخله مرتفع

[1] د. هشام مصطفى مُحَمَّد سالم الجمل ، **الاثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة وكيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي و الوضعي** ، مدرسة الاقتصاد و المالية العامة و التشريع الضريبي ،كلية الشريعة و القانون بطنطا ، جامعة الازهر ، السنة 2020 ص 76 ص 77 ص 78 ص 79.

يعد من الدول المتقدمة ، لكن بوجود البطالة لن يكون هناك دخل جيد كذلك فان التوزيع غير العادل للدخل يقلل النشاط الانتاجي بشكل غير مباشر بزيادة مقدرات المدخرات الناشئة عن الدخل القومي ذي الحجم المعين مما تؤدي الى خفض انتاجية الموارد البشرية و خفض التدفق الذي يؤدي الى التوظيف.

انخفاض الناتج المحلي الاجمالي و حجم الطاقة الانتاجية في المجتمع:

تترك البطالة اثارا سلبية على الاقتصاد القومي في أي دولة و تحرمه من المساهمات التي كان من الممكن ان تأتي من موارده المتاحة مما يترتب عليه انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي.

تؤثر البطالة على العرض الكلي من السلع و الخدمات كلما زاد عدد السكان غير العاملين ، من الممكن للعاطلين عن العمل استخدام قوتهم في انتاج السلع و الخدمات للقضاء على سلبية الاقتصاد القومي.

انخفاض الفقر بين فئات المجتمع وانخفاض القوة الشرائية للأفراد:

ان الفقر مرتبط بالبشرية منذ الاذل ، ولا يزال يلازم الانسان الى الان خصوصا مع وجود البطالة التي بسببها لا يحصل الفرد على دخل لتلبية حاجياته و بالتالي سوف يدخل دائرة الفقر ، و يمتد تأثيره على الفرد و على مستوى المجتمع.

الآثار السياسية:

تتمثل الاثار السياسية فيما يلي: [1]

- ✓ تؤدي تداعيات البطالة نتيجة الى تأثير الوضع السياسي و الامني العام الى تداعيات خطيرة ، و منها ما بمبدأ الشفافية حيث ان انتشار البطالة يؤدي الى اختفاء مفهوم الشفافية و النزاهة .البطالة من الممكن ان تؤدي الى التطرف و الارهاب.

[1] ا. رحيمي عيسى ، ا. قرقاد عادل ا العايب نصر الدين ، **ظاهرة البطالة مفهومها اسبابها و اثارها** ، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، سنة 2018 ص 149.

- ✓ تؤدي البطالة الى الهجرة الخارجية سواء بطرق شرعية او بطرق غير شرعية بما يسمى في الجزائر بالحرقة بحثا عن فرص عمل و فرص احسن للعيش.
- ✓ ضعف الوحدة الوطنية و ضعف الشعور الوطني و الانتماء و اللامبالاة.
- ✓ اضطراب الاوضاع مما قد يعصف بالاستقرار للدولة و تغيير الحكومات فيها

المطلب الثالث: علاقة البطالة بنظريات السياسة النقدية و كيفية علاجها في الدول النامية:

تعتبر البطالة في الدول النامية من المشكلات المستعصية ، و لذلك نجد ان معدلات نسبة البطالة فيها اكثر ارتفاعا من الدول المتقدمة و الدول الصناعية ، ذلك ان البطالة في الدول النامية تعد انعكاسا لمشكلة اكبر و هي مشكلة التخلف في حين ان البطالة في البلدان الصناعية تعتبر عن احد تناقضات التقدم الرأسمالي . تختلف معالجة البطالة من دولة لأخرى حيث ان كل دولة تتبع سياسة خاصة في مسالة الحد من البطالة و ذلك للوصول للاستخدام الكامل.

الفرع الاول : نظريات علاقة البطالة بالسياسة النقدية

اختلفت و تعدت نظريات السياسة النقدية في تحليلاتها التي ادت الى ايجاد حلول ممكنة للقضاء على البطالة و من اهم هذه النظريات :

نظرية هوتري :عندما تتعادل الكمية التي تسحبها البنوك من التداول مع كمية الائتمان سيتحقق التوازن حسب ما يراه هوتري و تظل نسبة الارصدة النقدية للتجار و المستهلكين الى انفاقهم الجاري ثابتة و كما نصت معادلة كمية النقود الشهيرة يتأثر الطلب الكلي بالتغير الذي يحدث في الانفاق النقدي الذي يتوقف بدوره على كمية النقود مضروب في سرعة تداولها ، و تختفي البطالة حسب هذه النظرية عند زيادة كمية النقود بشكل عام بسبب دخول كمية اضافية من الذهب الى داخل البلاد ، و يحقق ميزانها التجاري من فائض و هو الامر الذي سيؤدي الى ارتفاع حجم الاحتياط بالبنوك و رغبة من البنوك في تحقيق ربح فإنها ستقوم بتخفيض سعر الفائدة على

القروض التي تمنحها ، فان ذلك سيغري التجار على الطلب على القروض لزيادة حجم مخزوناتهم السلعية و التقدم بها الى المنتجين مع اعطائهم الاوامر بزيادة حجم الانتاج ، و بهذا ستسري موجة تراكمية متدافعة من الانتعاش فتزيد فرص التوظيف و الدخل والانفاق وتقل البطالة الى حدها الادنى. [1]

نظرية كينز: حسب هذه النظرية فان السبب في ظهور هذه الازمة يرجع الى انخفاض الطلب الفعال الذي يحدد مستوى الانتاج و التشغيل ، و للتخلص من هذه المشكلة و زيادة مستويات التشغيل اقترح كينز بعض السياسات المالية و النقدية لزيادة الطلب الفعال و الاستثمار منها تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار و الانتاج. [2]

نظرية فريدمان: يفترض فريدمان ان البنك المركزي سيتبع سياسة نقدية توسعية و سينزل الى السوق مشتريا للسندات الحكومية ، ستكون نتيجة ذلك ان ترتفع اسعار الاوراق المالية بذلك ينخفض العائد عليها و ستتغير تركيبة محفظة الاوراق المالية لدى الافراد ، و لما كانت دالة الطلب على النقود ثابتة في الاجل القصير و المتوسط عند فريدمان فان الافراد في هذه الحالة سوف يزيدون من انفاقهم سوف تسبب هذه الزيادة في عرض النقود زيادة الانفاق على الاصول المالية و العينية و الخدمية ، و هو ما يعني زيادة الانفاق على لاستهلالك و الاستثمار أي زيادة الطلب الكلي و ان كان الاقتصاد القومي يعمل عند مستوى اقل من مستوى التوظيف الكامل فان هذه السياسة التوسعية سوف تؤدي الى زيادة الانتاج الحقيقي و تقل البطالة . [3]

الفرع الثاني : وسائل و كيفية علاج البطالة

اولا: وسائل علاج البطالة.

إن مشكلة البطالة هي من اخطر المشكلات التي تواجه كل الشعوب من مختلف الاجناس خاصة اقتصاديات العالم النامي عموما ، واقتصاديات البلدان العربية خصوصا ، يعود سبب ذلك الى تدهور على مستوى الاقتصاد

[1] د . رمزي زكي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 183

[2] د\ ايمان محمد عبد الطيف مدرس بقسم الاقتصاد جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة **اثر الاستثمار الاجنبي على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة \1990–2019** ص 593

[3] . رمزي زكي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 196

و نقص الامن الاجتماعي ، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الامة عنصرا هاما من عناصر التنمية الا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال تعطيل قدراتهم نتيجة البطالة أو من خلال هجرتهم إلى الخارج ، أما على المستوى الاجتماعي فان البطالة توفر الارض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل الاغتصاب و الانتحار . وفيما يلي اهم التوصيات التي من شانها ان تجعل من عملية مكافحة البطالة امرا ممكنا ومنها: [1]

- ✓ إيجاد فرص عمل كافية ,يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد.
- ✓ يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري من خلال الاستثمار المكثف في التعليم والتدريب المستمرين.
- ✓ توفير البنية المؤسسية المواتية لقيام بدور مهم في خلق فرص عمل.
- ✓ تمكين عموم الناس خاصة الفقراء من الاصول الانتاجية بالإضافة الى راس المال البشري.
- ✓ توفير البيئة القانونية و الادارية لتسهيل قيام المشروعات الصغيرة ورعايتها.

وقد تتطلب مكافحة البطالة خاصة فى البداية توفير فرص عمل من خلال الانفاق الحكومي على مشروعات البنية الاساسية مما يحقق غرضا مزدوجا:

- ✓ تشغيل مكسب الفقراء.
- ✓ تحسين البنية الاساسية و التي هي بحاجة لتطوير ضخم و مستدام.
- ✓ خفض تكلفة العمل.
- ✓ تعديل ظروف سوق العمل.
- ✓ ارتفاع معدل نمو الاقتصادي.

ثانيا: معالجة البطالة في الدول النامية

[1] وليد ناجي الحبالي **مرجع سبق ذكره** ص 26 ص 27

البطالة ظاهرة عالمية تسود كل الدول و خاصة الدول النامية لذلك فان علاج أزمة البطالة في البلاد النامية هي عملية صعبة ومعقدة في آن واحد. بسبب التخلف الاقتصادي من ناحية و ضعف موقع هذه البلاد و فشل جهود التنمية و مشكلة المديونية الخارجية . ومعنى ذلك إذن أن أزمة البطالة في هذه البلاد يجب النظر إليها على أنها الشكل الخاص الذي تتجسد فيه أزمات ومشكلات كثيرة تعاني منها هذه البلاد ومن هنا فعلاجها يرتبط في الحقيقة بعلاج هذه الازمات والمشكلات: [1]

1 الاجراءات العاجلة للأجل القصير:

والقصد من هذه الإجراءات هو التحكم في أزمة البطالة أو الحد منها و التخفيف من آثارها السلبية وبخاصة الاجتماعية والأمنية. وهي تشمل الإجراءات التالية:

- ✓ البحث عن اسباب تعطل الطاقات الموجودة في الاقتصاد لتشغيلها من اجل الزيادة في حجم العمالة.
- ✓ إعادة النظر في عمليات نزع ملكية الدولة لمشروعات القطاع العام ، وتحويلها إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي نظرا لما يأتي في ركابها من تسريح أقسام واسعة من العمالة الموظفة في هذه المشروعات والمحافظة على طابع الملكية العامة لتلك المشروعات وبخاصة اذا كانت ناجحة.
- ✓ توفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن طريق الاخذ بنظام اعانات البطالة و الحفاظ على مشروعات الضمان الاجتماعي و التوسع فيها.
- ✓ دعم حماية وتشجيع القطاع الخاص المحلي وخاصة في المجالات كثيفة العمالة وأن تتناس المزايا والحوافز المقررة له مع حجم ما يوفره من فرص للعمالة المحلية.
- ✓ ومن الضروري أن تضع الحكومة برنامجا للنهوض بالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة الأمر الذي سيترتب عليه خلق فرص عمل منتجة لآلاف الخريجين والمؤهلين للعمل في هذه الخدمات، وميزة هذا

[1] د. رمزي زكي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 438 ص 439 ص 440 .

الاقتراح أنه فضلا عما يهتم به من علاج جزئي لأزمة البطالة فإنه سيساهم في الوقت نفسه في التنمية البشرية التي تمثل الآن إحدى الركائز المهمة للتنمية المتواصلة.

- ✓ التوسع في برامج التدريب وإعادة التدريب في مجال المهن اليدوية ونصف الماهرة خاصة أن مزاولة تلك المهن تعتمد أساسا على الكفاءة الشخصية والخبرة وتحتاج إلى قدر بسيط من رأس المال ويمكن ان تستوعب اعداد كبيرة من العمالة المحلية.

2- اجراءات الاجل الطويل:

- ✓ القضاء على البطالة يجب أن يكون مرتبطا بخلق فرص عمل منتجة الأمر الذي يتطلب دفعة قوية للاستثمار والنمو في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي (الزراعة الصناعة الخدمات) مع ما يعنيه ذلك من تصحيح للبنيان الاقتصادي المشوه ومن تنمية متوازنة لقطاعاته ومن تكنولوجيا ملائمة.
- ✓ الارتفاع بمعدل الاستثمار القومي إلى ما لا يقل عن 25 % حتى يمكن استيعاب تشغيل العمالة الجديدة التي تدخل سنويا سوق العمل والتخفيض التدريجي لرصيد البطالة المتراكم. ويتطلب ذلك العمل باستمرار على الارتقاء بالقدرة الذاتية التمويلية للبلاد النامية من خلال الارتفاع المخطط التدريجي لمعدل الادخار المحلي حتى يمكن أن تقل فجوة التمويل وتنخفض من ثم الحاجة إلى مصادر التمويل الأجنبية عبر الزمن.
- ✓ لما كان عنصر العمل الوفير يمكن أن يكون ثروة وطنية مهمة إذا ما أحسن تدريبه وتعليمه وتوظيفه في المجالات التي يمتلك فيها البلد ميزة نسبية وتحتاج إلى عمالة كثيفة فإنه من الأهمية كان مراعاة هذه المسألة عند رسم السياسة الوطنية للتكنولوجيا الملائمة.

- ✓ كذلك فإنه لضمان زيادة فرص التوظف باستمرار يتعين إعادة النظر من حين لآخر في مكونات سياسات التعليم والتدريب حتى يكون هناك توافق بين مؤهلات العمالة المحلية التي تدخل سنويا سوق العمل ومتطلبات هذه السوق.

الفرع الثالث : نماذج عن معالجة ازمة البطالة في بعض الدول النامية.

سنتناول في هذا الفرع مجموعة من بعض الدول النامية التي عانت من مشكلة البطالة و النماذج المستعملة في معالجة هذه الظاهرة .

– أولا: دولة مصر.

اهم السياسات الاستراتيجية لعلاج البطالة في مصر: [1]

سياسة التعليم: التركيز على التعليم المهني و الحرفي على لتسهيل الدخول الى السوق.

سياسة التمويل : دعم الاستثمار.

سياسة الضرائب : خفض الضرائب و التركيز على ضرائب الدخل و على راس المال و اعطاء اعفاءات للمشروعات الحرفية و الصغيرة و التي تقع في مجال الضروريات.

سياسة الخصخصة :ربط الخصخصة بعلاج البطالة.

سياسة التدريب : دراسة متطلبات السوق للحصول على معلومات حولة نوع الاعمال المطلوبة و وضع برامج موضوعية و متخصصة لتحويل مسارات الخريجين حسب متطلبات هذا سوق.

سياسة اتفاقيات سوق العمل: أولوية عمالة العرب.

[1] ا. ولاء عبد النبي ، عبد الفتاح مُحَّد ، باحثة بكلية التربية طفوبة بجامعة المنيا حلول المقترحة لحل مشكلة البطالة في مصر ، **دراسة الجدوي الاقتصادية لمشروع حضانة براعم النور** ، السنة 2018 ص 788.

سياسة دعم و تحفيز مؤسسات المجتمع المدني في دعم المشروعات الصغيرة : يؤكد الواقع الذي نشاهده ان للمشروعات الصغيرة و المتناهية في الصغر دور رئيسي في علاج مشكلة البطالة من خلال تفعيل مؤسسات المجتمع المدني و على الاخص الجمعيات الخيرية.

– ثانيا: دولة تونس.

اتبعت تونس مجموعة من الاهداف و الاستراتيجيات للحد من ظاهرة البطالة تتمثل في: [1]

الهدف الاستراتيجي الاول سياسات كلية هدفها التشغيل:

- ✓ حكومة السياسة الجبائية.
- ✓ اصلاح المنظومة الجبائية في اتجاه خلق مواطن شغل.
- ✓ سياسة نقدية و بنكية موجهة نحو التشغيل.
- ✓ دفع الاستثمار و تصويبه نحو المناطق المحرومة و الانشطة ذات الكثافة التشغيلية العالية و المحتوى المعرفي الرفيع.
- ✓ تنقية مناخ الاستثمار من المعطلات .
- ✓ ارساء منظومة بحث و تطوير ناجعة تضمن حيوية نظام الانتاج و تنافسية للاقتصاد المشغل.
- ✓ تطوير الحوار الاجتماعي.
- ✓ ارساء وزارة تشغيل حقيقية.

الهدف الثاني توجيه الجهد نحو القطاعات المحدثة لمواطن التشغيل:

- ✓ مواصلة دعم القطاعات الاستراتيجية التقليدية ذات المحتوى التشغيلي الكبير.

[1] الاستاذ ، عبد الوهاب معطر ، وزير التكوين المهني و التشغيل **الاستراتيجية الوطنية للتشغيل** ، 2013 – 2017 ، ص 57 ص 77 ص 89 ص 110 ص 119 ص 126.

- ✓ اطلاق الطاقات التشغيلية للقطاعات الجديدة الواعدة.

الهدف الثالث تعزيز قدرات القطاع الخاص على خلق مواطن شغل:

- ✓ التوسع في تنافسية الصادرات.
- ✓ تصويب اسناد القروض نحو المؤسسات الصغرى و المتوسطة و ملائمتها مع متطلبات احداث المشاريع المحدثة لفرص العمل.
- ✓ تسهيل نفاذ المؤسسات الصغرى و المتوسطة الى التمويل الملائم.
- ✓ تطوير التجديد و الابتكار داخل المؤسسات الصغرى و المتوسطة و تقديم منتجات بنكية متلائمة مع المشاريع المحدثة في المجال.
- ✓ ايلاء اهمية خاصة لعمليات المرافقة و الاحاطة بالباعثين و تمويلها .
- ✓ تطوير اليات بعث المشاريع.

الهدف الرابع: اطلاق قوى التشغيل و التنمية المعطلة.

- ✓ مساعدة الجهة على التأثير في السياسات التشغيلية للدولة.
- ✓ احداث اقاليم تنموية كبرى.
- ✓ ارساء تنموية جهوية دافعة للتشغيل و التشغيلية.
- ✓ اطلاق الطاقات النسائية في العمل.

الهدف الخامس مواد بشرية ماهرة:

- ✓ ربط التعليم و التكوين باحتياجات قطاع الانتاج.
- ✓ تيسير الانتقال من التعليم الى العمل.

الهدف السادس: تحسين سير سوق العمل:

- ✓ تطوير جودة الخدمات الموجهة لحرفاء مصالح التشغيل.
- ✓ ارساء مبدأ اللامركزية.
- ✓ اعادة هيكلة الوكالة الوطنية للتشغيل و العمل المستقل.
- ✓ استغلال فرص التشغيل في الخارج.
- ✓ احداث نظام معلومات ناجع و فعال حول سوق الشغل.

–ثالثا: دولة الصين.

تتمثل استراتيجية الحكومة الصينية في القضاء على البطالة فيما يلي:[1]

- ✓ تسريع تشكيل الية التوظيف الموجهة للسوق و تشكيل سوق عمل متكامل من خلال تقسيمه للمناطق الحضرية و اخر للمناطق الريفية.
- ✓ ايجاد معايير وطنية موحدة لسوق العمل بأسرع وقت لإيجاد بيئة عادلة و معقولة للتوظيف نتيجة لما يشهده سوق العمل في المناطق الحضرية من شروط تمييزية تؤثر على تدفق اليد العاملة.
- ✓ تسريع اعادة الهيكلة الصناعية و تنمية قطاع الخدمات.
- ✓ تطوير الشركات الصغيرة و المتوسطة و توسيع قنوات التوظيف ما يسهم في زيادة فرص العمل وتخفيف ضغوط التشغيل.
- ✓ تسريع وتيرة اعادة الهيكلة الزراعية و زيادة الانتاج الزراعي كثيف العمالة من خلال توجيه و تشجيع المؤسسات الريفية و تمديد السلاسل الزراعية الصناعية في المدن و البلدان المناسبة لإيجاد استقرار في حجم العمالة في المجال الزراعي.

[1] استاذة عائشة بن عطا الله ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي **حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة في الصين و تحقيق التنمية المستدامة** المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، بجامعة مسيلة ، يومي 15 –16 نوفمبر 2011، ص 28.

- ✓ تعزيز التدريب المهني و خدمات التوظيف و رفع قدرة العمال و تكييف الدرجات المهنية كوسيلة مهمة للقضاء على البطالة الهيكلية.
- ✓ تحسين نظام الضمان الاجتماعي من خلال اصلاحات حكومية بمشاركة الطبقة الثرية و انشاء نظام للتنبؤ بالتغييرات في معدل البطالة و تحضير الخطط و البرامج المناسبة.

–رابعا: دولة ماليزيا.

إن من اهم الاستراتيجيات الاقتصادية و الاجتماعية التي مكنت ماليزيا من محاربة البطالة تتمثل في:

- ✓ برنامج التنمية للأسر الاشد فقرا .
- ✓ تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات و محاربة كل اشكال التمييز و الفوارق الاجتماعية .
- ✓ منح الاعانات المالية للفقراء.
- ✓ تدعيم الفقراء عن طريق منحهم قروض بدون فوائد .
- ✓ توفير مرافق البنية الاساسية الاجتماعية و الاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة.
- ✓ تدعيم الادوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة.
- ✓ شد حاجيات الفقراء بشكل دائم و مستمر و تحويله الى منتجين عن طريق مؤسسة بيت المال في ولاية سلا نجور الماليزية .
- ✓ برنامج امانة اختيار ماليزيا : هو برنامج غير حكومي تقوم بتنفيذه هيئات غير حكومية تتمتع بالأهلية الوطنية ، و يعرف البرنامج بشموليته ، و يرتكز اساسا على القضاء على الفقر المدقع من خلال مساعدة الفقراء على القيام بمشاريع صغيرة بمنحه قروضا مصغرة و بدون فوائد و في مجالات متعددة.[1]

– خامسا: دولة العراق:

[1]-. احمد سواهلية ، بجامعة الجلفة ، ا. ادم رحمون ، جامعة الغواط ، ا. سعد مقص جامعة الغواط ، **استراتجية الحكومة الماليزية في الحد من مشكلة البطالة و امكانية تطبيقها في الجزائر** – دراسة حالة ماليزيا ، ص 170 ص 171 .

تمثل سبل معالجة البطالة في العراق فيما يلي: [1]

- ✓ اعادة توزيع العاملين و رفع مستواهم عن طريق تخطيط القوى العاملة و اجراء التنبؤ بالاحتياجات لتنظيم و برمجة التعليم و سياسة و اسالب التدريب و ضبط التدفقات من اجهزة التعليم و التدريب و تنسيقها مع الاحتياجات الحقيقية و اخذ بنظر الاعتبار التغيرات الاخرى التي تحكم عنصر العمل و هي الجنس و السن و التوازن الصناعي و سوق العمل و التصنيف المهني و التي تعتبر المؤشر الديناميكي لعملية الانتاج و الاستخدام الامثل لقوة العمل.
- ✓ تغيير هيكل الاستثمار على نحو يعمل على دعم الاستثمارات في القطاع الزراعي ، و يتم تطوير القطاع الصناعي و تنمية الانتاجية بحيث تصبح اكثر ملائمة و قدرة على استيعاب الامكانات المتاحة من قوة العمل ، حيث يستلزم تطوير التكنولوجيا الذاتية و جعلها اكثر اتساقا مع اوضاع التشغيل في الوطن الى جانب التأكيد على دور القطاع الخاص لاستيعاب جزء من قوة العمل على ان يصار الى اصلاح انظمة الاجور و الحوافز على تشجيع اكتساب المهارات و الكفاءات و العمل على اعتبار منشئات الانتاج و كأنها معاهد علمية لمواصلة التدريب ، و ربط نشاطها بالجهود التي تبذلها الوحدات التعليمية و المراكز التدريبية التي تخدمها و تتعامل معها و لتؤثر فيها و تتأثر بها.
- ✓ رسم اطر سياسة الاستخدام للقضاء على البطالة يعتمد و بشكل اساسي على مسارات التعليم لخلق مواءمة افضل لمخرجات القنوات التعليمية و التأهيلية في السلم التعليمي و نخص منها في هذا المجال الاطار الوسطى و المهارات العمالية و مواكبتها للمتطلبات و المستلزمات و بما يتفق و الاختصاصات الدقيقة و تهيئة المستوى اللازم لعملية الانتاج و الارتقاء بها ، و ذلك بالتوسع النوعي و الكمي لسد احتياجات الانشطة الاقتصادية عن طريق انتقاء الاشخاص المناسبين من مخرجات النظام التعليمي و توجيه الهادر و المتسرب الى التدريب.

– سادسا: دولة الاردن.

[1] الاستاذ الدكتور عبد الرسول عبد جاسم ، **البطالة في العراق الواقع و الحلول** ، مجلة المنصور ، العدد 11 - 2008 ، ص 11 ص 12.

استراتيجية الاردن للحد من الفقر و القضاء على البطالة تتمثل في: [1]

- ✓ التنسيق الافضل لكافة البرامج العامة و الخاصة و التابعة للمجتمع المدني.
- ✓ تقديم تدابير حماية اجتماعية اكثر توسعا و افضل استهدافا و تنظيما للأفراد الاسر الفقيرة و الهشة.
- ✓ توفير فرص عمل مجزية اكثر للأردنيين.
- ✓ العمل من اجل القضاء على عمل الاطفال.
- ✓ توفير حوافز للمشاريع الصغيرة.
- ✓ تسهيل الخدمات الصحية الاساسية و بأسعار معقولة للفقراء.

– التحليل و الاستنتاج

من خلال البرامج و الاستراتيجيات التي استعملتها هذه الدول النامية نجد ان لتجارب الدولة الماليزية تأثير كبير و ايجابي للحد من ظاهرة البطالة، حيث انخفض معدلها بشكل كبير و افضل من باقي الدول بجانب دولة الصين ايضا.

ترتكز دولة الماليزيا على الطبقة الفقيرة اكثر من مختلف الجوانب لأنها الفئة الاكثر التي تعاني من مشكلة البطالة، فعند الحد و القضاء على مشكلة الفقر ينخفض معدل البطالة.

تطبيق استراتيجية الحكومة الماليزية على الجزائر:

تعتبر دولة الجزائر كغيرها من الدول التي وضعت سياسات و برامج متعددة للقضاء على البطالة لكن لم تكن تلك التجارب كافية للتقليل من مشكلة البطالة ، فمن الممكن ان تدرس تجربة ماليزيا دراسة معمقة و دقيقة في شتى المجالات : [2]

[1] فالتينا باركوتشي ، و نادر مريان ، مكتب العمل الدولي ، انتقال الشابات و الشباب في الاردن الى سوق العمل ، **برنامج تشغيل الشباب ادارة سياسة التشغيل** ، حزيران \ يونيو 2014 ، ص 45.

[2] من اعداد الطلبة اعتمادا على مختلف البرامج و الاستراتجيات السابقة لدولة ماليزيا

وضعت ماليزيا مجموعة من البرامج و الاستراتيجيات، اولا برنامج التنمية للأسر الاشد فقرا و الذي بدوره يقوم بخلق مناصب شغل للأسر او المناطق التي يسودها الفقر الشديد لتزدهر تلك المناطق و تحسين نوعية الحياة فيها ،و نجد ايضا برنامج تقليص اختلالات التوازن بين القطاعات و محاربة كل اشكال التمييز و الفوارق الاجتماعية ، تقوم بمنح قروض لكل المستوطنين الراغبين فيها بغض النظر عن الفقير الغني و ايضا يسمح للفقراء ان يستثمرها جزء من هذه القروض، و من ناحية اخرى تقدم قروض و بدون فوائد لشراء مساكن للفقراء فقط خاصة في المناطق التي تعاني من الفقر الشديد و قامت بتوفير البنية الاساسية الاجتماعية الاقتصادية في هذه المناطق قصد ازدهارها و التعريف اكثر بهذه المناطق و ايجاد فرص عمل فيها بدون الحاجة الى الانتقال لمنطقة اخرى ولتطبيقها في الجزائر يمكن ذلك من خلال:

- ✓ العمل على مكافحة الفقر للتخلص من العاطلين عن العمل مما يؤدي الى نقص البطالة و دعمهم عن طريق انشاء صندوق للفقراء المتأثرين.
- ✓ رفع المهارات في مجال التقنيات العالية بالنسبة للعنصر البشري.
- ✓ تشجيع القطاع الخدمي.
- ✓ جلب الاستثمارات و الصناعات الاوروبية و التركيز عليها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

من خلال هذا المبحث لقد قمنا بالتطرق إلى عرض الدراسات السابقة والتي تناولت نفس الموضوع وهو "فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر " ومن خلال دراسات متغيرات مختلفة، كما قمنا بتحليل ومقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية لمعرفة أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين هذه الدراسات.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.

إذا بحثنا في الدراسات السابقة التي تناولت علاقة السياسة النقدية بالبطالة نجد العديد من الدراسات التي تقارب إلى حد ما دراستنا سواء من حيث الموضوع أو الأهداف أو النتائج أو أساليب المعالجة ومن هذه الدراسات نذكر ما يلي:

_**الدراسة الأولى** : طيايبة حياة ، مشقق أحلام ، "**أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001_2017** " ، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة المسيلة، 2019، حيث هدفت هذه الدراسة في محاولة تحليل واقع البطالة وأنواعها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2017 ومعرفة مدى التوجهات العامة للسلطات المعينة لزيادة مستويات التشغيل والحد من معدلات البطالة، و الوقوف على واقع السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر وتوجهاتها العامة للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بين ظاهرتين مختلفتين نقدية وتتمثل في السياسة النقدية وظاهرة حقيقية وتتمثل في البطالة وتحليل مسار تطور السياسة النقدية من خلال تطبيق البرامج التنموية خلال الفترة 2001- 2017 والتي مرا بها الاقتصاد الجزئري ومدى حاجتها للتنسيق مع السياسة المالية في الحد من البطالة ويتجلى ذلك من مد تحقيق السياسة النقدية لأهدافها خاصة في ظل الغياب الشبه تام لاستقلالية بنك الجزائر.[1]

_**الدراسة الثانية**: زواد نجاة ، " **دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990_2019** "، مجلة السياسة العالمية، جامعة وهران، الجزائر ، 2022 ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال فترة 1990_2019 ولهذا اعتمدت هذه البحثية على نموذج var والذي سمح لها بقياس أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال تقدير المعلومات في الأجلين القصير والطويل، ولقد أوضحت النتائج إلى أن معدلات البطالة تتأثر بنسب ضعيفة في المدى القصير وإلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة هذا ما يؤكد ضعف السياسة النقدية

[1] طيايبة حياة ، مشقق أحلام ، "**أثر السياسة النقدية على البطالة في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001_2017**" جامعة المسيلة ، 2018_2019

في التأثير على البطالة وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لآن السياسة النقدية وأهدافها لم تعطي الأهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل. [1]

_**الدراسة الثالثة** : دحماني محمد،" **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**" أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2013 ، حيث هدفت هذه الأطروحة إلى اختبار قانون أوكن Okun's Law بالنسبة إلى الاقتصاد الجزائري، حيث ستقوم بفحص العلاقة بين معدل البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي من خلال تقدير نموذجين، نموذج الفجوة ونموذج الفرق وذلك باستخدام بيانات سنوية والتي تغطى الفترة 1980_2011 ، وتهدف أيضا إلى تحليل الدراسة وتقيس آثار مكونات النمو الاقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي، حجم الاستثمار ، النفقة العامة ، إجمالي الصادرات والواردات الكلية على الطلب على اليد العاملة في الجزائر.[2]

_**الدراسة الرابعة**: Davide Furceri، دراسة حول "**البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر (2012)**" ، وكان الهدف من هذه الدراسة هو تحديد وتقييم العوامل التي تعتبر كعائق لخلق فرص العمل، وتشير هذه الدراسة إلى أن نسبة مرونة الناتج إلى العمل، وكذا جمود سوق العمل هي العوامل الرئيسية وراء استمرار البطالة عند مستويات مرتفعة خاصة في فئة الشباب. التحليل عن طريق المحاكاة، واستنادا إلى نتائج حول العلاقة بين المؤسسات في سوق العمل والبطالة، تبين أن تحسين ظروف مؤسسات سوق العمل في الجزائر سيكون أساسيا في الحد من البطالة في المدى المتوسط والقصير.[3]

[1] زواد نجاة ، " **دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990_2019** "، مجلة السياسة العالمية ، جامعة وهران، الجزائر ، 2022.

[2] دحماني محمد ،" **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**" أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2012_ 2013 .

[3] Davide Furceri (2012) , **Unemployment and Labor Market Issues in Algeria** ,**IMF working Pape**r ,Middle East and Central Asia Department, WP /12/99.

–الدراسة الخامسة : دراسة أوكلي إلهام ،"**مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة – حالة الجزائر** "– مذكرة ماستر ، اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهداف السياسة النقدية المطابقة في الجزائر بالإضافة إلى تحليل واقع ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري ومعرفة أثر أهم الاصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل و البطالة.[1]

–الدراسة السادسة : د.بديار أحمد ،د.بن قدور علي ،"**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة 1970–2015** "، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06/سبتمبر 2016، يتمثل الهدف الاساسي من هذ الورقة البحثية وهو بيان تأثير متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية، الائتمان، نسبة الودائع إلى عرض النقود، نسبة الودائع إلى الناتج الخام على معدلات البطالة في الجزائر 1970-2015، فالبحث هنا يدور حول نوع العلاقة بين هذه المتغيرات المفتوحة في المدى الطويل.[2]

–الدراسة السابعة : إكن لونيس ،"**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000_2009)**"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2011، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية السياسة النقدية، وأهمية ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانية الاقتصاد والانتاجية الحقيقية، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات، مع التشغيل الكامل.[3]

_الدراسة الثامنة : سميرة العابد وزهية عياز، "**ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**" جامعة باتنة الجزائر، مقال في مجلة الباحث العدد 11-2012 حيث يختص هذا المقال في مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرازاتها

[1] دراسة أوكلي إلهام ،**مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة – حالة الجزائر** – مذكرة ماستر ، اقتصاد نقدي ومالي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2017،

[2] د.بديار أحمد ،د.بن قدور علي ،"**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة 1970–2015** "، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06/سبتمبر 2016.

[3] كن لونيس ،"**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000–2009)**"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2011.

وواقعها في الجزائر، وذلك في ظل استراتيجية تشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خريجي الجامعات يضع كل البرامج والاليات مجرد حلول مؤقتة وظريفة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استراتيجيات التشغيل، للقضاء على البطالة. [1]

المطلب الثاني: التحليل و المقارنة بين الدراسات السابقة.

من أجل إعطاء نظرة واسعة لموضوع بحثنا يجب علينا مقارنة بين الدراسات السابقة حيث لخصنا هذه المقارنة الجدول كما يلي:

– الجدول رقم 03 : يمثل المقارنة بين الدراسات السابقة :

	الدراسة 1	الدراسة 2	الدراسة 3	الدراسة 4
موضوع الدراسة	أثر السياسة النقدية على البطالة في الإقتصاد الجزائري	دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر	إشكالية التشغيل في الجزائر	البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر
الهدف	تحليل واقع البطالة وأنواعها في الاقتصاد الجزائر ومعرفة مدى التوجهات العامة للسلطات المعينة لزيادة مستويات التشغيل والحد من	قياس أثر السياسة النقدية على معدلات البطالة من خلال تقدير المعلومات في الأجلين القصير والطويل	إختبار قانون أوكن Okun's Law بالنسبة إلى الإقتصاد الجزائري، حيث ستقوم بفحص العلاقة بين معدل البطالة ومعدلات النمو الإقتصادي من خلال	تحديد وتقييم العوامل التي تعتبر كعائق لخلق فرص العمل وتحليل البطالة وتطورات سوق العمل في الجزائر

[1] سميرة العابد وزهية عياز، **"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"** جامعة باتنة الجزائر، مقال في مجلة الباحث العدد 11_2012.

	معدلات البطالة		تقدير نموذجين، نموذج الفحوة ونموذج الفرق وذلك بإستخدام بيانات سنوية والتي تغطى الفترة 2011_1980 ، وتهدف أيضا إلى تحليل الدراسة وتقيس آثار مكونات النمو الإقتصادي المتمثلة في الناتج المحلي، حجم الاستثمار	
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2017_2001	2019_1990	2011_1980	2010_1993
طريقة معالجة الموضوع	دراسة تحليلية	دراسة قياسية	دراسة قياسية تحليلية	دراسة تحليلية
النتائج التي وصلت لها الدراسة	لم تكن السياسة النقدية فعالة خلال فترة الدراسة في تحقيق هدف التشغيل نظرا لتوجهها الانكماشية بالإضافة إلى طول المرحلة الانتقالية والمتمثلة في خوصصة المؤسسات العمومية وعدم تشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساعد على تحقيق النمو وزيادة التشغيل	معدلات البطالة تتأثر بنسب ضعيفة في المدى القصير وإلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات خلال فترة الدراسة هذا ما يؤكد ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة وهذا مايتوافق مع واقع الإقتصاد الوطني لآن السياسة النقدية	إيجاد أن البيانات حول المتغيرين خلال طول فترة الدراسة لمتظهر إتجاها محددا وإتضاح أن سياسة الانعاش في الجزائر لا تتناسب مع الوضع الإقتصادي لعدم مرونة الجهاز ولابدمن البحث على مصادر اخرى للدخل وتركيز المزيد من الاهتمام على القطاع الصناعي والزراعي خاصة وأنها قطاعات كثيفة اليد العاملة .	نتائج الدراسة تشير إلى أن نسبة مرونة الناتج إلى العمل، وكذا جمود سوق العمل هي العوامل الرئيسية وراء إستمرار البطالة عند مستويات مرتفعة خاصة في فئة الشباب. التحليل عن طريق المحاكاة ،وإستنادا إلى نتائج حول العلاقة بين المؤسسات في سوق العمل والبطالة، تبين أن تحسين ظروف مؤسسات سوق العمل في الجزائر سيكون أساسيا في الحد من البطالة في المدى المتوسط والقصير.
	الدراسة 5	**الدراسة 6**	**الدراسة 7**	**الدراسة 8**

موضوع الدراسة	مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة .	دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر.	السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر.	ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات.
الهدف	محاولة معرفة ما مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر ومدى تطبيق أهدافها إضافة على ذلك تحليل ظاهرة البطالة ومعرفة أهم الاصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري واثرها على مستوى التشغيل والبطالة	بيان تأثير متغيرات السياسة النقدية والمتمثلة في الكتلة النقدية، الإئتمان، نسبة الودائع إلى عرض النقود، نسبة الودائع إلى الناتج الخام على معدلات البطالة في الجزائر 1970_2015، فالبحث هنا يدور حول نوع العلاقة بين هذه المتغيرات المفتوحة في المدى الطويل.	إبراز أهمية السياسة النقدية، وأهمية ضبط العرض النقدي لجعل كمية النقود المعروضة متلائمة مع إمكانية الاقتصاد والانتاجية الحقيقية، وكيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها النهائية من خلال تحقيق إستقرار المستوى العام للأسعار، وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن في ميزان المدفوعات،مع التشغيل الكامل.	مناقشة ظاهرة البطالة بكل إفرازاتها وواقعها في الجزائر، وذلك في ظل إستراتيجية تشغيل أقل ما يقال عنها أنها طموحة، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل خاصة خريجي الجامعات يضع كل البرامج والاليات مجرد حلول مؤقتة وظريفة، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إستراتيجيات التشغيل، للقضاء على البطالة.
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2015_2010	2015_1970	2009_2000	2011_2001
طريقة معالجة الموضوع	دراسة تحليلية	دراسة تحليلية	دراسة قياسية تحليلية	دراسة تحليلية
النتائج التي توصلت إليها الدراسة	لقد تمكنت الجزائر من تخفيض من معدلات البطالة في السنوات الاخيرة وذلك من خلال التدابير والاجراءات لمحابة البطالة التي تعلقت أساسا بأجهزة التشغيل المؤقتة حيث أنها أثبتت قدرتها النسبية في التقليل من حدة البطالة.	ضعف السياسة النقدية في التأثير على البطالة وهذا ما يتوافق مع واقع الاقتصاد الوطني لأن السياسة النقدية وأهدافها لم تعط الاهمية البالغة لمستويات التشغيل في سوق الشغل.	إستخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية وذلك من أجل ضبط العرض النقدي والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الانتاج الحقيقي. تمكن بنك الجزائر من مواكبة الاتجاهات الحديثة في إدارة السياسة النقدية حيث قام بالتحول نحو	عدم قدرة الشباب البطال على الاندماج و التكيف مع الحلول المقترحة من قبل الحكومة سواء لبطء الإجراءات المتخذة للاستفادة من القروض و تعقيداتها أو افتقار الشباب لروح المبادرة . أن الإمكانات

	وعدم اهتمام السياسة النقدية دف التشغيل وتركيزها على مكافحة التضخم وإستقرار الاسعار		استخدام الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية.	المسخرة و الجهود والتدابير المتخذة للحد من ظاهرة البطالة وتبقى الآليات المعتمد في ظل إستراتيجية التشغيل غير كافية تشوبها تعقيدات قانونية وإدارية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما جاء في الدراسات السابقة.

المطلب الثالث: الدراسة الحالية.

دراستنا بعنوان فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر فمن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهمية الدراسة ومبررات اختيارها.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية دراستنا في فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر، فمن خلال هذا البحث سنتطرق إلى إبراز مختلف المحددات الرئيسية للسياسة النقدية في مكافحة أو معالجة البطالة فيظل الظروف الحالية للاقتصاد الوطني، كما أهمية الدراسة تتبع من أهمية تقدير فعالية السياسة النقدية المعتمدة من قبل البنك المركزي للبلد ودوره في تحقيق الانضباط في السياسة النقدية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي للبلد، وكذلك أهمية الدراسة تكم في إظهار الأليات واستخلاصها والتي تساعد على نجاح السياسة النقدية في معالجة ظاهرة البطالة.

تكتسي الدراسة أهمية كبيرة لكونها تعطينا أفكار شاملة عن أهم المشاكل الاجتماعية التي تصيب مجتمعنا والمتمثلة في البطالة ومدى سعي الدولة الجزائرية في اتخاذ وإتباع بعض السياسات لحلها من بينها السياسة النقدية.

مبررات اختيار الدراسة:

الدوافع التي جعلتنا نختار هذه الموضوع وهي كالاتي:

– من أجل معرفة أهداف السياسة النقدية ومدى فعاليتها في تحقيقها.

– باعتبار الجزائر من الدول التي تعاني من ظاهرة البطالة فنلاحظ بأن معالجة هذه الظاهرة تساعد الجزائر في التقدم وبناء اقتصاد قوي.

– معرفة ما قامت به الدولة من أليات وادوات مستعملة للحد من ظاهرة البطالة.

متغيرات الدراسة:

نعتمد في هذه الدارسة خلال فترة الدارسة من عام2001 إلى غاية عام 2023 على المتغيرات التالية سنذكرها كما يلي:

البطالة: هي ظاهرة اجتماعية واقتصادية تدل على وجود أشخاص مؤهلين باحثين عن العمل, وراغبين فيه ، ولهم القدرة عليه، ويقبلون به عند الأجر السائد.

السياسة النقدية: وهي عبارة عن جملة الإجراءات والتدابير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي، والرقابة على وتؤثر في على ،الائتمان المستوى العام للأسعار.

خلاصة الفصل:

بما أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير وقرارات تقوم بها السلطة النقدية فالأكيد أن لها أهداف و أدوات، وترمى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف عدة ، فتطرقنا في هذا الفصل لأهم الأهداف التي تسعى السياسات النقدية لتحقيقها كتحقيق نمو في الاقتصاد،وتحقيق مستوى مقبول في الاستقرار النقدي بالإضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل، وقمنا بدراسة السياسة النقدية عند مختلف المدارس الاقتصادية، وقد اختلفت الآراء عندهم إلا أنهم يجتمعون على رأي واحد ألا وهو أنه لابد من وجود سياسة نقدية رشيدة وفعالة أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مختلف المفاهيم المتعلقة بالبطالة واهم أنواعها، وعلاقتها بالسياسة النقدية وطرق علاجها.

الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى اقتصاد خال من كل المشاكل والتي من بينها البطالة ومن هذا سوف نتطرق إلى الفصل الثاني الذي سنتناول فيه كيف تسعى الجزائر إلى القضاء على البطالة من خلال فعالية سياستها النقدية المطبقة .

الفصل الثاني: دراسة تحليلية تقييمية لفعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل:

ان لكل دولة سياسة نقدية خاصة بها و تأثير هذه السياسة يكون مختلف من دولة لأخرى كما تختلف الوسائل و طرق استعمال هذه السياسة من حيث ادواتها المعمول بها لتحقيق اهدافها الاقتصادية, فإذا كانت دولة متقدمة يكون استعمال ادوات السياسة بدقة عالية و سهولة على الدول المتخلفة, ومن ثم جاء التفكير في احسن الادوات التي تستخدمها دول العالم الثالث, فالسياسة النقدية في الجزائر من اكثر السياسات التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية و انعاش الاقتصاد حيث عرفت تطورا في ادواتها في زمن التسعينات.

من خلال هذه الدراسة سنتطرق الى السياسة النقدية في الجزائر و الى مختلف الاصلاحات والتعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض وسنتعرف على البرامج و الاستراتيجيات التي قامت بها لمواجهة ازمة البطالة.

المبحث الاول: السياسة النقدية في الجزائر

كانت السياسة النقدية في الجزائر حيادية خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 الى غاية 1990 فقد كان الاقتصاد الوطني في تلك الفترة سلبي ، اذ لم تستطع السياسة القيام بالمهام الموكلة اليها و لم تحقق الاهداف المنشودة ، و السبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع الى كونها مفهوم نظري بعيد كل البعد عن الواقع التطبيقي.

المطلب الاول : ادارة السياسة النقدية في الجزائر

بعدما تم التأكد من عدم جدوى التعديلات التي مست النظام المصرفي خلال السبعينات و الثمانينات اصبح اصلاح هذا النظام حتميا سواء من حيث منهج تسييره او المهام المنوط به و في اطار هذا الاصلاح جاء قانون النقد و القرض الصادر بتاريخ 15 ابريل 1990 الذي يعتبر نقطة تحول جذرية في النظام المالي الجزائري و دور السياسة النقدية. [1]

يعد قانون 90 - 10 المتعلق بالنقد و القرض من اهم الاصلاحات النقدية بالجزائر ، وضع النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و ابراز دور النقد و السياسة النقدية.[2]

عرف هذا القانون عدة تعديلات من بينها الامر 03\11 الصادر في اوت 2003 و كان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي اعطاها للقانون 90\10 و يجب الاشارة ان هذا التعديل حافظ على

[1] بطاهر علي, **اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**, اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, فرع تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر سنة2005\2006 ص 41

[2] زواد نجاة جامعة وهران, زواد نسيمة جامعة تلمسان, مجلة السياسة العالمية المجلد 6 العدد 1 السنة 2022, **دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990\2019ص** 522

القواعد و المبادئ الاساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 90\10 و مع صدور الامر 04 \ 11 اضيفت له مهمة التأكيد على سلامة النظام المصرفي و صلابته. [1]

المطلب الثاني: قانون النقد و القرض

يعتبر قانون النقد و القرض الالية التنظيمية التي تحكم ادارة و تشغيل بنك الجزائر و تحديد صلاحياته و عملياته .ينظم القانون تكوين و صلاحيات مجلس النقد و القرض ويحدد مهام و صلاحيات اللجنة المصرفية على وجه الخصوص. يصدر بنك الجزائر اطارا تنظيميا و تشريعا ينظم النشاط المصرفي و العمليات المالية.

1 صدور قانون النقد و القرض:

جاء القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض ليمثل منعطفا حاسما من خلال: [2]

- ✓ اعطاء البنك المركزي استقلاليته .
- ✓ القضاء على نظام التمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية والتضخم.
- ✓ فصل ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية.
- ✓ ارجاع ديون الخزينة العمومية تجاه البنك المركزي وفق جدول يمتد على 15 سنة.
- ✓ الغاء الاكتتاب الاجباري من طرف البنوك التجارية لسندات الخزينة و منح كل شخص طبيعي و معنوي من اداء هذه العملية.

[1] بطاهر علي, اطروحة **سبق ذكرها** ص 41

[2] اعداد الدكتورة : بن علقمة مليكة محاضرات في قانون النقد و القرض ، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي و بنكي جامعة سطيف سنة 2021\2022 ص 55

2- مضمون قانون النقد و القرض

يتمثل في: [1]

استقلالية بنك الجزائر :في ظل صدور قانون النقد و القرض اصبح البنك المركزي يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي يعتبر مؤسسة وطنية يحمل اسم بنك الجزائر لا يخضع الى القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية الصادر في 11 جانفي 1988 و لديه الحق في فتح فروع له في أي منطقة من التراب الوطني.

مجلس النقد و القرض :يعتبر انشائه من العناصر الاساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض يتشكل من المحافظ و نوابه و موظفون سامون ، فيؤدي هذا المجلس دورين او وظيفتين:

وظيفة مجلس ادارة بنك الجزائر و وظيفة السلطة النقدية في البلاد و يتشكل مجلس النقد و القرض من المحافظ و نوابه و موظفون سامون.

اللجنة المصرفية: هذه اللجنة مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الانظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية ، تتكون من محافظ بنك الجزائر رئيسا لها و قاضيان ينتدبان من المحكمة العليا و شخصان يقترحهما وزير المالية .

3- مبادئ قانون النقد و القرض:

كرس قانون النقد و القرض افكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم الجهاز البنكي و ادائه ، كما ان المبادئ و الاليات التي يعتمدها تعكس الى حد كبير الصورة التي يكون عليها هذا النظام مستقبلا. [2]

[1] الاستاذ بحوصي مجذوب **استقلالية البنك المركزي بين قانون 90\10 و الامر 03**11 المركز الجامعي بشار ص 08

[2] د بن علقمة مليكة محاضرات لقانون النقد و القرض **مرجع سابق** ص 58

اما عن مبادئه الاساسية يمكن اختصارها في النقاط التالية: [1]

الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية :

احتلت السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي ، و السبب في ذلك ان القرارات النقدية تتخذ على اساس الاهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد فقد كانت من قبل تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية.

الفصل بين الدائرة النقدية و ميزانية الدولة:

لم تكن قبل صدور قانون النقد و القرض سياسة اقراضية تضبط العلاقة بين البنك المركزي و الخزينة العمومية التي كانت تلجا باستمرار اليه التمويل عجزها و الذي يعتمد على الاصدار النقدي الجديد او التمويل بالعجز, و لكن بعد صدور قانون النقد و القرض لم يعد تميل الخزينة العمومية يتميز بالتلقائية بل اصبح يخضع لقواعد ينص عليها القانون و هو ما سمح باستقلالية البنك المركزي اتجاه الخزينة و تقليص ديونها (تسددها على مدى 15 سنة كما ان تسبيقات البنك المركزي محددة ب 10 % من الارادات الضريبية للسنة الواحدة و يجب ان تسدد قبل نهاية السنة) ,بالإضافة الى الحد من الاثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

بعد صدور قانون النقد و القرض اصبح دور الخزينة العمومية مقتصرا على تمويل الاستثمارات الاستراتيجية المخططة من طرف الدولة فقط ، و لا يسمح لها بمنح القروض للاقتصاد و انما النظام البنكي هو المسؤول الوحيد عن منح القروض.

[1] مجلة البحوث و الدراسات التجارية مجلد 05 عدد 01 مارس 2021 ' **اثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2017** ص 77

انشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة :

سميت مجلس النقد و القرض ، و الذي يتكون من اعضاء مجلس ادارت بنك الجزائر ، و شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية و النقدية ، يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر كما يعقد اربع دورات عادية في السنة على الاقل و يمكن ان يستدعي على الانعقاد كلما دعت الضرورة الى ذلك و يخول المجلس صلاحيات بصفته سلطة نقدية.

اعادة الاعتبار للعلاقة بنك مؤسسة :

جاء القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد و القرض و القائم على مجموعة المبادئ السابقة ليمثل منعطفا حاسما ، و من اهم النقاط التي تضمنها هذا القانون هو احداث علاقة جديدة بين مكونات المنظومة المصرفية من جهة و بينها و بين المؤسسات العمومية من جهة اخرى ، و بهذا جاء قانون النقد و القرض بمجموعة من التدابير اهمها:

- ✓ اعتبار البنك المركزي سلطة نقدية حقيقية مستقلة عن السلطة المالية وظهور هيئات جديدة تتولى تسييره.
- ✓ القيام بالوساطة المالية في تمويل الاقتصاد الوطني بالنسبة للبنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي
- ✓ تفعيل دور السوق المصرفية في التنمية وتمويل الاقتصاد الوطني و فتحه امام البنوك الخاصة و البنوك الاجنبية لمزاولة انشطتها المصرفية الى جانب اقراره بإنشاء سوق للقيم المنقولة.

4 – اهداف قانون النقد و القرض :

لقد جاء قانون النقد و القرض ليكرس انماطا جديدة على البنوك لتتماشى مع التطورات العالمية و جاء ليعطي نفسا جديدا لبنك الجزائر من خلال الوظائف التي حددت له و لعل اهم ابعاد و اهداف القانون تتمثل فيما يلي: [1]

[1] مجلة البحوث و الدراسات التجارية **سبق ذكره** ص 80

- ✓ ادخال وظائف و انشطة على البنوك التي تدخل في اطار الوساطة البنكية و الاسواق المباشرة النقدية المالية و الصرف.
- ✓ وضع حد لكل تدخل اداري في القطاع المالي و البنكي عن طريق انشاء نظام يعتمد على القواعد التقليدية في تمويل الاقتصاد الوطني ليحرر الخزينة من عبئ منح الائتمان و يرجع دورها كصندوق للدولة.
- ✓ اعطاء الاستقلالية للمؤسسة البنكية و حرية التعامل مع القطاع العام و الخاص.
- ✓ اعادة تقييم العملة بما يخدم الاقتصاد الوطني و كذلك التخلص نهائيا من مصادر المديونية و التضخم و مختلف اشكال التسربات.
- ✓ اعطاء الاستقلالية و رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض من اجل خلق جو مناسب للاستثمار.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الوطنية الخاصة او الاجنبية.
- ✓ تشجيع الاستثمارات الاجنبية عن طريق تسهيل الاجراءات لجلب المستثمر الاجنبي.
- ✓ ايجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك.

المطلب الثالث : الامر 03-11

لقد مر النظام المصرفي الجزائري بنهاية سنوات الثمانينات على عدة اصلاحات عميقة كان لها دور كبير في اعادة النظر في الياته و طرق تسييره ،كانت البداية مع قانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض الا ان السلطة النقدية و بعد فترة من تبني هذا القانون قامت بإحداث مجموعة من التعديلات تمثلت في الامر 03-11.

1- مضمون الامر 03-11:

جاء الامر 03-11 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض ، بتعديلات و صلاحيات و تغييرات عميقة على النظام المصرفي الجزائري ، و مراقبته ليستطيع التاثير و التكيف مع التغيرات التي يعرفها الواقع الاقتصادي و محاولة من المشرع لمكافحة كل اشكال التسيير الخاطئ و عمليات الفساد و الفضائح المصرفية التي عرفتها مؤسسات النظام المصرفي.

و مست بذلك التعديلات التي تضمنها القانون 03-11 جانبين اساسين : [1]

اولا) الجانب التنظيمي:

و يتعلق هذا الجانب على الخصوص بإجراء تعديلات على تركيبة اعضاء هيئات بنك الجزائر و كذا الصلاحيات المخولة لها.

الفصل بين مجلس ادارة البنك و مجلس النقد و القرض بالنسبة لتسيير بنك الجزائر.

ثانيا) تقوية الطابع الردعي لقانون النقد و القرض:

ما يلاحظ على القانون الجديد للنقد و القرض و كأنه قانون عقوبات مكرر حيث احتوى على اكثر من 11 مادة لها بعد جزائي بصفة مباشرة او بصفة غير مباشرة و يتجسد الطابع الردعي بصفة خاصة فيما يلي:

- ✓ قمع جريمة تبييض الاموال.
- ✓ قمع جريمة افشاء السر المصرفي.
- ✓ قمع جريمة النصب و الاحتيال وخيانة الامانة.
- ✓ عرقلة اللجنة المصرفية.

[1] بهناس العباس بن احمد لخضر **النظام المصرفي الجزائري في ظل الامر 03\11 المتعلق بالنقد و القرض و التحديات الراهنة له** ص 39 – 40 - 41

- ✓ جريمة استغلال اموال البنك لأغراض شخصية

2- دوافع تبني الامر 03\11:

لقد اختلفت الاسباب و الدوافع يمكن ان نحصر اهمها في الاسباب التالية: [1]

سبب سياسي: تكريس التضامن داخل الجهاز التنفيذي عن طريق تحقيق الانسجام بين الحكومة و السلطة النقدية التي هي متمثلة في البنك الجزائري عكس القانون السابق الذي بسببه ادى الى تداخل في الصلاحيات واحتكار ارثوذكسي للسلطة النقدية و هو احتكار سيء لكونه لا يراعي متطلبات برنامج الحكومة و يفرغ الاصلاحات الاقتصادية من جدواها.

سبب اقتصادي : بفضل هذا القانون جعل السياسة النقدية جزء مندمج في السياسة الاقتصادية للدولة و يدعمها من ناحية اعتبارها كأداة للتحكم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.

سبب تقني : ان قانون النقد و القرض السابق خلاف التشريع الحالي احتوى على عدة تغيرات خاصة في مجال الصرف اعتماد البنوك الخاصة و الرقابة عليها و هو ما اثر على مصداقية النظام المصرفي الوطني و الذي جعله عرضة لمخاطر لا تمس فقط اموال المودعين و لكنها تشكل ايضا خطر على الامن و السلم الاجتماعي.

3 – اهداف الامر 03\11:

يهدف الامر 03\11 الى مجموعة من الاهداف نذكر منها: [2]

- ✓ اعضاء الضوء للبنك المركزي بالقيام بصلاحياته.

[1] بهناس العباس، بن احمد لخضر ، **سبق ذكره** ، ص 38.

[2] د. بن دريس حليمة ، **محاضرات في مقياس الاعمال البنكية، موجهة للسنة الاولى ماستر تخصص قانون الاعمال ، للسنة الدراسية 2018\2019** ، جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ص 13.

- ✓ تدعيم التعاون بين البنك المركزي و الحكومة في الميدان المالي.
- ✓ الحماية اللازمة للبنوك اضافة الى امن و حماية ادخارات الجمهور.

المطلب الرابع : تعديلات قانون النقد و القرض بعد الامر 03-11:

لقد مر قانون النقد و القرض بعدة اصلاحات تمثلت في الامر 03-11 الا ان هذا الاخير تعرض لتعديلات من مختلف القوانين.

تعديلات الامر 04-01 :

تمثلت في مجموعة من الاجراءات و التعديلات نذكر منها: [1]

- ✓ الخاص بالحد الادنى لراس مال البنوك و المؤسسات المالية التي تنشط داخل الجزائر و الذي يقدر بـ: 2,5 مليار دينار و ب 500 مليون دينار للمؤسسات المالية فكل مؤسسة لا تخضع لهذه الشروط سوف ينتزع منها الاعتماد و هذا يؤكد تحكم السلطات النقدية في الجهاز المصرفي.
- ✓ ان تدعيم البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية و المكلف الرئيسي بالمراقبة امر ضروري و مهم الا انه لم يجد المبالغ في منحه صلاحيات قد تعيق الاداء الطبيعي للجهاز المصرفي عوضا عن تفعيله ذلك من خلال التعليمة التي اصدرها رئيس الحكومة المتعلقة بضرورة ايداع المؤسسات العمومية لأموالها لدى البنوك العمومية دون الخاصة و ذلك ما خلق مشكل عدم تحمل البنوك الخاصة وحدها مشكل و نقص الجهاز المصرفي الوطني رغم الازمات المرتبطة.
- ✓ تكوين الاحتياط الاجباري لدى دفاتر البنك عن طريق وضع و تحديد شروط ملائمة.
- ✓ ضمان الودائع المصرفية.

[1] اربع **محاضرات في مادة النظام المصرفي الجزائري** ، السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي ، المحاضرة الرابعة ، ص 07.

تعديلات الامر 08-01: يتعلق بجهاز النوعية لمواجهة عملية اصدار صكوك دون رصيد و ينص على ما يلي :[1]

- ✓ مشاركة كل الاعوان الاقتصاديين في وضع قوانين لمكافحة اصدار الصكوك دون رصيد.
- ✓ التركيز على نظام المركزية للمعلومات المتعلقة بحوادث سحب الصكوك بسبب الخطأ او نقص الرصيد.
- ✓ قيام المصالح المالية بتفقد الملفات المركزية عند منح الصكوك لزبائنها طبقا للمادة 526.

تعديلات القانون 09-01 ان اهم ما جاء به هذا القانون هو اكمال طريق و مسيرة الاصلاحات الاقتصادية ، حيث ركز على اهم النقاط التالية: [2]

- ✓ حصر القروض الاستهلاكية على شكل قروض عقارية و الغائها.
- ✓ فرض رسوم جديدة فيما يتعلق بالعمليات البنكية المتعلقة بالاستيراد والخدمات بالإضافة الى قانون المالية لسنة 2005 في نص مادته 2 اضاف هذا القانون لسنة 2009 رسما اخر هو خصم 3 % على كل العمليات الخاصة بالاستيراد و الخدمات.
- ✓ منح عمليات التجارة الخارجية التي لا تمتلك رقم تعريف ضريبي.
- ✓ اصدار قانون جديد فيما يخص مخالفة القواعد الضريبية و البنكية و الجمركية.
- ✓ تخفيض معدلات الفائدة على القروض العقارية.
- ✓ تشجيع الاستثمار و الانتاج من خلال ضمان الدولة بالنسبة للقروض المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعديلات الامر 10-04 :

[1] نفس **المرجع السابق** ص 07.

[2] من اعداد الدكتورة ، بناشنهو فريدة ، **مطبوعة بيداغوجية لدروس النظام المصرفي و المالي الجزائري ، السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي** ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، السنة الجامعية 2016\2017 ، ص 58.

جاء الامر 10\04 : [1]

اولا اعطاء و تاكيد مسؤولية بنك الجزائر في ضمان سلامة و امن النظام المصرفي.

ثانيا اصبح لبنك الجزائر صلاحيات اوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك و المؤسسات المالية خصوصا.

ثالثا ضمان و مراقبة لبنك الجزائر انظمة الدفع المعتمدة.

تعديلات النظام 14-01

صدر في 16 افريل 2014 حيث:[2]

- ✓ نسبة الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و الذي جاء تزامنا مع مقررات لجنة بازل 03 خاصة فيما يخص تطبيق معيار كفاءة راس مال البنوك.
- ✓ تصرح البنوك و المؤسسات المالية كل ثلاث اشهر 03 للجنة المصرفية بالنسب الواردة في هذه الاتفاقية و مدى احترامها.

تعديلات الامر 17\10 : عرف الاقتصاد الجزائري هزات شديدة منذ عام 2014 ، وذلك بعد الانخفاض الكبير في اسعار النفط في الاسواق العالمية بسبب التغير الاستراتيجي في السلوك لدول الاوبك و تراجع الطلب العالمي من الاسواق الصاعدة و انخفاض استهلاك النفط في الولايات المتحدة مما ادى الى انخفاض قيمة مداخيل الخزينة وزيادة الضغوطات على احتياطات الدولة.

[1] د .بن دريس حليمة سبق ذكره ص 14.

[2] د. بوصواك امال ، **محاضرات قانون النقد و القرض، ملخص المحور الثالث اهم التعديلات و الانظمة الطارئة على قانون النقد و القرض الجزائري** ، سنة اولى ماستر 2021 \ 2022 ص 35.

لجا البنك الجزائري الى اتخاذ اجراء التمويل الغير التقليدي من خلال تعديل قانون النقد و القرض بشكل يسمح للبنك المركزي بتمويل الخزينة العمومية بدون تغطية و لمدة 5 سنوات. [1]

مفهوم التمويل الغير تقليدي : هو التمويل الذي يسمح للبنك المركزي بتوفير سيولة الى الخزينة العمومية بهدف تمويل نفقاتها تمويل العجز في الميزانية تمويل الدين العام الداخلي و تمويل صندوق الاستثمار الوطني . و لقد نص القانون على امكانية تمويل بنك الجزائر الخزينة العمومية و بشكل مباشر من خلال شراء السندات المالية التي تصدرها و ذلك استثنائيا و لمدة 5 سنوات. [2]

اسباب اللجوء الى التمويل الغير تقليدي : هناك عدة اسباب نذكر منها: [3]

- ✓ انخفاض شديد في اسعار النفط.
- ✓ الزيادة في معدل التضخم.
- ✓ قلة المداخيل.
- ✓ تزايد انخفاض في قيمة العملة الوطنية.
- ✓ نقص في الاستثمارات الاجنبية.

خصائص التمويل الغير التقليدي

تتمثل في: [4]

- ✓ اجراء تقره الحكومة بعد موافقة السلطة التشريعية.
- ✓ اجراء استثنائي محدد الهدف و المدة.

[1] ا. سنوسي علي،**محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري سنة ثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي و بنكي** ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2020 \ 2021 ، ص 44.

[2] ا. سنوسي علي **سبق ذكره** ص 44

[3] ا. سنوسي علي **سبق ذكره** ص 44

[4] د. بن علقمة مليكة **سبق ذكره** ص 75

- ✓ مبالغ نقدية.
- ✓ حديث النشاة مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ✓ يتم بموجب عقد بين المقترض (الخزينة) و بنك الجزائر (المقرض).

تعديلات 24 مارس 2020 :

اهم ما نص عليه هذا القانون ما يلي: [1]

- ✓ ترسيخ مبادئ و اعمال الصرفية التشاركية.
- ✓ التأكد على نظام ضمان الودائع.
- ✓ كذلك انشاء شباك الصيرفة الاسلامية.

المبحث الثاني: تقييم السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر.

تمهيد:

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الدول في العالم، حيث تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الدول وحياة المواطنين. وتعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من مشكلة البطالة بشكل كبير، حيث يعاني الكثير من الشباب من صعوبة الحصول على فرص عمل.

وفي هذا السياق، تأتي السياسة النقدية كأحد الأدوات الرئيسية لمعالجة مشكلة البطالة في الجزائر. فهي تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، من خلال التحكم في سعر الصرف والفائدة والتضخم، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي اللازم لجذب الاستثمارات وتوفير فرص العمل.

[1] د. بوصواك امال, **سبق ذكره** ص 36

المطلب الأول: تطور حجم البطالة في الجزائر.

تمثل ظاهرة البطالة إحدى المشكلات الاساسية التي تواجه الحكومة الجزائرية في الوقت الراهن وهي بالنسبة لها الشغل الشاغل، لما لهذه الظاهرة من أثار نفسية باعتبارها مشكلة في كل المجتمعات عندما لا يستطيع النظام الاقتصادي من توفير مناصب شغل لجميع فئات المجتمع النشطة. وهذا ما سنوضحه من خلال إبراز وتحليل لمعدلات البطالة بشكل عام وبين الفئتين وتوضيح الاسباب.

1-الإتجاه العام للبطالة:

تعاني الجزائر من مشكلة البطالة منذ سنوات عديدة، وتشهد معدلات البطالة ارتفاعًا مستمرًا. وتتأثر العديد من الفئات العمرية بمشكلة البطالة، وخاصة الشباب.

يعود سبب ارتفاع معدلات البطالة في الجزائر إلى عدة عوامل، منها النمو الاقتصادي الضعيف، والتعليم الغير كافي، وعدم توافر الوظائف في القطاعات الحيوية.

جدول رقم04: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001_2023:

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة %	27.3	25.66	23.72	17.65	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7

السنوات و م	2019	2020	2021	2022	2023
معدل ن البطالة%	11.4	13	13.4	11.1	9.8

خلال هذ الجدول نبين ونوضح تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001_2023 :

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ons.dz **وموقع برج نيوز جريدة إليكترونية وطنية.**

WWW.bordjnews.net

الشكل رقم 05 يبين تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2023

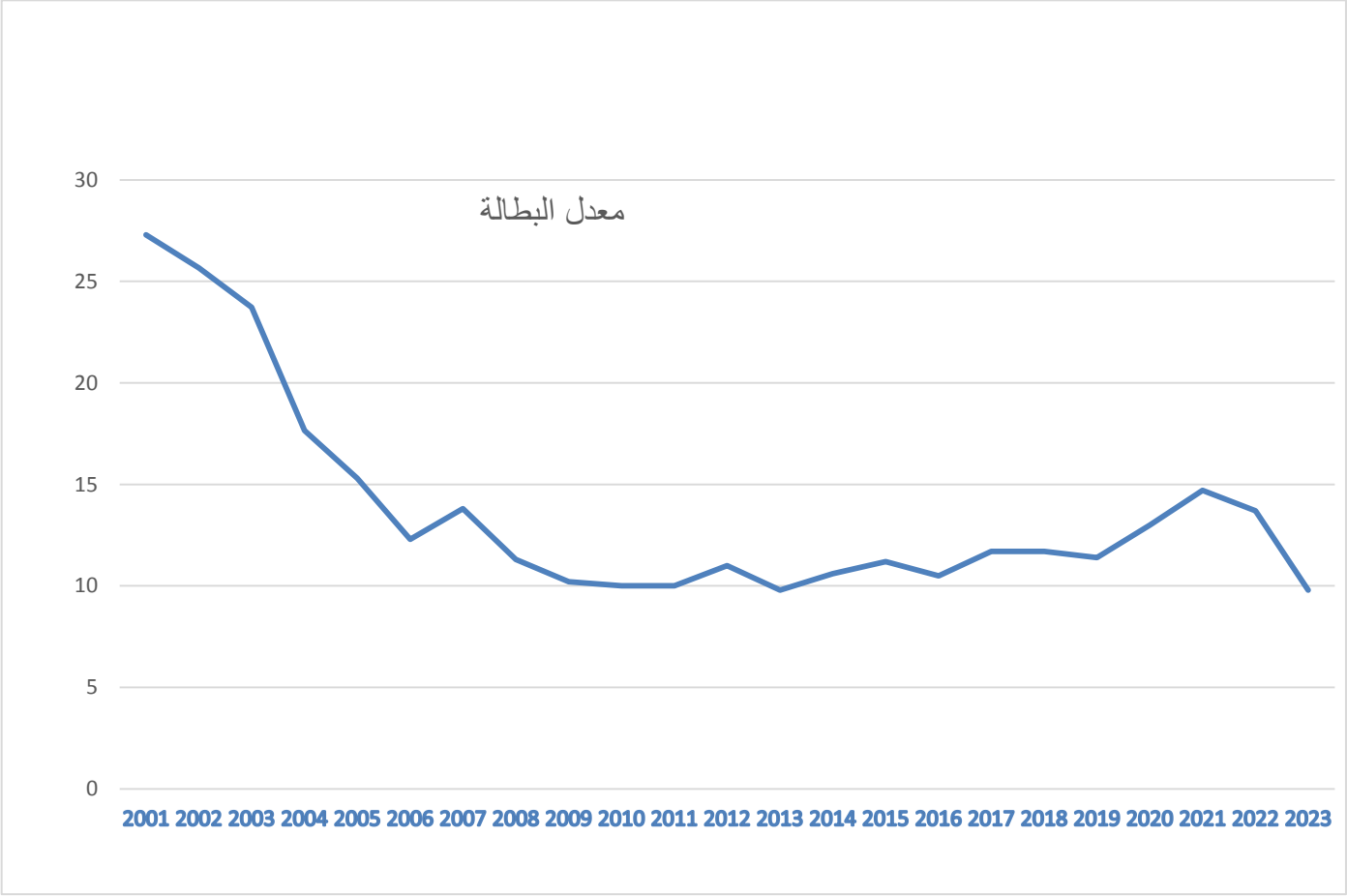

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم

ما يلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق انخفاض نسبة البطالة خلال الفترة 2001_2009 انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث عام 2001 بلغ عدد البطالين مايقارب 2,3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3 بالمئة ، لنلاحظ بأنه قد انخفض عدد البطالين إلى ما يقارب 1.6 مليون سنة 2004 بنسبة 17.65 بالمئة ، والذي يعود مصدرها إلى توفير مناصب شغل وذلك للبرامج التمويلية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية ، والمتمثلة في الإنعاش الاقتصادي 2001_ 2004 ، ونلاحظ خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى2009 تواصل انخفاض معدل البطالة إلى ما يقارب 10.2 بالمئة سنة2009 بعد أن قدر سنة 2005 إلى ما يقارب 15.3 بالمئة وهذا يعود إلى استحداث حوالي 1.5 مليون منصب عمل خلال تلك الفترة ، وهذا تراجع في معدلا البطالة راجع إلى برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005_2009 الذي كان استكمالا لمواصلة ما تحقق من إنجازات في البرنامج الأول ، ولعل أسعار البترول شهدت تقلبات في معدل نمو الكتلة النقدية وذلك راجع إلى انتهاج السلطة النقدية لسياسة التكييف والتوسع، مما ساعد في ديمومة النمو والتنمية ويظهر ذلك جليا من خلال الانخفاض في معدلات البطالة.

وبعدها نلاحظ استقرار في معدلات البطالة لسنتي 2010-2011، حيث سجلت ما يقدر بـ: 10 بالمئة وذلك يعود إلى ما خلقته البرامج السابقة من أثار إيجابية .

ومن هنا يمكن أن نقول بأن السياسة التنموية والمتمثلة في البرامج التي تم العمل بها من قبل الحكومة الجزائرية أسهمت بشكل إيجابي في تخفيض معدلات البطالة ، في حين لم يكن للسياسة النقدية أي أثر في تخفيض معدلات البطالة وذلك يرجع إلى السياسة المنتهجة من قبل هذه السلطة النقدية وهي السياسة الانكماشية والتي يكمن هدفها في امتصاص فائض السيولة عن طريق الأدوات المباشرة والغير

مباشرة وهي إعادة الخصم وارتفاع معدلات الاحتياطي الإجباري. فالسياسة النقدية هنا كان هدفها امتصاص فائض الطلب الذي خلقته السياسة المالية التوسعية لا انخفاض معدلات البطالة.

أما الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 نلاحظ أن معدلا البطالة كانت ثابتة تقريبا ، ففي سنتي 2010 -2013 تم خلق ما يقارب 1 مليون منصب عمل إلا إن ارتفع حجم النشاط من اليد العاملة كان بنفس النسبة كما كان لسنة 2014 مناصب عمل بلغت 0.5 مليون منصب وفي هذه الحالة فإن سنة 2013 الأفضل من حيث معدل البطالة بـ: 9.8 بالمئة خلال هذه الفترة ، وسبب راجع إلى برنامج توطيد النمو المطبـــق في تلك الفـــترة لم يؤثر بشكل كاف على معدل البطالة رغم أن قيمة ما تم إنفاقه تتجاوز بكثير ما تم اقراره في البرنامج التكميلي لدعم النمو .

أما سنة 2015 نلاحظ بأن معدل البطالة قد إرتفع بنسبة مايقارب 11.2 بالمئة مما يعني أن هناك أكثر من مليون ونصف مليون عاطل عن العمل ، أي 80 بالمئة منهم شباب وذلك رغم تطبيق برنامج الاستثمارات الذي جاء استكمالا للـــبرامج السابقة وينـــتج هذا الارتفاع إلى الاجراءات التقشفية الـــتي إتخذتها الحكومة والمتمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا باستثناء بعض القطاعات الحساسة كالتعليم والصحة وهذه الاجراءات جاءت نتيجة لانخفاض اسعار المحروقات مع نهاية 2014 وأما سنة 2016 نرى إنخفاض في معدل البطالة بنسبة 10.5 بالمئة أي 1.198 مليون عاطل عن العمل بالتقريب وثباتها هذه الاخيرة لسنتي 2017 -2018 بنسبة 11.7. أما في سنة 2019 إنخفض معدل البطالة بنسبة ما يقارب 11.4 بالمئة لنلاحظ انخفاضا طفيفا. بينما نلاحظ في سنة 2020 عادت لترتفع من جديد إلى 13 بالمئة وذلك يعود إلى سبب الرئيسي العالمي وهو جائحة كورونا (كوفيد 19) الذي أدى الى غلق المصانع ومئات الشركات في مختلف القطاعات زيادة غلى ذلك أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة المؤهلة وغير النشطة، لتستمر بالارتفاع إلى 13.4 سنة 2021 بعد أن توقعه صندوق النقد الدولي وهذا راجع إلى ارتفاع عدد الشباب الباحثين عن فرص عمل، والازمة الاقتصادية الخانقة التي تتخبط فيها البلاد بعد تهاوي أسعار النفط ، وذلك قبل الصعود الاخير للأسعار سنة 2022 و2023

مما أدى إلى انخفاض معتبر بنسبة 11.1 و9.8 وكل هذا الارتفاع والانخفاض وعدم الاستقرار لمعدلات البطالة بسبب هشاشة الاقتصاد الجزائري حيث أنه يتأثر بالعوامل الخارجية والداخلية، على العموم فان معدل البطالة عرف استقرار نسبي بسبب الجهود المبذولة من طرف السلطات النقدية من أجل امتصاص البطالة.

2- تطور البطالة حسب الجنس:

إنه من الضروري إلقاء نظرة على توزيع البطالة حسب الجنس، فعند الفصل بين فئة الذكور و الإناث نجد فرق شاسع أيضا في نسبة البطالة بين الفئتين و هذا من خلال الجدول الآتي الذي يوضح النسبة:

الجدول رقم 05: نسبة البطالة بين فئة الذكور و فئة الإناث.

السنوات	نسبة %البطالة عند الذكور	% نسبة البطالة عند الإناث
2003	25.4	23.1
2004	17.5	18.1
2005	14.9	17.5
2006	11.8	14.4
2007	12.8	18.3
2008	10.1	17.4
2009	8.6	18.1
2010	8.1	19.1
2011	8.4	17.2
2012	9.6	17
2013	8.3	16.3
2014	9.2	17.1

16.6	9.9	2015
16.5	8.2	2016
17.4	8.4	2017
19.4	9.9	2018
20.4	9.1	2019
		2020
		2021
		2022
		2023

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على معلومات الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ons.com

دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر، جامعة تلمسان، 2013 ص 211.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه بأن الجزائر تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات البطالة خاصة لدى النساء، وهو أمر يثير القلق والاهتمام لدى الكثيرين. حيث بلغت نسبة البطالة أرقام قياسية لدى النساء في 2003 إلى 23.1 بالمئة لنستنتج بأن نسبة البطالة لدى النساء أكبر من البطالة لدى الرجال ،ويعود سبب هذا الارتفاع إلى عدة عوامل اجتماعية واقتصادية التي تؤثر بشكل كبير على حياة المرأة في الجزائر نذكر مايلي:

أ-العوامل الاجتماعية:

- تعاني المرأة الجزائرية من التحيز الاجتماعي والثقافي الذي يحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل وفي الحياة الاجتماعية.

-كما تعاني المرأة في الجزائر من ضعف المنظومة التعليمية والتدريبية التي لا تؤهلها بشكل كاف لسوق العمل، وتساهم في تفاقم مشكلة البطالة بين النساء.

ب–العوامل الاقتصادية.

– يعاني الاقتصاد الجزائري من تدهور كبير في الفترة الأخيرة، مما أدى إلى زيادة مستمرة في معدلات البطالة بين النساء.

– كما تعاني النساء في الجزائر من قلة فرص العمل المتاحة لهن، ومن صعوبة الحصول على فرص عمل جيدة ومناسبة لمؤهلاتهن العلمية والمهنية.

– تراجع الحكومة تدريجيا في تعيين الخريجين ، مما أدى إلى انخفاض فرص العمل المتاحة أمام الإناث ،وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار فإن القطاع العام كان يمثل لهن المستخدم الرئيسي في مجال العمل.

المطلب الثاني: سياسة الشغيل المعتمدة في الجزائر.

تعد سياسة الشغيل المعتمدة في الجزائر من أهم السياسات التي تهم المواطنين والحكومة على حد سواء، فهي تتعلق بالعمل والتوظيف والتأمين الاجتماعي وغيرها من القضايا الحيوية و التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين، وتوفير فرص العمل والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات الأساسية. وتساهم هذه السياسة في تحسين الاقتصاد الوطني وزيادة الإنتاجية والتنمية المستدامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي بين المواطنين ، وتهدف هذه السياسة إلى زيادة فرص العمل وتوفير فرص العمل الرائدة والمستدامة للشباب والنساء والأفراد الذين يعانون من البطالة والفقر في الجزائر.

تشهد سياسة الشغيل في الجزائر تطورات مستمرة، حيث تم إطلاق العديد من البرامج والمبادرات لتحسين فرص العمل وتوفير الدعم المالي والتقني والتدريبي للشباب والنساء والأفراد الذين يعانون من البطالة. وتعمل الحكومة الجزائرية على تحسين بيئة العمل وتشجيع الاستثمارات وتوفير المزيد من الفرص الوظيفية في القطاعات الحيوية مثل الصناعة والزراعة والسياحة والتكنولوجيا وغيرها ومن بين هذه البرامج نذكرها في مايلي:

– البرامج المتبعة لمكافحة البطالة : وتتمثل فيما يلي:

1 – البرامج المعتمدة على تمويل الدولة:

1– 1–الإدماج عبر الوظائف المأجورة بمبادرة محلية ESIL وهي:

أ–برنامج تشغيل الشباب : هو أول برنامج شرع في تطبيقه سنة 1989، وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم مابين 16 و27 سنة، ويتعلق بي بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة . يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق "**صندوق مساعدة تشغيل الشباب** " الذي تم إنشاءه خصيصا لذلك ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا أخر وهو "**جهاز الإدماج المهني للشباب**" سنة 1990.

ب– جهاز الإدماج المهني للشباب : عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.[1]

[1] سميرة عابد زهية العباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع و الطموحات**، مجلة الباحث، 11–2012ص 79

1-2-برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE:

بدأ هذا البرنامج في شهر سبتمبر سنة 1998 ويتوجه إلى الشباب البطالين ذو الشهادات من الجامعات البالغين من العمر 19 _35 سنة أو إلى البطالين الذين سبق لهم وأن التحقوا في البرامج السابقة ، وتبلغ مدة العقد سنة وتتولى تمويله وكالة التنمية الاجتماعية ممولة من الخزينة وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة لمدة 6 أشهر بطلب من رب العمل ويساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة في حدود 20 بالمئة وأجرته تساوي الحد الادنى للأجر الوطني.[1]

1-3-برامج الأشغال ذات المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة HIMO_TUP:

نشأ هذا الجهاز سنة 1997، فهو مماثل للبرامج السابقة من حيث طبيعة المناصب التي يعرضها فهي مؤقتة على أنه يتميز من حيث مضمون مناصب الشغل المقترحة مثل أشغال الصيانة والترميم على مستوى البلديات، ويتولى تمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية وأسند تسييره إلى وكالة التنمية الاجتماعية.

وكان عدد المشاريع الممنوحة للمقاولين في السداسي الأول من 2001 يصل إلى 1098 وارتفع بمعدل 14 بالمئة مقارنة بالسداسي الثاني لسنة 2002 ، وتدخل بعض المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي إلى غاية سنة 2003 في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وخلق مئة ألف منصب بشكل دائم مقدر في الفترة 2006-2008.[2]

2-البرامج والسياسات المعتمدة على المبادرات المقاولاتية (الخاصة):

[1] زواد نجاة وزواد نسيمة، "**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990_2000**" مجلة السياسة العالمية، وهران، العدد 1 ، 2022، ص527

[2] بدياز أحمد وبن قدور علي، "**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة 1970_2015**" مجلة دفاتربوادكس، غليزان ، العدد 6 ، 2016، ص 87.

يستند هذا البرنامج على فكرة التشغيل، أي أن في هذه الحالة الشباب هم من يقومون بخلق فرص عمل لأنفسهم والدولة هنا دورها تدعمهم و ترافقهم في عملهم أي يصبح شاب مقاولا لمشروعه، ولهذا تم إنشاء وكالات و صناديق نذكرها:

2-1-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت الوكالة في سنة 1996 المؤرخ في 96_296 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة و يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته وتوسيعها من :

_ مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين).

_ امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وتخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز والإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال.

_الإعانات المالية (قرض بدون فائدة –تخفيض نسب الفوائد البنكية).

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل والتشغيل وتطلع بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الرئيسية الاتية:

تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع.

تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، و بالامتيازات الاخرى التي يحصلون عليها.

تقيم علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة

إنجاز المشاريع واستغلالها.[1]

2-2- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGM :

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ سنة 1999 ويعتبر أداة مكافحة الفقر و البطالة ذلك انه موجه لكل شخص عاطل عن العمل ويتراوح سنه بني 18 سنة و 60 سنة حيث يمثل منح قرض بنكي لدعم عملية إنشاء نشاط يختاره صاحب الطلب و يتراوح المبلغ 50000 و350000 دج مدة خمس سنوات وبمعدل فائدة 2 ،تضمن وكالة التنمية تسيير هذه الإجراءات ، بلغ عدد المستفيدين من البرنامج القرض المصغر سنة 2001 حوالي 3500 مستفيد وارتفع سنة 2002 إلى 11800 مستفيد ،ولكن في السنوات الاخيرة انخفض العدد حيث وصل العدد سنة 2005 إلى 6500 مستفيد ،مما يعين عدم خناعة هذا البرنامج، ومنذ ذلك الحين أنشأت الوكالة الوطنية سنة 2004 لتسيري القرض المصغر بموجب المرسوم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل و التضامن الوطين ،مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من اجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم[2].

2-3-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

أُنشئت الوكالة المسؤولة عن الاستثمار، في إطار الجيل الأول من الإصلاحات التي أجريت في الجزائر خلال التسعينيات، وقد خضعت لتغييرات تهدف إلى التكيف مع التغيرات في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. في البداية، تم تكليف هذه المؤسسة الحكومية بمهمة التيسير والترويج ودعم الاستثمار في البداية، وكالة تشجيع ودعم ومراقبة الاستثمار من 1993 إلى 2001.

[1] سعدية زايدي "**سياسات التشغيل في الجزائر –دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي**" أطروحة دكتورة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2019/2018 ص 94 .

[2] وردة علواش، **دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر**، العدد 21، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 4102، ص 84.

المهام:

استقبال المستثمرين وتوجيههم وتدعيمهم على مستوى هياكلها المركزية والإقليمية اعلام المستثمرين من خلال موقعه على الإنترنت ومواده الترويجية ونقاطه الإعلامية المختلفة بمناسبة الأحداث الاقتصادية التي تنظم في الجزائر وخارجها.

يضفي الطابع الرسمي على أساس عادل وفي غضون مهل قصيرة على المزايا التي يوفرها نظام الحوافز. ضمان التنفيذ المنسق مع مختلف المؤسسات المعنية (الجمارك والضرائب وغيرها) للقرارات لتشجيع الاستثمار.

يساهم في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية. يجعل شراكتها في البورصة متاحة للمستثمرين المحتملين.[1]

2-4-الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCANC :

تم اعتماده بموجب المرسوم التشريعي رقم :94/11 المؤرخ في 26 ماي 1994، والمتعلق بالتأمين على البطالة لفائدة الإجراء الذين يفقدون عملهم لا إراديا ، حيث يستفاد من علاوة البطالة كل عامل في القطاع العمومي أو الخاص والذي يفقد منصب عمله بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية منها :

_إما في إطار مخطط إعادة هيكلة مؤسسة.

_تقليص عدد العمال.

_إنهاء نشاط المستخدم وحل المؤسسة.

[1] **وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI** ، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، شارع قدور رحيم ،حسين داي ، الجزائر. www.andi.dz

وهذا الصندوق وضع تحت وصاية الوزير المكلف بالحماية الاجتماعية ، أما عن الوظيفة الأساسية لهذا الصندوق هي تجسيد سياسة التعويضات على البطالة وجعلها أداة لتسيير سياسة التشغيل. [1]

3-صندوق الزكاة الجزائري:

لزكاة أثر على مشكلة البطالة في المجتمعات، وذلك عن تعيين العاملين عليها الذين دلتهم عليه الآية الكريمة في قوله تعالى: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (الآية 20 من سورة التوبة). صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، بدأ نشاطه سنة 2003 ويشكل الصندوق من ثلاثة مستويات هي:

_اللجنة القاعدية وتكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحقيق تحديد المستحقين للزكاة علة مستوى كل دائرة.

_اللجنة الولائية وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة دراسة نهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية.

_اللجنة الوطنية ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من رئيس المجلس، ورؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة وأعضاء الهيئة الشرعية ، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى ، ممثلين عن

[1] الهاني عاشور ، "**أثر سياسات التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من فئة العاملين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج في المؤسسة الوطنية** –دراسة ميدانية بمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة "، جامعة خيضر بسكرة ، 2018/2017 ، ص165 .

الوزارات التي لها علاقة بصندوق ، كبار المزكين وفيه مجموعة من اللجان الرقابية ومن مهامه الاساسية تختصر في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.[1]

المطلب الثالث: الاهداف السياسة النقدية والآليات المطبقة لتحقيقها في الحد من البطالة في الجزائر.

أولا: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

قبل سنة 1990 فإنه لا يمكننا الحديث على ما يسمى أهداف السياسة النقدية، لأنه وقبل هذه السنة كانت هذه الأخيرة تابعة إلا حد كبير للسياسة المالية، حيث إن الخزينة العمومية استحوذت على صلاحيات البنك المركزي، فهذا الاخير لم يكن يملك أي حرية في صياغة وتسيير السياسة النقدية. ففيما يتعلق بأهداف السياسة النقدية فقد حدد قانون 90-10 الاهداف حسب ما جاء في المادة 55 كتالي: "تتمثل مهمة البنك المركزي في إنشاء والحفاظ في مجال العملة على القرض والصرف في أفضل الظروف من أجل التطوير المنتظم للاقتصاد الوطني من خلال ترقية استغلال كل الموارد المنتجة في البلاد مع الحرص على الاستقرار الداخلي والخارجي للعملة".

و تميزت هذه الأهداف بالخصائص التالية حسب ما جاء في المادة وهي كتالي: تعدد في الأهداف النهائية للسياسة النقدية، تضارب هذه الأهداف كهدف النمو والتشغيل مع هدف استقرار الأسعار. وعدم إعطاء الأولوية لهدف استجرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية.

. أعلن مجلس النقد والقرض لهذه الأهداف تزامنا مع بروز برامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، وما صاحبها من تحرير واسع للأسعار وما أدى إليه من ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك، معلنا بذلك عن وجود

[1] د.الوافي الطيب، "**دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر : تجربة صندوق الزكاة الجزائري**" جامعة تبسة ، تاريخ الاطلاع 2023/04/07 ص 4 .

نسبة تضخم عالية بلغت 29 بالمئة في سنة 1994، جعل من السياسة النقدية تهتم بتحقيق الاستقرار في الأسعار كهدف أساسي لها إن تبني السلطة النقدية لسياسة النقدية الإنكماشية صارمة خلال سنة 1994-1998 كدليل على أن هدف استقرار الأسعار هو الهاجس الذي يشغل بال السلطة النقدية أكثر من هدف التشغيل وهدف النمو الاقتصادي، وبالرغم من أن الأمر الرئاسي رقم 03-11 والمؤرخ في 26-08-2003 والمتعلق بالنقد والقرض أكد على تكريس مبدأ الحفاظ على هدف النمو الاقتصادي، وهدف التشغيل بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية، إلا أنه وبتتبع مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق هذه الأهداف وذلك ابتداء من سنة 1994 نجد أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الوحيد الذي حققته السياسة النقدية، وذلك على عكس الأهداف الأخرى مما يؤكد على أن استقرار الأسعار يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية، وهذا ما تؤكده الدراسة التي قدمها السيد مُحَّد لكصاسي محافظ بنك الجزائر لصندوق النقد العربي حيث صرح ومن خلال هذه الدراسة على أن الهدف النهائي للسياسة النقدية ومنذ إصدار قانون النقد والقرض يتمثل في المحافظة على استقرار الأسعار، ومراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها مؤشر أسعار الاستهلاك.[1]

ثانيا: آليات السياسة النقدية في الحد من البطالة في الجزائر.

ومن أجل تحقيق وبلوغ الأهداف المسطرة من طرف السلطة النقدية يتوجب عليها إتباع أليات معينة لتتمكن من التأثير بشكل كبير على المتغيرات الضرورية من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، ومن بين هذه الأهداف التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها هي هدف التشغيل الكامل أي القضاء على البطالة

[1] بن سبع حمزة، نذير ياسين " **استخدام مقاربة الانحدارات الذاتية VAR لتقييم فعالية السياسة المالية و النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري**"، ملتقى دولي حول" تقييم الانتقال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة" جامعة الجزائر يومي 8 و9 ديسمبر 2015، ص 673- 674.

أو الوصول إلى معدلات منخفضة لها، حيث تعمل السياسة النقدية على تحقيقه من خلال وضع آليات محددة حسب نظرية الكينزية كما يلي:

أولا: سياسة سعر الفائدة.

تعد أسعار الفائدة من أهم وسائل تأثير السياسة النقدية، كما يعرف أيضا سعر الفائدة بأنه ذلك العائد على رأس مال المستثمر من خلال السعر الذي يحصل عليه المرء جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر حسب المدة إن كانت شهرية أو سنوية وحسب المبلغ المقترض.[1]

وهنا يمكن أن نميز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي الذي تتحصل عليه من خلال طرح سعر الفائدة الاسمي من لذي تتحصل عليه من خلال طرح سعر الفائدة الاسمي من معدل التضخم، ويمكن إدراج معدل الفائدة الحقيقي كمتغير مفسر للبطالة باعتبار أنه محدد من محددات الاستثمار[2]، ومنها نلاحظ بأن هذا الاخير يؤثر بصفة مباشرة على معدلات البطالة من خلال تأثير على مستويات التشغيل سواء بالارتفاع كان أو بلا انخفاض، بحيث تتبع السياسة النقدية السياسة التوسعية من أجل زيادة العرض النقدي ما ينجز عنه انخفاض في معدلات الفائدة مما يشجع إلى زيادة الاستثمار ليؤثر إيجابيا بزيادة حجم الانتاج مما يؤدي إلى زيادة التشغيل ومنه تنخفض معدلات البطالة، ومن خلال الجدول التالي نوضح تغيير أسعار الفائدة في تخفيض حجم البطالة:

[1] باصور كمال، **أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي– بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000–2012)** مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6، جامعة يحي فارس– المدية، جوان 6102، ص 16.

[2] طيابية حياة، مشقق أحلام، **مرجع سابق** ص45.

الجدول رقم06 :أثر تغير أسعار الفائدة على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2022

السنوات	معدل الفائدة %	معدل البطالة %
2001	10.03	27.3
2002	7.18	25.66
2003	-0.19	23.72
2004	-3.78	17.65
2005	-6.99	15.3
2006	-2.32	12.3
2007	-1.48	13.8
2008	-6.38	11.3
2009	21.61	10.2
2010	-9.96	10
2011	-8.66	10
2012	0.48	11
2013	8.07	9.8
2014	8.31	10.6
2015	15.60	11.2
2016	7.08	10.5
2017	7.05	11.7
2018	1.06	11.7
2019	8.51	11.4
2020	14.30	13
2021	6.68	13.4
2022	1.8	11.1
2023	_	9.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصاء.
- تقارير مختلفة من البنك الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض معدلات الفائدة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2008 مم أدى إلى انخفاض نسبة البطالة تدريجيا لتعود خلال سنة 2009 بحيث عرفت نسبة البطالة ارتفاعا محسوسا مما أدى بالحكومة لرفع معدل الفائدة بنسبة 21.61 بالمئة من أجل امتصاص السيولة وتخفيض حجم التضخم أما خلال فترة 2010 إلى 2019 نلاحظ انخفاض معدلات الفائدة مما أدى إلى تخفيض معدلات البطالة وفي سنة 2020 عادت لترتفع من جديد بنسبة 14.30 بالمئة بالمقابلة ارتفعت معها نسب البطالة وهنا يمكننا القول بأن معدلات الفائدة تأثر على معدلات البطالة سواء بالسلبي أو بالإيجابي.

ثانيا: الاحتياطي النقدي الالزامي.

إن عدم تحكم البنك المركزي في السيولة نتيجة استخدمه لأدوات السياسة النقدية المباشرة إلى غاية 1994، سواء من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل أو من خلال سياسة إعادة الخصم أو نفقات إعادة الشراء في سوق النقد أدرج قانون 90-10 هذه الاداة في إدارة السياسة النقدية حيث أنه يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك التجارية أن تودع في حساب مجمد ينتج فوائد أو لا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع توظيفاتها حيث لا يمكن ان يتعدى 28 بالمئة من المبالغ المعتمدة كأساس لاحتسابه.[1]

يستعمل الاحتياطي الاجباري بالتحكم في نمو معدل البطالة بطريقة غير مباشرة وذلك عن طريق قيام البنك المركزي باستخدام هذه السياسة عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي الاجباري لدى البنوك التجارية مما يساهم ذلك في إنخفاض معدلات الفائدة مما يشجع المستثمرين على الاقتراض، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم الانتاج وبالتالي زيادة نسبة التشغيل مايؤدي هذا إلى تخفيض معدل البطالة، كما تعتبر هذه الأداة من أفضل أدوات السياسة النقدية غير.

[1] د.أحمد غربي، "**مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل وإستقرار الأسعار–حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية–الجزائر.

الجدول رقم 07: يبين أثر تغير معدل الاحتياطي الاجباري على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة2001–2023:

السنوات	معدل الاحتياطي الاجباري %	معدل البطالة %
2001	3	27.3
2002	4.25	25.66
2003	6.25	23.72
2004	6.5	17.65
2005	6.5	15.3
2006	6.5	12.3
2007	6.5	13.8
2008	8	11.3
2009	8	10.2
2010	9	10
2011	9	10
2012	11	11
2013	12	9.8
2014	12	10.6
2015	12	11.2
2016	8	10.5
2017	4	11.7
2018	10	11.7

2019	10	11.4
2020	3	13
2021	2	13.4
2022	2	11.1
2023	2	9.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معلومات:

- البنك الجزائر

-الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل الاحتياطي الاجباري منخفض بنسب طفيفة ما أدى إلى رفع معدلات البطالة خلال فترة 2001و 2002 ليعود بالارتفاع من 2003 إلى غاية 2016 نظرا لتوجه السياسة النقدية إلى معالجة التضخم بدلا من البطالة، ليعود بلارتفاع من 2017 إلى غاية 2019 لأن خلال هذه الفترة توجهت السياسة النقدية نحو تخفيض معدلات التضخم وليثبت من 2020 إلى 2023 لنستنتج بان معدل الاحتياطي الاجباري لا يؤثر في معدلات البطالة بشكل ملحوظ.

ثالثا: سياسة معدل إعادة الخصم.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الاوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.[1]

[1] كبير رشيد،" **أثر معدل إعادة الخصم على حجم الإئتمان في الجزائر خلال الفترة 1990–2017**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2017_2018، ص26.

فمثلا يؤدي تخفيض سعر إعادة الخصم من طرف البنك المركزي نتيجة تبنيه لسياسة نقدية توسعية ، إلى ومن ثم ، تخفيض تكلفة القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من عند البنك المركزي تخفيض تكلفة إعادة تمويله للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم. هذا الوضع يشجع البنوك التجارية على تحويل جزء من أصولها (أوارق تجارية وسندات) الممثلة للقروض إلى نقود قانونية ، لتزيد بذلك إمكانات هذه البنوك في خلق نقود الودائع ومن ثم زيادة منح الائتمان. نتيجة لذلك سيكون على البنوك التجارية تخفيض تكلفة القروض التي تمنحها بدورها إلى العملاء عن وبالتالي زيادة ، طريق عملية الخصم (تخفيض سعر الخصم) ومن ثم تحفيز الاستثمار و الطلب الكلي الإنتاج الوطني ومستويات التشغيل لتبدأ مرحلة من التوسع الاقتصادي المرغوب فيه. وبنفس المنطق يحقق البنك المركزي نتائج معاكسة باتباعه لسياسة نقدية تقييدية هادفة إلى محاربة البطالة التضخم وتحقيق الاستقرار في الأسعار. [1]

ويمكن القول بأن معدلات البطالة تتأثر بشكل كبير بمعدل إعادة الخصم، حيث يؤثر هذا المؤشر على قدرة الشركات والمؤسسات على الاستثمار وتوظيف المزيد من العمال. ويمكن أن يؤدي ارتفاع معدل إعادة الخصم إلى تقليل حجم الاستثمارات وتقليل فرص العمل المتاحة، مما يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي خفض معدل إعادة الخصم إلى زيادة حجم الاستثمارات وزيادة فرص العمل المتاحة، مما يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة وهذا ما سوف نوضحه في الجدول التالي:

[1] بقبق ليلى إسمهان، "**آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومع وقائها الداخلية–دراسة قياسية**" مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص26 .

الجدول 08 رقم: تأثير معدل إعادة الخصم على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2023:

السنوات	معدل إعادة الخصم %	معدل البطالة %
2001	6	27.3
2002	5.5	25.66
2003	4.5	23.72
2004	4	17.65
2005	4	15.3
2006	4	12.3
2007	4	13.8
2008	4	11.3
2009	4	10.2
2010	4	10
2011	4	10
2012	4	11
2013	4	9.8
2014	4	10.6
2015	4	11.2
2016	3.5	10.5
2017	3.75	11.7
2018	3.75	11.7
2019	3.75	11.4
2020	3.75	13
2021	3.75	13.4
2022	3.75	11.1
2023	3.75	9.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على -تقرير بنك الجزائر -الديوان الوطني للإحصاء.

عندما نلاحظ من خلال الجدول معدل إعادة الخصم خلال سنة 2001 بلغ نسبة 6 بالمئة ومعدل البطالة يقدر ب 27.3 بالمئة ، أما خلال سنة 2002 نلاحظ بأنه إنخفض إلى 5.5 لينخفض معدل البطالة

هو كذلك، بينما الفترة الممتدة من 2004 إلى 2016 أين سجل معدل إعادة الخصم نسبة ثبتة تقدر ب 4بالمئة بينما استمرت معدلات البطالة بالانخفاض حيث سجلت في سنة 2013 نسبة البطالة 9.8 تعد أقل نسبة بطالة تسجل خلال فترة الدراسة أما خلال الفترة 2016-2017 سجل انخفاض في معدل البطالة وهذا راجع إلى انخفاض معدل إعادة الخصم، وأظهرت النتائج وجود علاقة وثيقة بين هذين المؤشرين، حيث يتأثر معدلات البطالة بشكل كبير بمعدل إعادة الخصم. وتشير النتائج إلى أن خفض معدل إعادة الخصم يؤدي إلى تقليل معدلات البطالة. وهذا يعني أن سياسات الحكومة التي تستهدف خفض معدلات البطالة يمكن أن تستند إلى خفض معدل إعادة الخصم وتوفير بيئة استثمارية جاذبة للشركات والمؤسسات.

رابعا: سياسة سوق المفتوحة.

تعرف سياسة السوق المفتوحة على أنها قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية و التجارية، وخاصة السندات الحكومة، في السوق النقدية بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في المجتمع، وحجم الائتمان، حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وتبعا للهدف المراد تحقيقه في إطار سياسته النقدية. حيث يمكن استخدامها بطريقة غير مباشرة للحد من البطالة وهذا عن طريق البنك المركزي بحيث يقوم بدخول السوق المالية كمشتري للأوراق المالية، وبهذا يكون قد أثر بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية بقيامه بتسديد قيمة الأوراق المشتراة بشيكات مسحوبة عليه من قبل البائعين سواء كانوا أفراد أو بنوك تجارية و التي تودع في الحسابات الخاصة لدى البنوك ليرتفع تبعا لذلك رصيدها من الاحتياطات النقدية وتزداد بالتالي قدرتها على منح الائتمان وخلق النقود، مما يدفعها إلى تخفيض معدلات الفائدة على قروضها للعملاء ومن ثم

ارتفاع حجم الاستثمارات و الطلب الكلي لينعكس الأثر مباشرة على زيادة حجم الناتج الوطني و ارتفاع مستويات التشغيل.[1]

الجدول رقم09: تأثير تغير الكتلة النقدية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2023.

السنوات	الكتلة النقديةM2	معدل البطالة %
2001	1473.516	27.3
2002	2901.532	25.66
2003	3354.422	23.72
2004	3738.036	17.65
2005	4157.603	15.3
2006	4933.743	12.3
2007	5994.608	13.8
2008	6955.969	11.3
2009	5173.051	10.2
2010	8280.74	10
2011	9929.188	10
2012	11015	11
2013	11941.5	9.8
2014	13686.7	10.6
2015	13704.5	11.2
2016	13816.3	10.5
2017	14974.6	11.7
2018	16636.7	11.7
2019	16506.6	11.4
2020	17659.6	13

[1] بقبق ليلى إسمهان، **مرجع تم ذكره سابقا**، ص 29.

2021	19536.01	13.4
2022	22204.00	11.1
2023	-	9.8

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على:

الديوان الوطني للإحصاء.

تقارير البنك الجزائري.

نلاحظ من خلال الجدول وخلال فترة الدراسة 2001-2023 بأنه كلما زادت الكتلة النقدية انخفضت معدلات البطالة ومنها نستنتج بأن لسياسة السوق المفتوحة تأثير إيجابي للحد من البطالة وهذا من خلال الارتفاع المتواصل في العرض النقدي انخفاض معدلات الفائدة وبالتالي التخفيض من حجم البطالة لتتواصل عملية الارتفاع في حجم الغرض النقدي خلال الفترات اللاحقة إلى غاية يوما هذا.

المطلب الرابع : تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل.

تعتبر السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الحكومات لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ومن بين هذه الأهداف تحقيق هدف التشغيل. وفي الجزائر تبذل الحكومة جهودًا كبيرة لتحقيق هذا الهدف. و يمكن تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق هدف التشغيل من خلال مراقبة معدلات البطالة ومعدلات النمو الاقتصادي ، الذي يرتبطون بشكل مباشر لذا فإن عدم تحقيق النمو الاقتصادي سينعكس بالسلب على هدف التشغيل مما يحمل للسياسة النقدية انتكاسا أخرا يظهر من خلال ارتفاع معدلات البطالة المتزايد، وبذلك عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية نتجت عنها وضعية اجتماعية صعبة، استوجبت تدخل الدولة لمجابهتها و تدعيم الشريحة الاجتماعية منها التي تعاني البطالة ، ولكي تستطيع الجزائر مواجهة هذه المعضلة لابد عليها من خلق مناصب شغل تتراوح بين 250 ألف إلى 300 ألف منصب شغل جديد

سنويا للحفاظ على مستويات منخفضة ، وإذا أرادت أن تتخلص من هذه المشكلة نهائيا فلبدا منها من توفير 700 ألف إلى 750 ألف منصب شغل جديد سنويا.

السياسة النقدية لم تساهم قبل بداية الألفية الثالثة ولا سيما خلال فترة الاصلاحات الاقتصادية في معدلات البطالة وخلق مناصب شغل، وهذا ما تبرره السياسة النقدية الانكماشية المطقبة إلىغاية نهاية برنامج التعديل الهيكلي و التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسة خفض الطلب لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، مما انعكس بالسلب على الاستثمار والعمالة، ومعدل النمو الاقتصادي، وقد ظلت معدلات البطالة مرتفعة مع مطلع الألفية الثالثة بسبب الآثار التي خلفتها برامج الاصلاح الاقتصادي التي كانت تبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات تخفيض الطلب الكلي .

الجدول رقم10: تطور نسبة التشغيل في الجزائر خلال فترة 2001_2019 :

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة التشغيل %	29.8	30.1	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37	37.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التشغيل %	37.6	36	37.4	39	36.4	37.1	36.7	36.1	37.2
السنوات	2019								
نسبة التشغيل %	37.8								

المصدر: من إعداد الطلبة إعتمادا على

الديوان الوطني للإحصاء www.ons.com

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التشغيل خلال الفترة من 2001 إلى 2013عرفت نسبة التشغيل ارتفاعا متزايدا مقارنة بالسنوات الماضية من 8.29 بالمئة سنة 2001 إلى 39 بالمئة سنة 2013 حيث تعد أكبرنسبة من حيث التشغيل لهاته الفترة وذلك يعود إلى تدخل الدولة بسبب الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فتم إطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001_2010) والبرنامج تكاملي لدعم النمو من طرف الحكومة ، ولحسن الحظ ارتفعت أسعار البترول ، ونرى أن نسبة التشغيل تراجعت بنسبة طفيفة وذلك يعود إلى اتخاذ الحكومة إجراءات تقشفية متمثلة في تجميد التوظيف مؤقتا التي مست جميع القطاعات باستثناء القطاعات الحساسة (الصحة والتعليم) وهذا بسبب تراجع أسعار المحروقات ومن هنا نستنتج أن السياسة النقدية المتخذة خلال تلك الفترة لم تساهم بشكل فعال في زيادة مستويات التشغيل وذلك راجع لتوجهاتها الانكماشية من أجل امتصاص فائض السيولة عن طريق أدواتها الغير المباشرة وهذا هو هدفها مضافا إليها عدم تشجيع الاستثمار بالشكل الذي يساعد في تحقيق النمو و زيادة التشغيل لتوفير مناصب شغل إضافة إلى نقص وعدم توفر المناخ المناسب لاستقطابها.

.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا الى ادارة السياسة النقدية في الجزائر التي اعادة الاعتبار الى البنك المركزي ، و تعرفنا الى قانون النقد و القرض 10-90 و بعد ذلك ظهور الامر 03-11 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض بعدما لاحظت السلطات ضعف في اداء الجهاز البنكي، و كذلك تناولنا مجموعة من الاوامر اتت بعد الامر 03-11 حيث تعدل و تضيف قوانين جديدة للجهاز البنكي إلى غاية يومنا هذا.

كذلك تطرقنا إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة البطالة والحد منها وكذلك إلى اهداف السياسة النقدية في الجزائر و الى آلياتها المطبقة لتحقيقها وكذلك إلى البرامج و الاستراتيجيات التي انتهجتها لمعالجة البطالة غير انها غير كافية لتغطية البطالة لأنها ذات فعالية محدودة .

الخاتمة العامة:

تعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الوسائل التي تتبناها البنوك المركزية للتأثير على مستويات السيولة و الائتمان لتحقق بعض الاهداف الاقتصادية ، و لقد تمكنا من خلال دراستنا لموضوع فعالية السياسة النقدية في محاربة البطالة بمعرفة مجموعة من الاجراءات و التدابير و الوسائل العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي ، في مواجهة التحديات الاقتصادية القائمة لتحقيق الاهداف ، يتمثل دور هذه السياسة في ضبط عرض النقود او التوسع النقدي عن طريق تلك الاجراءات و التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية ، و التي تتمثل في نوعين سياسة نقدية انكماشية تقوم بامتصاص الفائض من النقود من خلال الاعتماد على سياسات الحد من النقود ، و النوع الثاني سياسة نقدية توسعية ترتكز على الزيادة في حجم الكتلة النقدية و لتحقيق مرادها تعتمد السلطة النقدية على مجموعة من الادوات و قد تتباين من اقتصاد الى اخر ، و من بين هذه نجد ادوات كمية التي تدخل ضمنها جميع الادوات النقدية التي تعتمد عليها السلطات النقدية تتمثل في سياسة اعادة معدل الخصم و عمليات السوق المفتوحة و نسبة الاحتياط الالزامي و بيع و شراء العملات الاجنبية، و لدينا ايضا ادوات كيفية اخرى أي ادوات مباشرة يستخدمها البنك للتأثير على نوعية الائتمان تتمثل في تأطير القروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الاعلى لمبالغ القروض التي يمكن ان تمنحها البنوك للزبائن ، و نجد سياسة انتقالية للقروض هدفها التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية بالإضافة الى تعليمات مباشرة ، و رأينا ان من يتولى ادارة السياسة النقدية هو البنك المركزي الذي يسهر على تحقيق اهداف هذه السياسة عن طريق مجموعة من الوظائف نذكر منها وظيفة احتكار اصدار العمل وظيفته كبنك من البنوك وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة وقد اصبح البنك المركزي مستقلا عن الدولة مع صدور قانون النقد و القرض 90-10، لم تتوقف عند هذا الحد فقد ظهرت قوانين جديدة تتمثل في الامر 11-03 الذي اعطى

لبنك الجزائر صلاحيات واسعة و مختلف الاوامر التي جاءت بعد الامر 11-03 و ذلك بهدف مواكبة التحديات الجديدة التي شهدها الاقتصاد الجزائري .

ان ظاهرة البطالة تعد من المشاكل الاساسية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية التي احتلت العصور السابقة ولازالت ترتكز في عصرنا الحالي و التي تسود كل الدول و بشكل اكبر في الدول النامية بالرغم من مجهوداتهم في محاولتهم لعلاج هذه الظاهرة باستخدام مجموعة من البرامج و الاستراتيجيات الهادفة للحد منها، إلا انها لازالت موجودة بالرغم من وجود بعض إيجابيات ، و قد تطرقنا الى دراسة البطالة في الجزائر التي شهدت تطورات مستمرة بفضل سياسة التشغيل التي تهدف الى تحسين جودة الحياة و توفير فرص العمل و الرعاية الصحية وتحسين الاقتصاد الوطني عن طريق برامج ، تتمثل في البرامج المعتمدة على تمويل الدولة منها الادماج عبر الوظائف المأجورة بمبادرة محلية و هي برنامج تشغيل الشباب و جهاز الادماج المهني للشباب و برنامج عقود ما قبل التشغيل و تم انشاء وكالات لتدعيم الشباب و التي حققت نتائج ايجابية و لكن غير كافية.

اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى : لم تساهم السياسة النقدية في دعم التشغيل في الجزائر من خلال اتباع اليات المعتمد عليها لتستطيع التاثير على المتغيرات الضرورية من اجل الحد من معدلات البطالة و الوصول الى الهدف المنشود الا وهو التشغيل الكامل.

توصلنا من خلال دراستنا ان السياسة النقدية ساهمت في دعم التشغيل في الجزائر من خلال اليات محددة وضعتها للقضاء او الحد من معدلات البطالة تتمثل في سياسة سعر الفائدة الذي يؤثر بصفة مباشرة على معدلات البطالة باعتباره محدد من محددات الاستثمار فعند الانخفاض في معدل الفائدة يؤدي الى الزيادة في الاستثمار و منه الزيادة في الانتاج يؤدي الى تحقيق التشغيل، الاحتياط النقدي الالزامي ياثر في معدلات البطالة بطريقة غير مباشرة عن

طريق تخفيض البنك المركزي من نسبته مما يؤدي الى انخفاض معدل الفائدة و الزيادة في الاستثمار و الانتاج و بالتالي زيادة نسبة التشغيل، ايضا سياسة معدل اعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة يؤثران على معدل الفائدة فاذا كان التاثير ايجابي يؤدي الى الزيادة في الاستثمار و تحقيق التشغيل. وهذا ما يثبت نفي الفرضية.

الفرضية الثانية : ان تاثير السياسة النقدية في الجزائر على معدلات البطالة و تحقيق التشغيل الكامل تاثير سلبي اذ يعد تحقيق التشغيل من الاهداف التي حددها قانون النقد و القرض للسياسة النقدية.

من اهداف السياسة النقدية في الجزائر و التي حددها قانون النقد و القرض هي النمو و استقرار الاسعار و تحقيق التشغيل للحد من معدلات البطالة لكن نجد ان هدف استقرار الاسعار هو الهدف الوحيد الذي استطاعت السياسة النقدية تحقيقه مما يؤكد ان استقرار الاسعار هو الهدف الرئيسي و الاساسي للسياسة النقدية و ان تبني السلطة النقدية لسياسة النقدية الانكماشية صارمة من اجل امتصاص فائض السيولة عن طريق ادواتها الغير مباشرة كدليل على ذلك. و هذا ما يثبت صحة الفرضية.

نتائج البحث :

- ✓ السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات و التدابير تقوم بها السلطة النقدية لتحقيق اهدافها المتمثلة في استقرار الاسعار و تحقيق التشغيل و حفز النمو عن طريق ادواتها تتمثل في ادوات كمية و ادوات كيفية.
- ✓ توجد علاقة بين ادوات السياسة النقدية و البطالة في الجزائر تاثر هذه الادوات على معدل البطالة بالانخفاض اذا تم الخفض من معدلاتها و العكس صحيح.
- ✓ اتخذت الجزائر مجموعة من الاجراءات و التدابير لمعالجة البطالة التي تعلقت اساسا باجهزة التشغيل المؤقتة و التي تمكنت من التقليل من حدة البطالة.

- ✓ تؤثر السياسة النقدية المتبعة في الجزائر على البطالة تاثير ضئيل و بصفة غير مباشرة تهتم بتحريك النشاط الاقتصادي و ضبط التداول النقدي أي لها تاثير مباشر و فعال على السياسة الاقتصادية.

توصيات البحث

- ✓ يقترح تفعيل السياسة النقدية لأدواتها و الياتها في الحد من معدل البطالة كهدف اساسي دون اهمال هذا الاخير و تركيزها على مستوى النشاط الاقتصادي لتحقيق الاهداف .
- ✓ العمل على خفض من معدلات الفائدة بالنسبة للقروض المأخوذة لزيادة حجم الانتاج مما يؤدي ذلك الى الزيادة في التشغيل و الحد من معدل البطالة.
- ✓ اتباع السياسة النقدية للسياسة التوسعية للتأثير على معدلات الفائدة نحوى الانخفاض.
- ✓ مراعاة اسباب التي تؤدي الى ارتفاع معدل البطالة و القيام بالإجراءات الازمة للتقليل من حدة البطالة.

افاق الدراسة:

و في الاخير نتأمل اننا قد وفقنا في ابراز اهمية دراستنا ،كما نتطلع ايضا ان يكون بحثنا هذا نقطة بداية لا نقطة نهاية، لذلك ننصح بحوث اخرى تكمل مختلف زوايا هذا البحث، سنقوم باقتراح مواضيع يمكن ان تكون محاور لبحوث اخرى في المستقبل: تتمثل فيما يلي:

دور السياسة النقدية في تحقيق العمالة.

فعالية السياسة النقدية في التحكم في المتغيرات الاقتصادية.

مدى تاثير اصلاحات السياسة النقدية في الجزائر على مستوى التشغيل و البطالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. السياسة النقدية ، "**اقتصاد_ أون لاين** **economieonline@gmail.com** تاريخ الاطلاع ".2023/03/02
2. حسين كامل فهمي، "**أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في الاقتصاد الإسلامي**" المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب _جدة 2006.
3. حيم حسين، "**النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي** "، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان –شارع الملك الحسين–الأردن.
4. خبابه عبدا لله، **الاقتصاد المصرفي**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة
5. رمزي زكي، (1998)، "**الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل اخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة.**
6. زيد بن مُحَّد الرماني، **البطالة العمالة العمارة من منظور الاقتصاد الاسلامي**"، عضو هيئة التدريس بجامعة الامام مُحَّد بن سعود الاسلامية، دار طويق للنشر و التوزيع الطبعة الاولى.
7. كريا الدوري و د.يسرى السامرائي، "**البنوك المركزية والسياسات النقدية** "، رقم الكتاب 69، الطبعة 2005 ، .www.books.google.dz
8. سامي مظهر القطنجي، "**مشكلة البطالة و علاجها في الفقه الاسلامي**"، الطبعة الثانية مزيدة و منقحة.
9. طارق عبد الرؤوف عامر، "**اسباب و ابعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد و المجتمع و دور الدولة في مواجهتها**"، مكتبة طريق العلم.

10. طارق عبدالرؤوف، مُحَّد عامر ايهاب عيسى المصري ، "**البطالة مفهومها اسبابها خصائصها**" اتجاهات غربية و عالمية، دار المنهل للنشر و التوزيع، 2017.

11. عمر الصخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، الطبعة الخامسة، سنة 2005.

12. مفيد عبد اللاوي، "**محاضرات في الاقتصاد النقدي والسياسات النقدية** " حسب برامج وزارة التعليم والبحث العلمي. ر. الإيداع 2007.

13. وسف كمال مُحَّد، "**المصرفية الإسلامية "السياسة النقدية** " ، الطبعة الثانية للكتاب الطبعة الأولى لدار النشر للجامعات مزيدة ومنقحة 1996.

المجلات:

1. أحمد سواهلية، أدم رحمون، "**سعد مقص، استراتيجية الحكومة الماليزيا في الحد من مشكلة البطالة وإمكانية تطبيقها في الجزائر**"-دراسة حالة ماليزيا، مجلة المنتدى للدراسات الاقتصادية جامعة جلفة، جوان 2018، العدد 03

2. أحمد شفيق الشاذلي, "**قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي** " 2017, أبوظبي الإمارات العربية المتحدة, العدد 39.

3. أحمد غربي، "**مدى فعالية السياسة النقدية في التشغيل واستقرار الأسعار–حالة الجزائر**"، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة المدية–الجزائر.

4. ادحماني رضا ، د .زايد مراد" **مجلة البشائر الاقتصادية** المجلد الرابع العدد 3، جدلية البطالة و النمو الاقتصادي حسب قانون اوكن لواقع الاقتصاد الجزائر، دراسة تحليلية و قياسية للفترة 1991-2015 .

5. المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، "**تحليل البطالة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية**" العدد 58 ، ديسمبر كانون الاول 2006.

6. الوافي الطيب، **"دور الزكاة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر"** : تجربة صندوق الزكاة الجزائري" جامعة تبسة ، تاريخ الاطلاع 2023/04/07.

7. ايمان مُحَّد عبد الطيف مدرس بقسم الاقتصاد جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة" **اثر الاستثمار الاجنبي على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1990–2019**".

8. باصور كمال، **أثر "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي– بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000–2012)"** مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 6، جامعة يحي فارس– المدية، جوان 2016.

9. بحوصي مجذوب "**استقلالية البنك المركزي بين قانون 90\10 و الامر 03\11** "المركز الجامعي بشار.

10. بديار أحمد وبن قدور علي، **"دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر للفترة 1970_2015"** مجلة دفاتربوادكس، غليزان ، العدد 6، 2016.

11. رحيمي عيسى ، قرقاد عادل ا العايب نصر الدين ، **"ظاهرة البطالة مفهومها اسبابها و اثارها"**، مجلة ارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية ، سنة 2018.

12. ايمان مُحَّد عبد الطيف مدرس بقسم الاقتصاد جامعة مصر للعلوم و التكنولوجيا المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة **"اثر الاستثمار الاجنبي على مستويات التشغيل بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة 1990–2019**".

13. سمير يحياوي وط.د. ليلى معمري «**أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع إشارة لحالة الجزائر**." مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 02، العدد 02، جوان 2017.

14. سميرة العابد وزهية عياز، **"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"** جامعة باتنة الجزائر، مقال في مجلة الباحث العدد 11-2012.

15. عبد الرسول عبد جاسم ، **"البطالة في العراق الواقع و الحلول"** ، مجلة المنصور ، العدد 11 - 2008.

16. مجلة البحوث و الدراسات التجارية مجلد 05 عدد 01 مارس 2021 ' **"اثر تعديلات قانون النقد و القرض على مسار اصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990 – 2017"**.

17. مُحَّد إدريس, **"السياسة النقدية"** سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 17, صندوق النقد العربي 2021.

18. منى كمال، **"الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية"**, باحثة اقتصادية جامعة لندن 2010 e-mail , economist.researche@gmail.com

19. هشام مصطفى مُحَّد سالم الجمل ، **"الاثار الاقتصادية و الاجتماعية المترتبة على ظاهرة البطالة و كيفية علاجها من منظور الاقتصاد الاسلامي و الوضعي"** ، مدرسة الاقتصاد و المالية العامة و التشريع الضريبي ، مجلة كلية الشريعة و القانون بطنطا ، جامعة الازهر، سبتمبر 2020، المجلة 35، والعدد 3.

20. وردة علواش، **"دراسة قياسية لأثر الاصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر"**، العدد 21، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، جوان 2014.

المذكرات والاطروحات:

1. أوكليلي إلهام، **"مساهمة السياسة النقدية في معالجة البطالة حالة الجزائر "**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة تلمسان، 2016 _2017.

2. الهاني عاشور ، **"أثر سياسات التشغيل على أداء العاملين بالمؤسسة الصناعية الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من فئة العاملين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج في المؤسسة الوطنية** –دراسة ميدانية بمؤسسة النسيج والتجهيز بسكرة "، جامعة خيضر بسكرة ، 2018/2017.

3. الشيخ أحمد ولد الشيباني،" **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي دراسة حالة موريتانيا** " مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013.

4. بطاهر علي, "**اصلاحات النظام المصرفي الجزائري و اثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية**," اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, فرع تحليل اقتصادي, جامعة الجزائر سنة2005-2006.

5. قبق ليلى أسمهان، **"آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومع وقائها الداخلية–دراسة قياسية"** مذكرة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014-2015.

6. بن مصطفى ريم ،**"أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980–2018"** مذكرة – تخرج لنيل شهادة الدكتورة في العلوم المالية والمحاسبة جامعة أبو بكر بلقايد _تلمسان 2021-2022.

7. وكرة كميلية، **"تأثير استقلالية البنك المركزي على فعالية تنفيذ السياسة النقدية _دراسة حالة الجزائر"** مذكة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – الجزائر،2009-2010.

8. جعفري جهان و حريدي بشرى، **"أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990–2017)** " مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة قالمة ، 2017-2018

9. حسينة شملول ، **"أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية (دراسة حالة)**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستر في فرع نقود والمالية، جامعة الجزائر ، 2001.

10. دحماني مُحَمَّد ،" **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**" أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2012- 2013.

11. زكريا جرفي ، "**اثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر** "، دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000 – 2018 ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث lmd في العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2019 – 2020، جامعة بسكرة.

12. زواد نجاة جامعة وهران, زواد نسيمة جامعة تلمسان, مجلة السياسة العالمية المجلد 6 العدد 1 السنة 2022 "**دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990\2019**"

13. سعدية زايدي "**سياسات التشغيل في الجزائر –دراسة سوسيولوجية للأمن الوظيفي**" أطروحة دكتورة لنيل شهادة دكتوراه ، جامعة باتنة ، 2019/2018.

14. سليم عقون ، **قياس "اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة**" ، دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستير في علوم التسيير ، تخصص تقنيات الكمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2009-2010.

15. طيايبة حياة ، مشقق أحلام ، "**أثر السياسة النقدية على البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001_2017**" جامعة المسيلة ، 2018-2019.

16. عمران وليد "**دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم –دراسة حالة الجزائر**" مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي ، جامعة أم البواقي 2013-2014.

17. قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة ، "**دراسة ميدانية بولاية قسنطينة 2010، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير فرع تسيير الموارد البشرية**".

18. كبير رشيد،" **أثر معدل إعادة الخصم على حجم الائتمان في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2017-2018.

19. كن لونيس ،"**السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)**"، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2011-2012.

20. مسعودي زكرياء ، "**تقييم فعالية برامج الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل**" دراسة تحليلية ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة ، تخصص العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة قصدي مرباح ورقلة ، 2018 -2019.

21. davide furceri (2012) , **unemployment and labor market issues in algeria** ,imf working paper ,middle east and central asia department.

ملتقيات:

1. - بن سبع حمزة، نذير ياسين " **استخدام مقاربة الانحدارات الذاتية var لتقييم فعالية السياسة المالية و النقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري**"، ملتقى دولي حول" تقييم الانتقال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة" جامعة الجزائر يومي 8 و9 ديسمبر 2015.

2. زناقي سيد أحمد، "**محاضرات الاقتصاد النقدي و أسواق رأسمال**" المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ، 2016-2017.

3. عائشة بن عطا الله ، "**مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة في الصين و تحقيق التنمية المستدامة المنعقد بكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير**"، بجامعة مسيلة ، يومي 15 -16 نوفمبر 2011.

4. ندى الناشف "**السياسات الاقتصادية : مقاربة عمالية** "، مشروع " تعزيز قدرات المنظمات العمالية الاقتصادية و الاجتماعية والقانونية" ، منظمة العمل الدولية 2014.

5. ولاء عبد النبي ، عبد الفتاح مُحَّد ، باحثة بكلية التربية طفوبة بجامعة المنيا "**حلول المقترحة لحل مشكلة البطالة في مصر**" ، مؤتمر العلمي 12، دراسة الجدوي الاقتصادية لمشروع حضانة براعم النور، يومي 9,10-12-2018.

6. وليد ناجي الحيالي، "**دراسة بحثية حولة البطالة مقدمة الى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الادارة و الاقتصاد**".

7. "**سياسة النقدية في الفكر الاقتصادي**" منتديات جواهر ستار التعليمية: قسم البحوث منتدى الطلبات والبحوث الدراسية 2015 www.4egy.net

التقارير:

1. عبد الوهاب معطر ، وزير التكوين المهني و التشغيل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل ، 2013– 2017.

2. فالتينا باركوتشي، و نادر مريان ، مكتب العمل الدولي، انتقال الشابات و الشباب في الاردن الى سوق العمل، برنامج تشغيل الشباب ادارة سياسة التشغيل ، حزيران \ يونيو 2014.

3. وكالة الوطنية لتطوير الاستثمار andi ، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، شارع قدور رحيم ،حسين داي ، الجزائر. www.andi.dz.

محاضرات:

قائمة المصادر و المراجع

1. اربع محاضرات في مادة النظام المصرفي الجزائري ، السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي ، المحاضرة الرابعة ، ص 07.
2. اسنوسي علي **"محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري"** سنة ثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة مُحَّد – – بوضياف المسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، السنة الجامعية 2020- 2021.
3. بلعزوز بن علي، **"محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"** ، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2004 ،ط2 – خبابه عبدا لله، **"الاقتصاد المصرفي"**،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية جامعة المسيلة.
4. بن دريس حليمة ، **"محاضرات في مقياس الاعمال البنكية"**، موجهة للسنة الاولى ماستر تخصص قانون الاعمال ، للسنة الدراسية 2018-2019 ، جامعة جيلالي ليابس، كلية الحقوق و العلوم السياسية.
5. بن علال بلقاسم، **"مطبوعات دروس في مقياس اقتصاد نقدي وأسواق رأس المال "**، مركز الجامي نور البشير البيض.
6. بن علقمة مليكة **"محاضرات في قانون النقد و القرض"** ‘مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر اقتصاد نقدي و بنكي جامعة سطيف سنة 2021-2022.
7. بناشنهو فريدة ، مطبوعة بيداغوجية لدروس النظام المصرفي و المالي الجزائري ، السنة الثالثة اقتصاد نقدي و بنكي ، جامعة الجيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير ، السنة الجامعية 2016-2017.
8. بوصواك امال، **"محاضرات قانون النقد و القرض، ملخص المحور الثالث اهم التعديلات و الانظمة الطارئة على قانون النقد و القرض الجزائري"** ، سنة اولى ماستر 2021 -2022.

9. المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، "**تحليل البطالة، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية**" العدد 58 ، ديسمبر كانون الاول 2006.

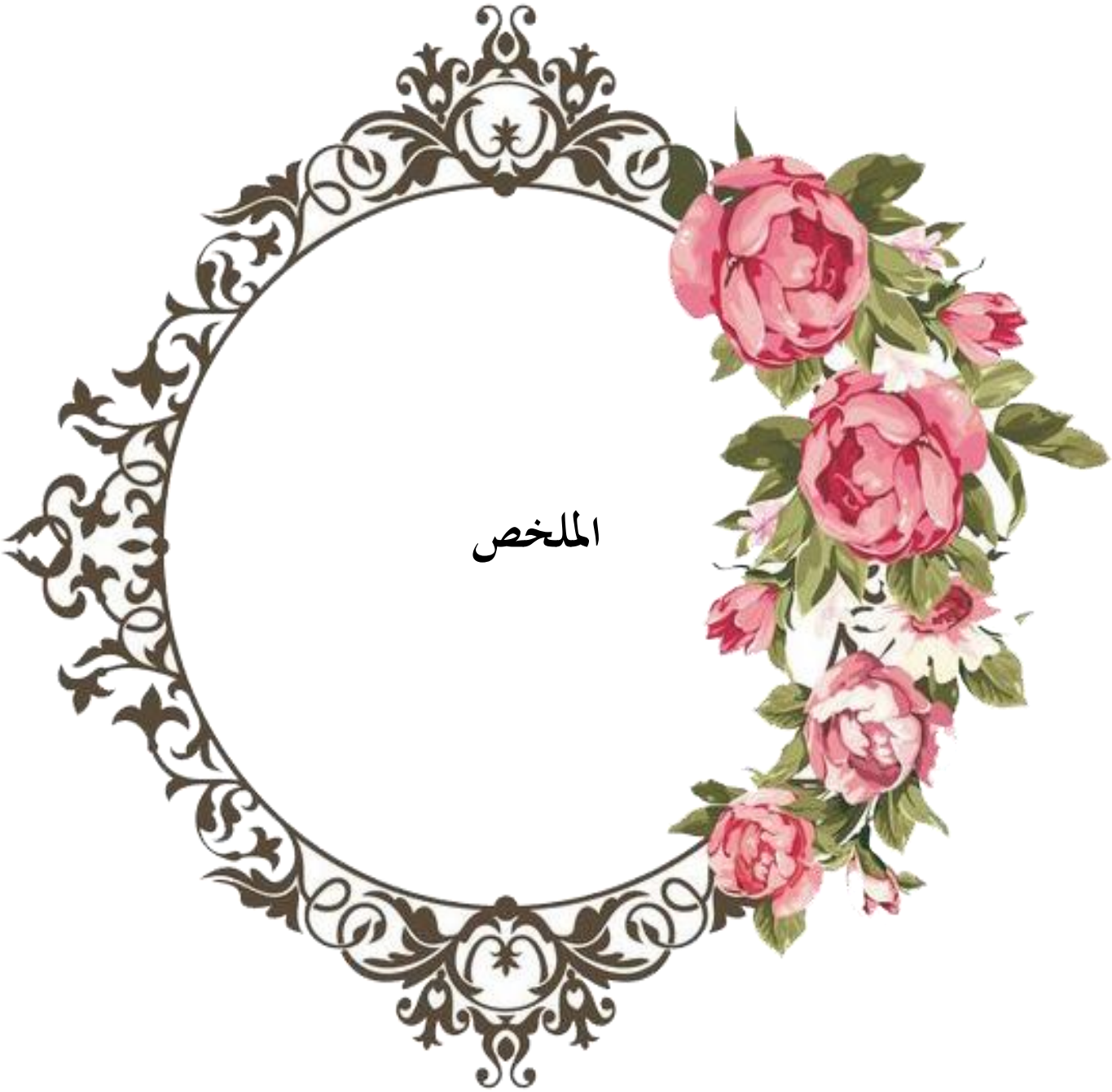

الملخص

الملخص

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى دراسة دور السياسة النقدية المطبقة في الجزائر في دعم التشغيل ، و قد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي الذي من خلاله قمنا بتحليل معدلات تطور البطالة باستعمال سلسلة من البيانات و الجداول خلال الفترة الممتدة من 2001_2023 التي شهدت ارتفاع وانخفاض في معدلات البطالة ، بالاضافة الى تحليل فعالية السياسة النقدية في محاربة هذه الظاهرة عن طريق مجموعة من الادوات التي تاثر في ارتفاع او انخفاض من معدل البطالة.

و لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى ان السياسة النقدية لها دور في التاثير على معدلات البطالة الا انها تهتم بتحقيق الاستقرار في الاسعار كهدف اساسي لها اكثر من هدف التشغيل.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية– البطالة– قانون النقد والقرض– التشغيل.

summary

This study aims to study the role of the monetary policy applied in Algeria in supporting employment. In this study, we used the descriptive approach in the theoretical side and the analytical approach through which we analyzed the rates of unemployment development using a series of data and tables during the period from 2001-2023, which witnessed The rise and fall in unemployment rates, in addition to analyzing the effectiveness of monetary policy in combating this phenomenon through a set of tools that affect the rise or fall of the unemployment rate.

And we have concluded through this study that monetary policy has a role in influencing unemployment rates, but it is concerned with achieving stability in prices as a primary goal for it more than the goal of employment.

Keywords: monetary policy – unemployment – monetary and loan law – employment.